



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي



مطبوعة بعنوان:

محاضرات في مقياس التحليل المالي مدعمة بتمارين محلولة

موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومالية

إعداد: د/ مسعود بويباون

السنة الجامعية: 2019 / 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن

أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

سورة النمل الآية 19

قائمة المحتويات

مقدمة	
10 - 01	المحور الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
02	أولاً: التطور التاريخي للتحليل المالي
03	ثانياً: مفهوم وأهمية التحليل المالي
05	ثالثاً: أهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
07	رابعاً: أدوات، مراحل ووظائف التحليل المالي
09	خامساً: أنواع التحليل المالي وخصائص المعلومات المحاسبية الملائمة له
21 - 11	المحور الثاني: دراسة وتحليل الميزانية
12	أولاً: مفهوم الميزانية ومضمونها
14	ثانياً: نقائص الميزانية المحاسبية
15	ثالثاً: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
20	رابعاً: الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة
21	خامساً: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة
34 - 22	المحور الثالث: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج
23	أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج
23	ثانياً: المعلومات الدنيا الواجب إظهارها في جدول حسابات النتائج
24	ثالثاً: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة
30	رابعاً: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
60 - 36	المحور الرابع: المؤشرات والنسب المالية
36	أولاً: الأداء المالي في المؤسسة
37	ثانياً: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية
40	ثالثاً: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
55	رابعاً: احتياجات رأس المال العامل الدائم
58	خامساً: الخزينة
108 - 61	المحور الخامس: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي
62	أولاً: حالات عملية شاملة حول التحليل العمودي والأفقي
75	ثانياً: حالات عملية شاملة حول المؤشرات والنسب المالية
97	ثالثاً: حالات عملية شاملة حول احتياجات رأس المال العامل والخزينة
100	رابعاً: حالات عملية شاملة حول جدول حسابات النتائج
قائمة المراجع	

تزداد أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة يوماً بعد يوم، وما نراه في الواقع من ظهور نماذج مختلفة واتجاهات حديثة في التحليل المالي أكبر دليل على ذلك، حيث أصبح من الضروري على المؤسسة معرفة وضعها المالي ومدى قدرتها على المنافسة في ظل التغيرات الكبيرة التي تطرأ على المحيط الخارجي، من خلال إستعمال مختلف تقنيات التحليل المالي لمساعدتها على اكتشاف نقاط القوة والضعف، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومختلف القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب لتفادي مختلف المشاكل التي يمكن للمؤسسة الوقوع فيها، خاصة مشكل نقص السيولة مما يترتب عنه عدم قدرتها على تسديد مختلف التزاماتها في التاريخ المحدد، إلى جانب مخاطر متعلقة بضعف دوران المخزون ومشاكل متعلقة بالتمويل... الخ، فكلما استخدمت المؤسسة تقنيات التحليل المالي بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، كلما ساعدها على تجنب المشاكل سالفة الذكر.

وتتناول هذه المطبوعة موضوع التحليل المالي، حيث يتم توضيح مختلف العناصر الأساسية التي يركز عليها من خلال معرفة الإطار النظري للتحليل المالي، وتحليل الميزانيات المحاسبية وتحويلها إلى ميزانيات مالية لتسهيل عملية حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص ومعرفة نقاط ضعف وقوة المؤسسة، كما دعمنا هذه المطبوعة بأمثلة وتمارين توضيحية لفهم هذه العناصر بشكل أفضل بالإضافة إلى التفسير الاقتصادي لهذه النسب والمؤشرات، وهذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومالية ومعدة وفق البرنامج الوزاري المقرر.

وللإلمام أكثر بموضوع التحليل المالي ودراسة عناصره الرئيسية من زوايا مختلفة، تم تقسيم هذه المطبوعة إلى خمسة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

المحور الثاني: دراسة وتحليل الميزانية

المحور الثالث: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج

المحور الرابع: المؤشرات والنسب المالية

المحور الخامس: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

وفي الأخير أحمد الله وأشكره على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأن يكون خالصاً لوجه

الكريم.

الدكتور مسعود بويباون

المحور الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تهتم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال مختلف المؤشرات والنسب المالية خلال دورة مالية معينة أو خلال عدة دورات، كما يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة، إذ يبين مدى كفاءة المؤسسة في أداء وظائفها.

ويعتمد المحلل المالي على تحليل القوائم المالية لمعرفة أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر التحليل المالي أداة رئيسية لكشف نقاط الضعف والقوة في القوائم المالية للمؤسسة خاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المتبعة من طرف المؤسسة.

وسنتطرق في هذا المحور إلى عدة عناصر تعتبر بمثابة ركيزة أساسية لفهم المحاور المالية، وذلك بهدف تشكيل الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري لموضوع التحليل المالي، وتتمثل هذه العناصر في ما يلي:

أولاً: التطور التاريخي للتحليل المالي

خلال مطلع القرن الماضي حدثت تغيرات كبيرة على الوظيفة المالية، حيث كانت مقتصرة على تسيير موارد المؤسسة المالية ودراسة احتياجاتها إلى جانب البحث عن مصادر التمويل في حالة العجز أو عند رغبتها في توسيع استثماراتها، وفي بداية القرن العشرين تميزت بظهور الشركات العالمية العملاقة التي كانت تحتاج إلى أموال ضخمة، فكانت هذه الاحتياجات أحد الأسباب التي أدت إلى تطور الإدارة المالية.

وفي بداية الثلاثينات من هذا القرن تغير دور الوظيفة المالية في المؤسسة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) التي كان لها تأثير كبير في تطور التحليل المالي وأصبح يكتسي أهمية كبيرة، حيث ركزت المؤسسات البحث عن هيكل مالي سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، ورغبتها بمعرفة وضعها المالي بدقة واعطاء صورة حقيقية عن نشاطها لجلب المستثمرين وكسب ثقة المتعاملين معها.

وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 لجنة للأمن والصراف، عملت على نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع، كما زاد الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة لتفادي الإفلاس، والاهتمام بقضايا إعادة التنظيم وبالتركيبة المناسبة للمؤسسة من خلال البحث عن الهيكل التمويلي الأمثل.

وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي، فاعتمدت البنوك والمقرضون اهتماما كبيرا بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة نتيجة استعمالهم للنسب المالية في اتخاذ قراراتهم التمويلية، كما تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة خاصة بعمليات البورصة، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات.

ثانياً: مفهوم وأهمية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعاً هاماً من مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم إذ يعتبر تشخيصاً للحالة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة، وذلك باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من التحليل المالي.

1- مفهوم التحليل المالي

للتحليل المالي مفهوم تقليدي ومعاصر، ويمكن عرض أهم هذه التعاريف على النحو التالي:

أ- المفهوم التقليدي للتحليل المالي

يعرف التحليل المالي على أنه " أداة للوصول إلى تشخيص مالي عن المؤسسة، ولا يكون هذا الأخير إلا بواسطة تقريب مالي للمؤسسة باستعمال وثائقها المحاسبية، وهذا لغرض أخذ القرارات المناسبة".
ويعرف أيضاً على أنه " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية المدونة في القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل... الخ) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".
كم ينظر إلى التحليل المالي على أنه:

❖ **دراسة محاسبية:** أي يهتم بفحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة، لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

❖ **دراسة تنبؤية:** إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تستعمل البيانات المالية بهدف استغلال المعلومات، وتركيز الإهتمام على المعلومات ذات التأثير الكبير، فالتحليل المالي يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في التنبؤ بالمستقبل وتشخيص المشكلات، وكذا اختيار السياسة المالية الواجب إتباعها.

❖ **وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية:** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

ب- المفهوم المعاصر للتحليل المالي

إن التحليل المالي يكتسي أهمية كبيرة في المؤسسة لذا يمارسه العديد من المختصين، حيث أن المحلل المالي يجب أن يتميز بقدرات خاصة تمكنه من إيجاد الترابط بين العناصر المختلفة الخاضعة للتحليل، مع مراعاة متغيرات المحيط وتأثيره على المؤسسة، ويمكن إعطاء بعض التعاريف المعاصرة والحديثة للتحليل المالي كما يلي:

يعرف التحليل المالي على أنه " معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما سيكون في المستقبل".

ويعرف على أنه " نشاط مالي يسبق التخطيط مالي، ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بها".

ويعرف أيضا على أنه " عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عند المؤسسة من أجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي يركز على تحليل القوائم المالية، مستخدما مختلف الأدوات المناسبة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بصورة جيدة، مما يسمح لها بمعرفة نقاط قوتها وضعفها لاتخاذ القرارات المناسبة، ويساعدها أيضا على التنبؤ بالمستقبل ومعرفة خطر الفشل المالي الذي يؤدي إلى إفلاسها قبل وقوعه، وهذا ما يجعل المؤسسة تتخذ اجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

ولقد أشار العالم J. PEYRAD إلى مداخل أخرى للتحليل المالي لتحقيق أغراض مختلفة مثل:

- ✓ التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- ✓ التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات.
- ✓ تحليل المحافظ الاستثمارية.
- ✓ التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات.
- ✓ تحليل نوعية الأرباح.
- ✓ التحليل البيئي الاستراتيجي، الذي يعرف بتحليل (SWOT).

2- أهمية التحليل المالي

التحليل المالي يقوم على تحليل القوائم المالية للحصول على معلومات تساعد المؤسسة في معرفة مدى فعالية وكفاءة أنشطتها المختلفة، وتكمن أهمية التحليل المالي في ما يلي:

- ✓ يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها، وبالتالي إعداد السياسات المالية المناسبة.
- ✓ تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات وقت حدوثها، وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- ✓ تستخدمه البنوك لمعرفة مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء، ويساعد في عملية التخطيط.
- ✓ تشخيص الحالية المالية للمؤسسة (معرفة نقاط القوة والضعف).
- ✓ يساهم في ترشيد مختلف القرارات.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تزداد كلما كان التوجه من الأساليب التقليدية الإدارية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية والاحصائية الأكثر تقدما.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

للتحليل المالي مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، من أجل تلبية حاجيات أطراف أخرى تستفيد من مخرجاته.

1- أهداف التحليل المالي

إن أهداف التحليل المالي تختلف باختلاف الجهات المهتمة به، سواء كانت المؤسسة في حد ذاتها أي الأطراف الداخلية، ونعني بهم أساساً المدير أو المسير المالي للمؤسسة، أو الأطراف الخارجية ونعني بهم البنوك والمؤسسات المالية المختلفة والموردين، وعليه يمكن أن نلخص أهداف التحليل المالي كما يلي:

أ- أهداف الأطراف الداخلية

إن الطرف الداخلي يعتبر أساسياً وضرورياً لاتخاذ القرارات، وهذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة، ومن أهداف هذا النوع من التحليل المالي ما يلي:

- ◀ إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.
- ◀ الإطلاع على مدى صلاحية ونجاعة السياسات المالية.
- ◀ معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- ◀ معرفة الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- ◀ استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية، وبذلك يكون التحليل المالي مكملًا لعملية التسيير في المؤسسة.
- ◀ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنافسة في نفس القطاع، بشرط توفر عنصر التجانس في المقارنة.
- ◀ معرفة سياسة تعامل المؤسسة مع الزبائن والموردين.

ب- أهداف الأطراف الخارجية

ومن أهداف هذا النوع من التحليل المالي الذي يهتم به الأطراف الخارجية ما يلي:

- ◀ معرفة نوع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في المجال المالي.
- ◀ تقييم النتائج المالية للمؤسسة.
- ◀ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل أعباء القروض.
- ◀ معرفة درجة الاستقلالية المالية والمديونية في المؤسسة.
- ◀ قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة.
- ◀ معرفة مدى نجاح تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

2- الجهات المستفيدة منه التحليل المالي

نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي أدى إلى تعدد الجهات المستفيدة منه، ويمكن عرضها كما يلي:

أ- إدارة المؤسسة

تستفيد من مخرجات التحليل المالي لغرض الاستعمال الداخلي والذي يعتبر الأهم في اتخاذ القرارات المالية من طرف المدير أو المسير المالي، فإدارة المؤسسة تهتم بالتحليل المالي حتى تتمكن من متابعة التطور الحاصل داخل المؤسسة، وتستفيد إدارة المؤسسة من التحليل المالي في المجالات التالية:

- ◀ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.
- ◀ معرفة نقاط القوة والضعف، مما يسمح لها باتخاذ الإجراءات المناسبة.
- ◀ التخطيط المالي والتنبؤ بالمستقبل.
- ◀ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية.
- ◀ معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة.
- ◀ تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج.
- ◀ المساعدة على الرقابة المالية (كيفية استخدام الأموال، مراجعة تكاليف الإنتاج).

ب- الدائنون (البنوك والموردون)

يهتم الدائنون بالتحليل المالي لتحديد مدى إمكانية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بديونها، وذلك عن طريق التركيز على ربحيتها وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر والتوقعات المستقبلية، فالبنك لا يخاطر بتقديم قروض حتى يدرس الوضعية المالية للمؤسسة، ومدى إمكانية هذه الأخيرة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها، وذلك من خلال معرفة نسبة استقلالها المالي ونسبة مديونتها.

ج- المستثمرون

يستفيد المستثمرون ورجال الأعمال من التحليل المالي في معرفة نمط التسيير الإداري في المؤسسة، وسياستها في توزيع الأرباح ومدى استقرارها من سنة إلى أخرى، إلى جانب معرفة نسب النمو والتوسع، كما يهتم المستثمرون بالقوة الأيرادية للمؤسسة أي القدرة على تحقيق أرباح في الوقت الحالي وفي المستقبل.

د- مكاتب الخبرة المالية

تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة وطبيعة نشاطها ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي والوطني، مما يسمح لها تزويد المستثمرين بمختلف المعلومات التي يستعملونها في اتخاذ قراراتهم المتعلقة باستثمار أموالهم.

رابعاً: أدوات، مراحل ووظائف التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي على عدة أدوات تساعد في عملية التحليل، كما يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة تجعله يشمل على عدة وظائف أساسية ومهمة في المؤسسة.

1- أدوات التحليل المالي

يستعمل المحلل المالي عدة تقنيات وأدوات عند بداية عمله وهي:

- ◀ الكشوف المالية للمؤسسة خاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج لمدة ثلاثة سنوات على الأقل.
- ◀ مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها.
- ◀ المؤشرات والنسب المالية، وهي أكثر الأدوات استعمالاً في اكتشاف نقاط القوة والضعف.
- ◀ أدوات تتماشى مع حالة وخصائص المؤسسة مثل: السيولة، الربحية والمردودية... الخ.
- ◀ استعمال تقنيات الإعلام الآلي ومختلف البرمجيات المتخصصة.

2- مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل

المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:

أ- **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

ب- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ج- **إختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل المالي، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يختار البديل المناسب.

د- **إعادة تبويب القوائم المالية:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل من عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي، التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

هـ- **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي محايد، بعيد عن الميول الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالنزاهة والموضوعية.

و- **صياغة التقرير:** التقرير هو ملخص عملية التحليل، مع ذكر الاقتراحات التي يمكن للمؤسسة اتخاذها.

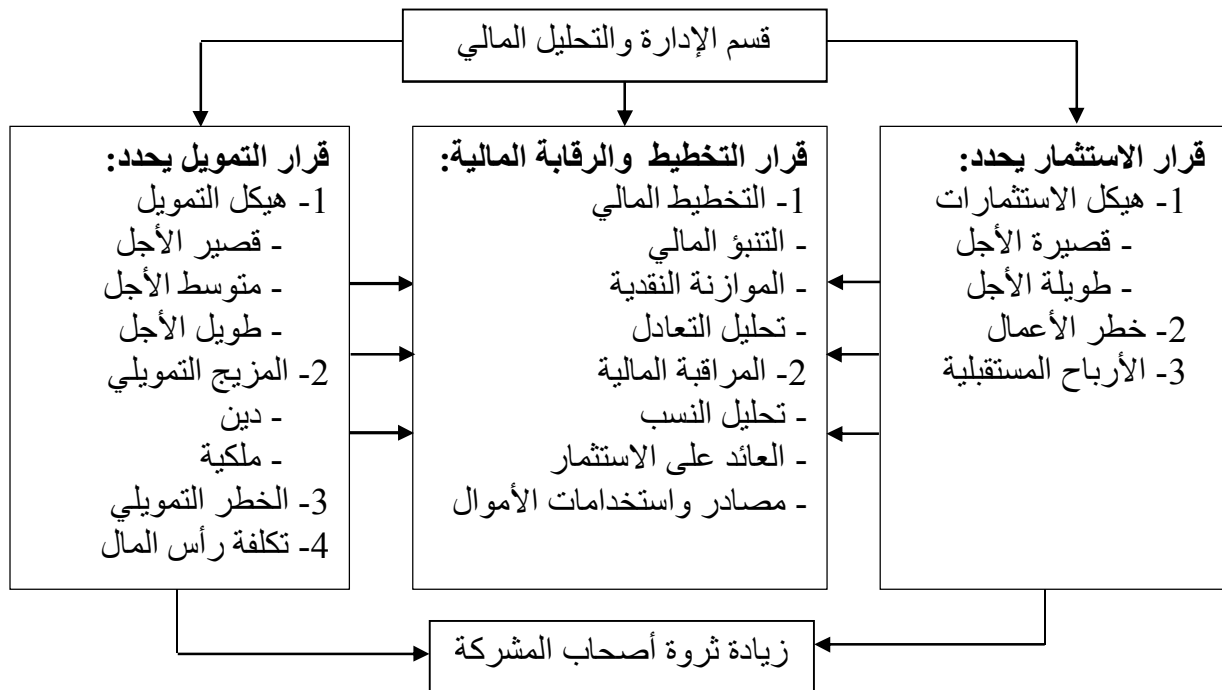
وهناك من يقسم خطوات التحليل المالي كما يلي:

- ❖ **التصنيف:** تشتمل عملية التصنيف على تجزئة وتحليل الأرقام التي توجد في القوائم المالية.
 - ❖ **المقارنة:** يتم مقارنة العناصر ببعضها البعض، ومقارنة المجموعات الفرعية بالمجموعة الكلية.
 - ❖ **الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة خلال فترات متعددة أو مع المؤسسات المماثلة لها، يمكن تحديد آفاقها خلال الفترات اللاحقة عن طريق معرفة الوسائل الوقائية لحل المشاكل المختلفة للمؤسسة.
- بينما يرى الدكتور شعيب شنوف أن مراحل وخطوات التحليل المالي هي:
- ◀ تحديد الأهداف من التحليل المالي، وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي.
 - ◀ جمع البيانات وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر.
 - ◀ تحليل أدوات التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف، حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.
 - ◀ تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية، حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.
 - ◀ قراءة النتائج وتفسيرها لاتخاذ القرارات المناسبة.

3- وظائف التحليل المالي

إن وظائف التحليل المالي زادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، فالكثير من المؤسسات خصصت أقساماً خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية اللازمة لكي تتخصص في مجال التحليل المالي، ونظراً للأهمية البالغة التي أصبح يتمتع بها، فمن الضروري معرفة جميع وظائفه وقراراته، كما يوضح الشكل الموالي.

شكل رقم 01: يوضح وظائف وقرارات التحليل المالي.



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000، ص17.

خامسا: أنواع التحليل المالي وخصائص المعلومات المحاسبية الملائمة له

يشمل التحليل المالي على عدة أنواع مختلفة، كما يجب أيضا أن يركز على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية والتي تعتبر كمدخلات للتحليل المالي.

1- أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع من التحليل المالي، وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها وهي:

أ - من حيث الجهة القائمة بالتحليل: ونجد نوعين هما:

- ❖ **التحليل المالي الداخلي:** وتتكفل به المؤسسة نفسها حيث يقوم به موظف مؤهل أو مصلحة، ويهدف هذا التحليل إلى تقديم المعلومات اللازمة لمختلف مستويات الإدارة، من أجل القيام باتخاذ القرارات المناسبة.
- ❖ **التحليل المالي الخارجي:** ويقوم به محلل مالي أو مكاتب متخصصة خارج المؤسسة، حيث يعتمدون في تحليلهم على القوام المالية للمؤسسة، وغالبا ما يكون من الصعب الوصول إلى معلومات تفصيلية ودقيقة، لأن نطاق هذا التحليل يكون عادة محصور في جانب أو جوانب معينة من الوضعية المالية للمؤسسة.

ب- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي: ونجد نوعين هما:

- ❖ **التحليل المالي قصير الأجل:** ويتناول بشكل أساسي تحليل السيولة في الأجل القصير، وحجم رأس المال العامل ومدى قدرة المؤسسة تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
- ❖ **التحليل المالي طويل الأجل:** ويتناول هيكل الموارد والاستخدامات طويلة الأجل، ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية، إلى جانب معرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها طويلة الأجل.

ج- من حيث الثبات أو الحركة: ونجد نوعين هما:

- ❖ **التحليل المالي الرأسي (العمودي):** ويسمى أيضا بالتحليل الساكن وهو عبارة عن تحويل المبالغ المالية الفرعية إلى نسب مئوية من المبالغ المالية الرئيسية، وبالنسبة إلى مجموع الميزانية في تلك القائمة ولكل فترة، ويقوم هذا التحليل بدراسة بنية ميزانية واحدة من حيث التوزيع النسبي لعناصرها المختلفة، وذلك لإظهار الأهمية النسبية لكل عنصر على شكل نسب مئوية، ويفهم من هذا التحليل الرأسي أنه يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، وهذا مما يساعد على فهم مكوناتها بطريقة أكثر سهولة، كما يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

- ❖ **التحليل المالي الأفقي (الديناميكي):** يتضمن التحليل لعدة سنوات بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والنقصان عبر الزمن، ويهتم هذا النوع من التحليل بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، وهذا يتطلب مجموعة من القوائم المالية للمقارنة (على الأقل ثلاثة ميزانيات) للقيام بعملية المقارنة والتحليل.

2- خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتحليل المالي

يرتكز التحليل المالي على مخرجات القوائم المالية التي بدورها تركز على المعلومات المحاسبية، فكلما كانت المعلومات التي يرتكز عليها التحليل المالي صحيحة ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أكثر دقة وأقرب إلى الحقيقة، كما أن الإفصاح عن المعلومة بطريقة صحيحة يضمن استمرار العلاقة بين المؤسسة ومحيطها، وكل محاولات التلاعب بالمعلومات يؤدي إلى نتائج خاطئة وبعيدة عن الحقيقة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مناسبة، وللاعتقاد على المعلومات بشكل صحيح والتي تساعد في جودة مخرجات التحليل المالي يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص وهي:

أ- **الملائمة:** لكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر على الخصائص التالية:

- ❖ **التوقيت:** لكي تكون المعلومات مفيدة ومناسبة لاتخاذ القرار يجب أن تقدم في الوقت المناسب.
- ❖ **القدرة التنبؤية:** يجب أن تسهم المعلومات في تحسين قدرة المحلل المالي على توقع النتائج في المستقبل.
- ❖ **القدرة على التغذية العكسية:** وهو أن تساعد المعلومة المحاسبية في تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ بالمستقبل، من خلال الاستفادة من التحليلات المالية السابقة.

ب- **الموثوقية (الاعتمادية):** يجب أن تتصف المعلومة بالمصداقية والثقة، وهذا لا يتحقق إلا إذا توفرت الخصائص التالية:

- ❖ **حيادية المعلومات:** وتتصف المعلومة بالحيادية عندما تكون غير منحازة ومعبرة بصدق عن الوقائع.
- ❖ **الموضوعية:** ويقصد بها تمثيل المضمون والجوهر بشكل يجعل المعلومات تتصف بالصدق وبعيدا عن الميولات الشخصية، ودون إدخال العاطفة في عملية التحليل.
- ❖ **إمكانية التحقق من المعلومة:** ويتحقق ذلك عندما تؤدي المعلومة إلى نتائج متماثلة عند استخدامها من قبل طرفين يستخدمان نفس الأساليب في التحليل.

ج- **القابلية للمقارنة:** أي إمكانية إجراء تحليل لمؤشرات بين عدة مؤسسات متجانسة، مما يسهل على المستخدم المقارنة بشكل طبيعي دون وجود اختلافات أو تعقيدات.

د- **القابلية للفهم:** أي أن تكون المعلومات مبسطة وواضحة ومفهومة ودقيقة، كما يجب استخدام مصطلحات وتعابير متعارف عليها.

هـ- **الثبات:** أي يجب على المؤسسة تطبيق نفس القواعد والسياسات المحاسبية لفترات زمنية معينة لتصبح عملية التحليل مبنية على أسس ثابتة، مثل إتباع نفس أسلوب الجرد وعدم تغيير طريقة حساب الإهلاك.

و- **الاقتصاد في المعلومة:** وفقا لمبدأ التكلفة والمنفعة، يجب أن تكون منافع استخدام المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها.

المحور الثاني

دراسة وتحليل الميزانية

تمهيد

تقوم المؤسسة بتحليل نشاطها في وقت معين بالاستعانة بالقوائم المالية ومن أهمها الميزانية، والتي هي عبارة عن قائمة تحدد فيها ممتلكاتها التي تمثل الأصول ومواردها التي تمثل الخصوم، ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة واكتشاف أسباب النجاح والفشل، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن للمستخدم استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على أداء المؤسسة، وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للتحليل المالي.

أولاً: مفهوم الميزانية ومضمونها

اختلف الباحثون والمحاسبون والاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للميزانية، وقد تنوعت هذه التعاريف باختلاف الآراء والاتجاهات حسب الزاوية التي ينظر إليها.

1- تعريف الميزانية

تعرف الميزانية المحاسبية على أنها " جرد تقوم به كل مؤسسة في وقت معين (كل شهر، شهرين، ستة أشهر... الخ) وعلى الأقل مرة في كل سنة، عند نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه من موجودات، ولكل ما عليها من ديون وهذا لتحديد ذمتها وحالتها الصافية، وهي من الناحية القانونية تأخذ شكل جدول نميز فيه جانبين: جانب للموجودات أو الاستخدامات ويعرف بالأصول وجانب للموارد ويطلق عليه الخصوم".

وحسب المادة 33 من القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007 فقد أشار للميزانية على أنها تحدد " بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".

وحسب المادة 04 من نفس القانون، وضح الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وهي:

- ◀ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ◀ التعاونيات.
- ◀ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- ◀ كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك، بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما أشارت المادة 25 من نفس القانون، أن تقوم الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون بإعداد الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتضمن الكشوف المالية ما يلي:

- ◀ الميزانية.
- ◀ جدول حسابات النتائج.
- ◀ جدول سيولة الخزينة.
- ◀ جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ◀ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2- مكونات الميزانية

تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما:

أ- جانب الأصول: ويشمل ممتلكات واستخدامات المؤسسة، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 01: يمثل عناصر أصول الميزانية

الأصول	ملاحظة	إجمالي	إهلاك	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب ما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول					

ب- الخصوم: ويمثل جميع موارد المؤسسة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وسواء كانت موارد ذاتية أو أجنبية، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 02: يمثل عناصر خصوم الميزانية

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به العلاوات والاحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية / نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية
			المجموع (1)
			الخصوم غير جارية القروض وديون مالية الضرائب المؤجلة والمرصود لها الديون الأخرى غير الجارية المؤونة والمنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص 29

ثانيا: نقائص الميزانية المحاسبية

تحتوي الميزانية المحاسبية على عدة نقائص تجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية مالية، ومن بين أهم هذه النقائص ما يلي:

- ❖ تقييم الاستثمارات على أساس القيمة الشرائية، لكن في الواقع نجد أن قيمة الاستثمارات تؤثر فيها عدة عوامل أخرى كالتضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود.
 - ❖ تقييم المخزونات بعدة طرق من الناحية المحاسبية، لهذا فإن قيمة المخزون لحظة إعداد الميزانية محسوب على أساس تكلفة الشراء أو الإنتاج، في حين أن قيمته في السوق تختلف عن قيمته لحظة انجاز الميزانية، والسبب راجع إلى أن أسعار السوق تتأثر في الأجل القصير بآليات العرض والطلب.
 - ❖ كل من أوراق القبض والعملاء لا نعرف آجال استحقاقها، لتحويلها إلى سيولة بصورة مؤكدة.
- ومن خلال هذه النقائص يمكن اعتبار الميزانية المحاسبية ساكنة في تاريخ معين، وهذا راجع لعدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

ثالثا: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

انطلاقاً من عرض نقائص الميزانية المحاسبية المذكورة سابقاً، الأمر الذي يستدعي من المحلل المالي أن يقوم بجملة من التعديلات وإعادة صياغة الميزانية المحاسبية، وذلك بهدف الانتقال إلى الميزانية المالية حتى يقوم بتحليل دقيق على أسس صحيحة، ولاستعمال الميزانية المحاسبية بشكل صحيح يجب اعدادها وفق منظور مالي تتحقق فيه الشروط التالية:

- ❖ مبدأ سيولة الأصول: والذي نقيس به درجة السيولة المتزايدة أي القابلية للتحويل إلى نقود.
- ❖ مبدأ استحقاقية الخصوم: أي استحقاقية الديون بترتيبها من أطول مدة إلى أقصر مدة.
- ❖ مبدأ السنوية: هو مقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لمدة أطول أو أقصر من سنة.

1- ترتيب وتعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستخدامات الاقتصادية وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية، وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة ونأخذ بعين الاعتبار أيضاً مبدأ السنوية كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأطول من سنة (تدخل في أكثر من دورة استغلال) والعناصر التي تستعمل خلال نفس السنة (دورة الاستغلال)، وتنقسم الأصول إلى قسمين أساسيين وهما:

أ- الأصول غير جارية: وتشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لمدة تزيد عن سنة، وتشمل عادة التثبيات (الاستثمارات) وهي موجودات ذات عمر إنتاجي طويل نسبياً وهي قيم ثابتة مادية ومعنوية، اقتنتها المؤسسة لغرض الاستعمال في العمليات الإنتاجية أو التجارية والخدماتية، وليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها حيث تظهر في المجموعة الثانية، وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ويعاد تقييمها وفق القيمة الحقيقية (السوقية)، وتشمل التثبيات على ما يلي:

- ❖ تثبيات معنوية: وهي أصل غير مادي مستعمل من طرف المؤسسة في إطار نشاطها مثل: شهرة المحل، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية ورخص الاستغلال والتثبيات المعنوية الأخرى، ولا يتم تسجيلها محاسبياً إلا إذا توفرت شروط وهي:
 - ✓ يتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية للمؤسسة.
 - ✓ أن تكون تكلفتها قابلة للقياس بشكل موثوق.

- ❖ تثبيات عينية: وهي التي لها وجود مادي دائم ومملوكة من قبل المؤسسة وتشمل على الأراضي، المباني، آلات الانتاج، المعدات، والتثبيات العينية الأخرى أو على شكل امتياز وتشمل الأراضي الممنوحة على شكل امتياز، عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي، المباني الممنوحة على شكل امتياز،

والمنشآت التقنية والتثبيات الأخرى، والتثبيات الجاري انجازها، وتمثل هذه الأصول المادية أداة ضرورية لنشاط المؤسسة.

❖ تثبيات مالية: وتشمل عادة على ما يلي:

◀ **المساهمات المالية:** والتي تعبر عن مساهمة المؤسسة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، وتبقى لدى الغير لمدة تزيد عن سنة مثل سندات المساهمة.

◀ **تثبيات مالية أخرى:** ويعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية، وتبقى لديها لمدة تزيد عن سنة مثل الودائع والكفالات المدفوعة.

❖ تثبيات أخرى: وتشمل عادة على ما يلي:

◀ **مخزون الأمان:** ويسمى أيضا بمخزون العمل وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها العادي، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة لأطول من سنة، ويمثل الحد الأدنى الواجب توفره والحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه، ومخزون الأمان يعني تجميد المؤسسة جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج مثل تأخر وصول الطليبة، وبالنسبة للمنتجات التامة الصنع فهو من أجل مواجهة التغيرات التي تحدث في طلبات الزبائن أو عند تأخر العملية الإنتاجية.

◀ **الزبائن:** ويشمل بعض الذين سيسددون التزاماتهم للمؤسسة لمدة تزيد عن السنة بسبب العسر المالي، أو نتيجة عدم الوفاء بتاريخ التسديد، وهذا ما يجعل المؤسسة تعيد النظر في تصنيف الزبائن، وإلى المعايير المتعلقة بمنح التسهيلات والبيع بالأجل.

ب- الأصول الجارية: وتشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية ولأقل من سنة وهي:

❖ **المخزونات:** وتعتبر أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة من بضائع، مواد أولية ولوازم والمنتجات التي بحوزة المؤسسة، حيث تقوم المؤسسة بتحديد المخزونات وتصنيفها ويتم تقييمها على أساس تكلفة الشراء بالنسبة للبضائع، وعلى أساس تكلفة الصنع بالنسبة للمنتجات تامة الصنع.

❖ **القيم غير الجاهزة (غير محققة):** تمثل بعض عناصر المجموعة الرابعة وتضم المتعاملين مع المؤسسة (الزبائن)، وهي كل الحقوق التابعة للمؤسسة والمتواجدة لدى الغير ولا تزيد مدتها عن سنة، ويظهر عنصر الديون المشكوك في تحصيلها حيث توضع لها مؤونة، ولا يمكن إلغائها حتى يكون هناك مبرر.

❖ **القيم الجاهزة (المحققة):** وهي الأموال التي توجد في حوزة المؤسسة وتحت تصرفها في أي وقت، وتتمثل في حساباتها المالية الجارية وتحتوي أساسا على البنك والصندوق.

2- ترتيب عناصر الخصوم

تضم الخصوم عناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة وبعض عناصر المجموعة الرابعة، وترتب حسب مبدأ الاستحقاقية ونقصد بهذا المبدأ المدة التي تستغرقها المؤسسة في استعمال أموالها سواء الخاصة أو الديون، أي مدة إرجاع المؤسسة هذه الأموال لأصحابها أو بقائها في المؤسسة، بالإضافة إلى مبدأ السنوية ونقصد بهذا المبدأ الفصل بين العناصر التي تبقى لفترة أطول من سنة في المؤسسة والعناصر التي تبقى لفترة أقصر من سنة، وتقسّم الخصوم إلى ما يلي:

أ- **أموال خاصة:** وهي تلك الأموال التي تعتبر ملكاً للمؤسسة التي تبقى تحت تصرفها لمدة تفوق السنة وتعود ملكيتها للشركاء، وتشمل على رأس مال الشركة ح/ 101 حيث لا يمكن إرجاعها لأصحابها أو توزيعها على المساهمين إلا بعد انتهاء العقد أو إفلاس المؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطات، الترحيل من جديد، و فرق إعادة التقدير سواء كان موجب أو سالب حيث تعتمد المحاسبة على تقييد المعلومات والبيانات على التكلفة التاريخية للأصول، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التقلبات أو التغيرات السوقية للأسعار الذي ينتج عن ظاهرة التضخم، وبالتالي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار رصيد فرق إعادة التقييم في حساب القيم الحقيقية لجانب الأصول بين قيمتها الدفترية أو التاريخية وقيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي، مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقييم وذلك بالزيادة أو بالنقصان ويظهر في حساب 105 ولتوضيح الفكرة نأخذ المثال التالي: (الوحدة ألف دج).

- ◀ تقدر القيمة المحاسبية الصافية للأراضي ب 20.000 دج، بينما تقدر قيمتها الحقيقية ب 30.000 دج.
- ◀ تقدر القيمة المحاسبية الصافية للآلات الإنتاج ب 17.500 دج، بينما تقدر قيمتها الحقيقية ب 11.500 دج.
- ◀ تقدر القيمة المحاسبية الصافية للمواد الأولية ب 5.000 دج، بينما تقدر قيمتها الحقيقية ب 5.000 دج.

المطلوب:

✓ حساب فرق إعادة التقييم؟.

الحل: فرق إعادة التقييم (ق[±]) = القيمة الحقيقية - القيمة المحاسبية الصافية

نحسب فرق إعادة التقييم بالاعتماد على الجدول الموالي:

العناصر	القيمة الحقيقية	القيمة المحاسبية الصافية	ق [±]
أراضي	30.000 دج	20.000 دج	10.000 دج
آلات إنتاج	11.500 دج	17.500 دج	- 6.000 دج
مواد أولية	5.000 دج	5.000 دج	0
فرق إعادة التقييم (ح/ 105)			4.000 دج

وبالتالي نسجل مبلغ 4.000 دج ضمن الأموال الخاصة في ح/ 105 فرق إعادة التقييم.

ب- الخصوم غير جارية (ديون طويلة الأجل): وهي الموارد الأجنبية التي تفوق السنة لدى المؤسسة، والمبدأ الأساسي المعمول به اعتبار قروض بنكية (ح/164) ديون طويلة الأجل، لأن من خصائص هذا الحساب أنه يبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة، وتحول الأقساط التي تستددها المؤسسة خلال السنة الحالية إلى ديون قصيرة الأجل، أما الديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها.

ج- الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل): وهي كل الالتزامات التي لا تتجاوز سنة من تاريخ تسديدها، وتشمل على الديون التي تستفيد منها المؤسسة لفترة تقل عن سنة، بالإضافة إلى جزء من نتيجة الدورة الموزعة على الشركاء والعمال، وتشمل أيضا الموردين، الضرائب، الضمان الاجتماعي والعناصر الأخرى.

ملاحظات:

❖ **الأموال الدائمة:** هي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأطول من سنة مهما كان مصدرها،

وتحسب بالعلاقة التالية: **الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + خصوم غير جارية (د ط أ)**

❖ **معالجة مؤونة الأعباء:** عند الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يجب معالجة مؤونة

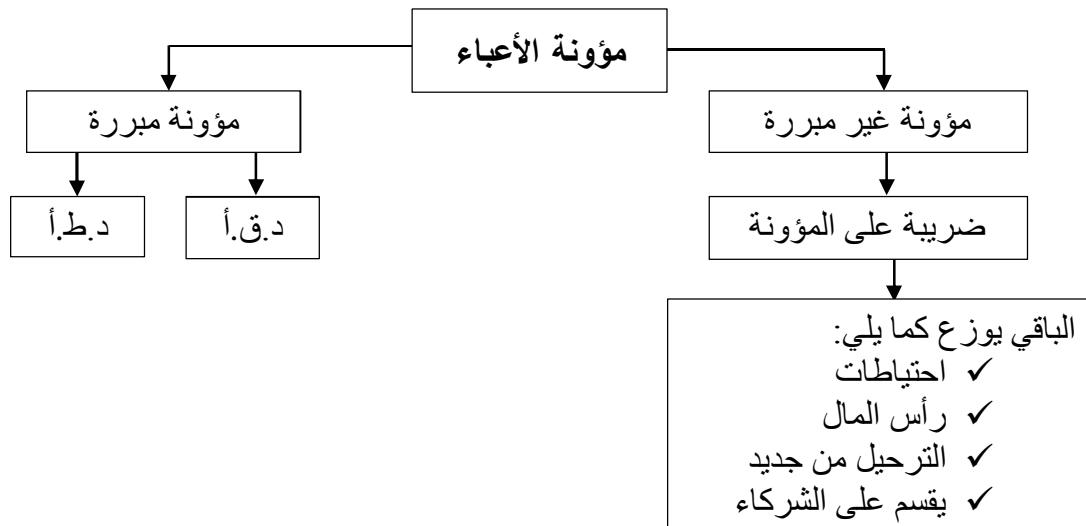
الأعباء، وهي عبارة عن مبالغ مالية تخصصها المؤسسة لمواجهة أخطار محتملة الوقوع، وتظهر حسب الحالات التالية:

◀ حالة وقوع الخسائر (مؤونة مبررة) في هذه الحالة فإن المؤسسة تتحمل هذه الأعباء بصورة مؤكدة، وتدفعها في مدة قد تقل أو تزيد عن السنة وتظهر ضمن الديون طويلة أو قصيرة الأجل.

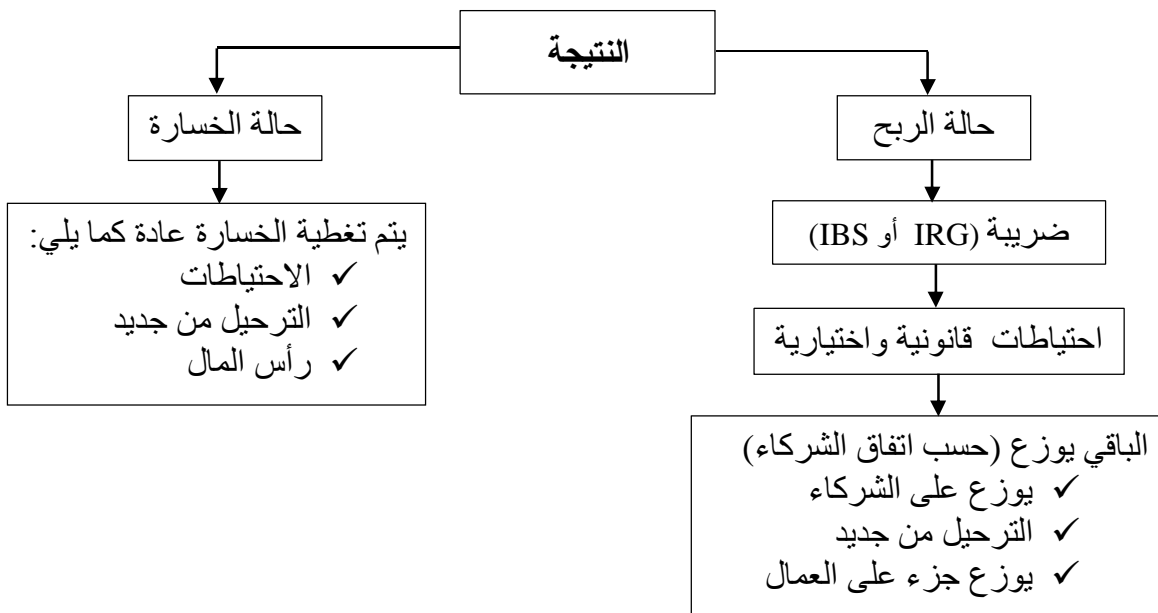
◀ حالة عدم وقوع الخسائر (مؤونة غير مبررة) وبالتالي يجب إخضاعها للضريبة، والباقي يضاف إلى الاحتياطات أو رأس المال أو يضاف إلى الترحيل من جديد أو يقسم على الشركاء.

ويمكن توضيح هذه الحالات من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 02: يوضح كيفية معالجة مؤونة الأعباء



- ❖ معالجة النتيجة: لا تظهر النتيجة في الميزانية المالية مثل الميزانية المحاسبية، وإنما تعالج كما يلي:
- ◀ في حالة الربح: ويتحقق الربح عندما تكون الأصول أكبر من الخصوم، حيث يتم اخضاع النتيجة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة، والمعدلة بنص القانون رقم 07-20 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 33، بتاريخ 04 جوان 2020*.
- أو تخضع النتيجة إلى الضريبة على أرباح الشركات (IBS) وحسب طبيعة نشاطها، كما تنص عليه المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة كما يلي:
- ✓ 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- ✓ 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- ✓ 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.
- وبعد اخضاع النتيجة للضريبة حسب الحالة، يتم تشكيل الاحتياط القانوني والاحتياطات الاختيارية (حسب العقد التأسيسي أو باتفاق الشركاء)، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على الشركاء والعمال في المدى القصير ويظهر ضمن الديون قصيرة الأجل، أو يحول إلى الترحيل من جديد.
- ◀ في حالة الخسارة: تلجأ المؤسسة إلى تغطيتها عن طريق الاحتياطات أو الترحيل من جديد أو عن طريق رأس المال، ويمكن توضيح هذه الحالات من خلال الشكل الموالي:
- شكل رقم 03: يوضح كيفية معالجة النتيجة



* وللمزيد من التوضيح، أنظر لنص القانون المذكور أعلاه المادة 09 ص 05 و 06.

رابعاً: الميزانية المالية والميزانية المحاسبية المختصرة

بعد إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية نتحصل على الميزانية المالية.

1- الميزانية المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل الميزانية المحاسبية تظهر هذه الأخيرة في شكل جديد والتي تسمى بالميزانية المالية، التي يمكن تعريفها على أنها " ميزانية محاسبية مصححة أو معدلة تستخدم في التحليل المالي"، كما تعرف أيضاً على أنها " جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم، ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم". وتختلف أشكال الميزانية المالية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالحسابات الرئيسية هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي، ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي:

الجدول رقم 03: يوضح مكونات الميزانية المالية

المبلغ دج	الخصوم	ق ±	ق م ص	ق ح	الأصول
.....	رأس المال	تثبيبات معنوية
.....	فرق إعادة التقييم	تثبيبات عينية
.....	احتياطات	تثبيبات مالية
.....					تثبيبات أخرى وتشمل عادة على ما يلي
					مخزون العمل
					الزبائن الذين سيسددون لمدة تفوق السنة
.....	مجموع الأموال الخاصة	مجموع الأصول غير الجارية
.....	قروض بنكية طويلة الأجل	بضائع
					مواد أولية
					منتجات قيد الإنتاج
					منتجات وسيطة
					منتجات تامة الصنع
.....	مجموع الديون طويلة الأجل	مجموع المخزونات
.....	قروض بنكية قصيرة الأجل	زبائن
.....	مؤونات أخرى للأعباء	أوراق القبض
.....	موردو المخزونات	مجموع القيم غير جاهزة
.....	شركاء حسابات جارية				البنك
.....	ضرائب				الصندوق
.....	هيئات اجتماعية				مجموع القيم الجاهزة
.....	مجموع ديون قصيرة الأجل	مجموع الأصول الجارية
.....	مجموع الخصوم	مجموع الأصول

ملاحظة: يمكن عرض الميزانية المالية بشكل آخر، وذلك لعدم وجود نص قانوني يفرض شكل معين عكس الميزانية المحاسبية.

2- الميزانية المالية المختصرة

وهي عبارة عن الجدول الذي يظهر المجاميع الكبرى للميزانية المالية، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل المالي والتي تكون بمثابة مدخلات أساسية لحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية، وتظهر الميزانية المالية المختصرة على النحو التالي:

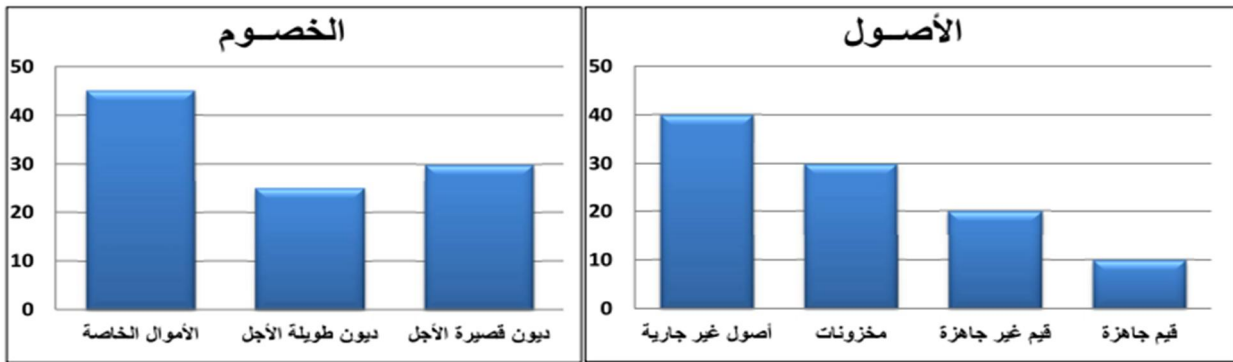
الجدول رقم 04: يوضح مكونات الميزانية المالية المختصرة

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
.....	الأموال الخاصة	أصول غير جارية
.....	د ط أ	مخزونات
.....	د ق أ	القيم غير جاهزة
.....		القيم الجاهزة
.....	المجموع	المجموع

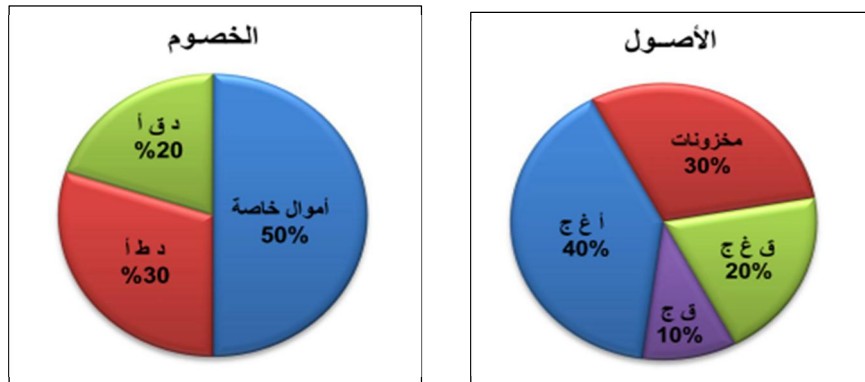
رابعاً: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

بعد الحصول على الميزانية المالية المختصرة يمكننا تمثيلها بيانياً، لإظهار تركيب بنيتها وجعلها أكثر مرونة لتسهيل عملية الإطلاع عليها، حيث يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على مختلف عناصرها، ويتم تمثيلها على أشكال هندسية مختلفة ومن بينها ما يلي:

1- الأعمدة البيانية: يكون التمثيل بإظهار مكونات الأصول والخصوم الرئيسية، كما يلي:



2- الدائرة: يمكن تمثيل الأصول والخصوم على دائرتين مختلفتين كما يلي:



ملاحظة: يمكن تمثيل الأصول والخصوم على نفس الدائرة، كما يمكن الاعتماد على أشكال بيانية أخرى.

المحور الثالث

دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج

تمهيد

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية ولا يقل أهمية عن الميزانية، ويعتبر هذا الجدول ذو أهمية كبرى بالنسبة لكل محل مالي، وذلك لما يحتويه من معلومات قيمة تساعد إدارة المؤسسة على معرفة طبيعة إيراداتها ومصاريفها، وبالتالي مساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

وحسب القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هجري الموافق لـ 26 يوليو 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، فقد عرف جدول حسابات النتائج على أنه " بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو التسديد ويظهر نتيجة الدورة".

ويرى FOULKE أن " جدول حسابات النتائج بمثابة الترجمة الرياضية لسياسات وخبرة إدارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الإيراد، المصروفات، مجمل الربح وصافي الربح أو الخسارة النهائية، وهو المؤشر النهائي لكفاءة الإدارة".

ثانياً: المعلومات الدنيا الواجب إظهارها في جدول حسابات النتائج

وحسب القرار السابق يجب إظهار الحد الأدنى من المعلومات في جدول حسابات النتائج وهي:

- ◀ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال.
- ◀ منتجات الأنشطة العادية.
- ◀ المنتجات المالية والأعباء المالية.
- ◀ أعباء المستخدمين.
- ◀ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- ◀ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- ◀ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- ◀ نتيجة الأنشطة العادية.
- ◀ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- ◀ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ◀ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ثالثا: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

تقوم المؤسسة عادة على عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، أي مراعاة الطبيعة المحاسبية للأعباء والمنتجات حسب SCF، وحسب القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هجري الموافق ل26 يوليو 2008 المشار إليه سابقا، حيث ألزم المؤسسات التي تخضع لمسك محاسبة مالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة على النحو الموالي.

جدول رقم 05: يوضح نموذج جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. إسترجاع خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتجات) العناصر غير العادية (الأعباء)
			9- النتيجة غير عادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص 30

وحسب معيار المحاسبة الدولي الأول IAS 1 يترك الاختيار بين عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، لكن يعتبر دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الأكثر استعمالاً والأكثر دلالة، فهو يتيح تصنيف الحسابات حسب طبيعتها مما يساعد المحلل المالي على فهم أحسن للوضع المالية للمؤسسة.

ويضم جدول حسابات النتائج مجموعة النتائج الوسيطة وكيفية توزيعها حتى الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية، حيث يوضح كيفية الحصول على مختلف الإيرادات ومختلف الأعباء، ويشمل جدول حسابات النتائج على عدة نتائج مختلفة، وبالاعتماد على الجدول السابق تتمثل هذه النتائج فيما يلي:

1- إنتاج السنة المالية

وهو يمثل إيرادات المؤسسة المختلفة ويحسب بالعلاقة التالية:

إنتاج السنة المالية = ح/ 70 رقم الأعمال ومختلف المبيعات الملحقة خارج الرسم + ح/ 72 تغير المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع + ح/ 73 الإنتاج المثبت + ح/ 74 إعانات الاستغلال.

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{ح/ 70} + \text{ح/ 72} + \text{ح/ 73} + \text{ح/ 74}$$

وتساعدنا هذه النتيجة في معرفة التغير خاصة في رقم الأعمال مقارنة بالسنوات الماضية، أو بمقارنتها مع المؤسسات المنافسة من نفس القطاع، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغير رقم الأعمال} = \frac{\text{رع ن} - \text{رع ن-1}}{\text{رع ن-1}} \times 100$$

ويعتمد المحلل المالي كثيراً على رقم الأعمال لأن له دلالات كبيرة متعلقة بمدى نمو نشاط المؤسسة، مقدار الحصة السوقية، كفاءة مصلحة التسويق... الخ.

2- استهلاك السنة المالية

وتتمثل مجموع الاستهلاكات الوسيطة التي قامت بها المؤسسة، والتي تعتبر أعباء تحملتها المؤسسة لضمان السير العادي للإنتاج وللمؤسسة ككل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{ح/ 60 المشتريات المستهلكة} + \text{ح/ 61 الخدمات الخارجية} + \text{ح/ 62 الاستهلاكات الأخرى}$$

3- القيمة المضافة للاستغلال

وتعتبر مؤشر هام له دلالات كبيرة يعكس مدى قدرة المؤسسة على إيجاد الثروة من خلال نشاطها الرئيسي، وتتمثل في الفرق بين الإيرادات العادية التي تدخل ضمن إنتاج السنة المالية والمشتريات والخدمات والاستهلاكات التي تحملتها المؤسسة في سبيل الحصول على هذه الإيرادات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

ومن خلال القيمة المضافة للاستغلال، يقوم المحلل المالي في حساب معدل الاندماج كما يلي:

$$\text{نسبة القيمة المضافة للاستغلال} = \frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

فينبغي أن تكون هذه النسبة في المؤسسة التجارية تقترب من 1، بينما ينبغي أن تقترب هذه النسبة في المؤسسة الصناعية من 0.5، كما يمكن تجزئة القيمة المضافة للاستغلال إلى ثلاثة أجزاء فرعية وهي:

← **بالنسبة لمصاريف المستخدمين وتساوي (مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة للاستغلال)** $100 \times$ والهدف منها هو معرفة نسبة تأثير مصاريف المستخدمين من القيمة المضافة للاستغلال.

← **بالنسبة للدولة وتساوي (الضرائب والرسوم / القيمة المضافة للاستغلال)** $100 \times$

والهدف منها هو معرفة نسبة مدفوعات المؤسسة للدولة من القيمة المضافة للاستغلال.

← **بالنسبة لفائض الإجمالي عن الاستغلال وتساوي (ف.إ. / القيمة المضافة للاستغلال)** $100 \times$

والهدف منها هو معرفة نسبة تشكل الفائض الإجمالي عن الاستغلال من القيمة المضافة للاستغلال.

كما يمكن استعمال القيمة المضافة للاستغلال (ق.م.إ) في قياس نسبة نمو المؤسسة مقارنة بالسنوات

السابقة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة نمو المؤسسة} = \frac{\text{ق.م.إ. ن} - \text{ق.م.إ. ن-1}}{\text{ق.م.إ. ن-1}} \times 100$$

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة للاستغلال تستعمل بكثرة في عملية التحليل، وذلك لما لها من أهمية

كبيرة في المؤسسة وتستعمل في ما يلي:

← **مقياس لحجم المؤسسة:** كلما كانت القيمة المضافة مرتفعة فهو أفضل ودليل على أن المؤسسة تحتوي

على عدد كبير من العمال المؤهلين وعلى مستوى تكنولوجي عال في المؤسسات الصناعية.

← **مقياس لدرجة التكامل العمودي الداخلي للمؤسسة:** حيث يتم مقارنتها بمستوى الانتاج في المؤسسة،

وتستعمل العلاقة التالية: (نسبة القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال / الانتاج)، فكلما

اقتربت هذه النسبة من الواحد يعني أن المؤسسة أكثر تكامل وأفضل أداء، حيث يتم مقارنتها بالقيمة

النموذجية في المؤسسات الصناعية وهي 45%.

← **قياس تطور قدرة المؤسسة:** أي قدرتها على تحقيق الفرق الايجابي بين إنتاج السنة المالية واستهلاك

السنة المالية خلال دورات متتالية.

← **قياس البنية الداخلية للمؤسسة:** كلما كانت نسبة العنصر المدروس مرتفعة كلما دل على قوة وزنه

وتأثيره على العناصر الأخرى، مما يساعد المؤسسة على تتبعه واتخاذ الاجراءات المناسبة.

4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال

ويمثل الفرق الاجمالي للإيرادات العملياتية عن المصاريف العملياتية المتعلقة بالاستغلال بما فيها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة، ويكتسي الفائض الإجمالي عن الاستغلال أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباحها، ونظرا لما له من معنى مع رقم الأعمال لأنه يمثل الصافي بعد طرح تكلفة الشراء للمواد المباعة التي تمثل عادة أكبر عنصر تكلفة في المؤسسة، ويحسب الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالعلاقة التالية:

$$\text{الفائض الإجمالي عن الاستغلال} = (\text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{ح/ 63} - \text{ح/ 64})$$

ويعتمد المحلل المالي على حساب نسبة الفائض الإجمالي عن الاستغلال بمقارنته مع رقم الأعمال، وتستهمل في قياس درجة مردودية نشاط المؤسسة ومقارنتها مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، باستعمال العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الفائض الإجمالي عن الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{نسبة الفائض الإجمالي عن الاستغلال}$$

كما يعتمد المحلل المالي أيضا على حساب نسبة الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمقارنة مع القيمة المضافة باستعمال العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الفائض الإجمالي عن الاستغلال}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{نسبة الفائض الإجمالي عن الاستغلال}$$

وتستهمل هذه النسبة بالدرجة الأولى لمعرفة الهامش الصناعي حسب القطاعات المختلفة ومقارنته بالقيم المعيارية أو النموذجية المعمول بها وهي:

✓ القيم المعيارية في قطاع الخدمات يقدر ب 10 %.

✓ القيم المعيارية في قطاع الصناعات الثقيلة يقدر ب 45 %.

ويستهمل الفائض الإجمالي عن الاستغلال في المجالات التالية:

◀ يعتبر مؤشر هام لمعرفة مردودية المؤسسة.

◀ يساعد المؤسسة على معرفة سبب التغير في رقم الأعمال.

◀ يساعد على معرفة مستوى أداء المؤسسة من خلال مقارنتها بالقيم النموذجية، وبالمؤسسات الأخرى.

◀ يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة مبيعات المؤسسة.

◀ يساعد في معرفة مدى نجاح السياسة التجارية المعتمدة من طرف المؤسسة.

5- النتيجة العملياتية

إن دورة تحليل الاستغلال تعكس لنا الصورة المالية للمؤسسة من خلال النتيجة المحققة في نهاية الدورة، كما تفيد المحلل المالي بالقيام بدراسات مستقبلية لها من خلال دراسة الأخطار التي قد تواجهها، كما تسمح النتيجة العملياتية بتقييم مردودية الاقتصادية للمؤسسة الناتجة عن النشاط العادي، وهي تعبر عن الفرق بين الإيرادات العملياتية ما عدا المالية والمصاريف العملياتية ما عدا المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{الفائض الإجمالي عن الاستغلال} + \text{ح/ 75} + \text{ح/ 78} - \text{ح/ 65} - \text{ح/ 68}$$

6- النتيجة المالية

وتخص العمليات المالية فقط وتمثل الفرق بين الإيرادات المالية والمصاريف المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح/ 76} \text{المنتجات المالية} - \text{ح/ 66} \text{الأعباء المالية}$$

7- النتيجة العادية قبل الضرائب

وتمثل الفرق بين مجموع الإيرادات العادية والمصاريف العادية المتعلقة بنشاط المؤسسة الرئيسي، قبل خضوعها للضريبة، سواء كانت ذات طابع استغلالي (عملياتية) أو مالي، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

وتمثل الفرق بين مجموع الإيرادات العادية والمصاريف العادية المتعلقة بنشاط المؤسسة بعد خضوعها للضريبة، وتحسب بالعلاقات التالية:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} + \text{ح/ 692} - \text{ح/ 693} - \text{ح/ 695} - \text{ح/ 698}$$

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{مجموع منتجات الأنشطة العادية} - \text{مجموع أعباء الأنشطة العادية}$$

بحيث: مجموع منتجات الأنشطة العادية = كل حسابات المجموعة السابعة - ح/ 77

مجموع أعباء الأنشطة العادية = كل حسابات المجموعة السادسة - ح/ 67

ملاحظة: يمثل ح/ 692 ضرائب مؤجلة عن الأصول جميع المبالغ المدفوعة بصفة سابقة لأوانها، كضرائب عن الدخل أو ضرائب مفروضة بصفة زائدة يمكن اعتبارها حق للكيان في ذمة مصلحة الضرائب، ويمكن مقاصته مستقبلا من الضرائب التي ستقرض لاحقا،* ويظهر ح/ 692 مع ح/ 693 ضمن عنصر الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية في جدول حسابات النتائج، فإذا كان هذا الأخير موجب يطرح من النتيجة العادية بعد فرض الضرائب على الأرباح (ح/ 695 و ح/ 698) وإذا كان سالب يضاف إليها.

* ولمزيد من التوضيح والأمثلة، أنظر كتاب مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة الجزء الأول، للدكتور نوح لبوز، الناشر مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة الجزائر، 2009، ص 255، وأنظر كذلك كتاب المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي للأستاذ عبد الرحمان عطية، الطبعة الأولى، سطيف الجزائر، 2011، ص 139 - 148.

9- النتيجة غير عادية

وحسب القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هجري الموافق ل26 يوليو 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، حيث وضح أن النتيجة غير العادية مصدرها منتجات وأعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للكيان، وتمثل طبعا استثنائيا مثل (نزع الملكية، الكوارث الطبيعية والعمليات غير متوقعة).

والنتيجة غير عادية يقصد بها النتيجة الاستثنائية، أي خارج الأنشطة العادية للمؤسسة والتي لا تمثل النشاط العادي والمعمول به في المؤسسة، وهي تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة غير عادية} = \text{ح/77 المنتوجات غير العادية} - \text{ح/67 الأعباء غير العادية}$$

10- النتيجة الصافية للسنة المالية

وهي عبارة عن الثروة الصافية الاجمالية التي حققتها المؤسسة خلال السنة، وتشمل النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير عادية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة غير عادية}$$

وبفضل النتيجة الصافية للسنة المالية، يمكن حساب نسبة هامش الربح الصافي التي تهم المؤسسة بالدرجة الأولى، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = 100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج

وتشمل مجموع النتائج الصافية للسنة المالية لكل الفروع، وحسب القرار المشار إليه أعلاه لا تستعمل هذه النتيجة إلا في حالة وجود شركة الأم لها فروع أخرى تابعة لها، والهدف من إظهارها في جدول حسابات النتائج هو تعزيز الإفصاح المحاسبي وإضفاء طابع الشمولية لمن لهم مصلحة مع المؤسسة، وهذا ما يزيد من جودة القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة، وتحسب النتيجة الصافية للمجموع المدمج بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية للمجموع المدمج} = \text{النتيجة الصافية للسنة المالية لشركة الأم} + \text{النتيجة الصافية للسنة المالية للفرع الأول} + \text{النتيجة الصافية للسنة المالية للفرع الثاني... الخ (حسب عدد الفرع).}$$

رابعاً: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

عند إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مؤسسة من حيث طبيعة النشاط والحجم... الخ، لأنه يعتمد على تحميل الأعباء حسب الوظائف، والتي بدورها تختلف من مؤسسة لأخرى، والهدف من هذا الجدول هو تحديد المسؤوليات وتقييم الأداء.

ولتوحيد عرض جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة في مختلف المؤسسات، ولتسهيل عملية عرض القوائم المالية بطريقة تسمح بقابلتها للقراءة والفهم والمقارنة، اعتمد المشرع الجزائري حسب القرار المشار إليه أعلاه على توحيد نموذج جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، حيث عرضها على النحو الموالي.

جدول رقم 06: يوضح جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			هامش الربح الاجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية إسترجاع خسائر القيمة والمؤونات
			النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			أعباء غير عادية منتجات غير عادية
			النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009، ص 31

ملاحظة: يتوافق جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة مع جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، ابتداءً من النتيجة العملياتية إلى آخر الجدول.

- ومن خلال الجدول أعلاه، يمكن أن نجد عدة طرق في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة كما يلي:
- ❖ **تصنيف الأعباء حسب النشاط الاقتصادي:** حيث نجد وظيفة الشراء، ووظيفة الإنتاج، ووظيفة التوزيع، ووظيفة الإدارة والمالية... الخ.
 - ❖ **تصنيف الأعباء حسب وسائل الاستغلال:** حيث نجد أعباء خاصة بالمخازن، أعباء خاصة بالإدارة، أعباء خاصة بكل قسم إنتاجي... الخ.
 - ❖ **تصنيف الأعباء حسب المنتج أو نوعية الخدمات:** حيث نجد أعباء خاصة بالنتوج (أ)، وأعباء خاصة بالمنتوج (ب)... الخ.
 - ❖ **تصنيف الأعباء حسب مراكز التكلفة أو المسؤولية:** بحيث نجد أعباء خاصة بالمديرية العامة، أعباء خاصة بالمديرية التجارية، أعباء خاصة بمصلحة الإنتاج... الخ.
 - ❖ **تصنيف الأعباء حسب المناطق الجغرافية:** ونجد أعباء خاصة بالمنطقة الجغرافية (أ)، أعباء خاصة بالمنطقة الجغرافية (ب)... الخ.
- ويحتوي جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة على عدة نتائج، وبالاعتماد على الجدول السابق نعرض النتائج الرئيسية التالية:

1- هامش الربح الاجمالي

وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال والمتمثل في مبيعات المؤسسة من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومود أولية مستهلكة ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات خلال الدورة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

ومن خلال هذه النتيجة يمكن حساب نسبة هامش الربح الاجمالي لغرض معرفة مقدار الفرق الاجمالي بين رقم الأعمال وتكلفة مبيعاتها، مما يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بسياسة التسعير، وإعادة النظر في البحث عن أفضل الموردين من حيث السعر والجودة... الخ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الاجمالي} = 100 \times \frac{\text{هامش الربح الاجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

فكلما كانت هذه النسبة أكبر مقارنة بالمؤسسات المنافسة، كلما ساعد المؤسسة على زيادة تنافسيتها مما يسمح لها بالنمو والتوسع وزيادة الحصة السوقية، بالإضافة إلى إمكانية دخول أسواق جديدة أو التصدير إلى دول أخرى.

2- النتيجة العملياتية

وهي عبارة عن هامش الربح الاجمالي مضافا إليه منتجات أخرى عملياتية، مع طرح كل التكاليف التجارية والإدارية والأعباء العملياتية الأخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{هامش الربح الاجمالي} + \text{منتجات عملياتية أخرى} - \text{التكاليف التجارية} - \text{الأعباء الإدارية} - \text{أعباء عملياتية أخرى} + \text{استرجاع خسائر القيمة والمؤونات}$$

3- النتيجة المالية

وتمثل الفرق بين المنتوجات والأعباء المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتوجات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

4- النتيجة العادية قبل الضريبة

وتمثل مجموع النتيجة العملياتية والمالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

وتمثل صافي الربح لأنشطة الاستغلال العادية للمؤسسة بعد طرح الضرائب المتعلقة بالأرباح الواجبة الدفع والضرائب المؤجلة (التغيرات) إذا كانت موجبة أو إضافتها إذا كانت سالبة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} - \text{الضرائب الأخرى عن النتائج} \pm \text{الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)}$$

6- النتيجة غير العادية

وتمثل الفرق بين المنتوجات غير العادية والأعباء غير عادية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{المنتوجات غير العادية} - \text{الأعباء غير عادية}$$

7- النتيجة الصافية للسنة المالية

وتعتبر بمثابة النتيجة الصافية الاجمالية للمؤسسة مهما كان مصدرها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة غير العادية}$$

ومن خلال هذه النتيجة يمكن حساب نسبة النتيجة الصافية للسنة المالية مقارنة برقم أعمالها لغرض معرفة عائد الأموال المستثمرة ولمعرفة مستوى أدائها، مما يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بسياسة التسعير ومنح التسهيلات للزبائن... الخ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}} \right) \times 100$$

فكلما كانت هذه النسبة موجبة وأكبر مقارنة بالسنوات الماضية وأفضل مقارنة بالمؤسسات المنافسة، كلما ساعد المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها ورفع معدل الاستثمار لديها عن طريق شراء آلات جديدة وذات تكنولوجيا متطورة، بالإضافة إلى تحفيز شركاء المؤسسة على تقديم حصص جديدة لرفع رأس المال.

ملاحظات هامة عند إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

عند إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، يجب أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار وهي:

1- تقسيم المؤسسة إلى عدة وظائف أساسية: حيث نميز نوعين من المؤسسات هما:

أ- المؤسسة التجارية: وتنقسم إلى الوظائف الرئيسية التالية:

◀ وظيفة الشراء.

◀ الوظيفة التجارية.

◀ وظيفة الإدارة.

ب- المؤسسة الصناعية: وتنقسم إلى الوظائف الرئيسية التالية:

◀ وظيفة الشراء.

◀ وظيفة الإنتاج.

◀ الوظيفة التجارية.

◀ وظيفة الإدارة.

2- توزيع الأعباء حسب الوظائف

ويتم توزيع أعباء معينة على وظائف المؤسسة حسب وحدة القياس المختارة والأكثر ملائمة

ومصدقية، كما يوضح الجدول الموالي (في هذا الجدول سنختار النسبة المئوية للتوضيح فقط).

جدول رقم 07: يوضح كيفية توزيع الأعباء حسب الوظائف

الأعباء	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الإنتاج	وظيفة التجارية	وظيفة الإدارة
من ح/ 602 إلى ح/ 608	% 30	% 20	% 40	% 10
ح/ 61	% 15	% 45	% 35	% 05
ح/ 62	% 20	% 40	% 15	% 25
ح/ 63	% 10	% 60	% 20	% 10
ح/ 64	% 40	% 40	% 15	% 05
ح/ 68	% 10	% 60	% 15	% 15
المجموع

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

◀ يجب طرح حساب 609 تخفيضات وتنزيلات وحسومات متحصل عليها من المشتريات من الحساب الرئيسي **60 مشتريات مستهلكة** ثم يوزع كاملاً، ما عدا الحساب الفرعي 600 مشتريات بضاعة مبيعة الذي يظهر في المؤسسة التجارية أو الحساب الفرعي 601 مواد أولية مستهلكة الذي يظهر في المؤسسة الصناعية.

◀ يمكن حساب قيمة مشتريات مستهلكة بالعلاقة التالية:

$$\text{ح/ 60 مشتريات مستهلكة} = \text{مخزون بداية المدة} + \text{مشتريات} - \text{مخزون نهاية المدة}$$

◀ ح/ 65 الأعباء العمليانية الأخرى وح/ 66 الأعباء المالية وح/ 67 الأعباء غير العادية لا تظهر في جدول توزيع الأعباء حسب الوظائف، وبالتالي ترحل مبالغها مباشرة من جدول حسابات النتائج **حسب الطبيعة**، أو يتم حسابها بطريقة مستقلة.

◀ وللإشارة فقط وظيفة الإنتاج لا تظهر في المؤسسة التجارية.

3- كيفية حساب تكلفة المبيعات

يختلف حسابها حسب نوع المؤسسة كما يلي:

أ- في المؤسسة التجارية: تحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة المبيعات} = \text{ح/ 600 مشتريات بضاعة مبيعة} + \text{أعباء وظيفة الشراء}$$

ب- في المؤسسة الصناعية: تحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة المبيعات} = \text{تكلفة الإنتاج للفترة} - \text{تكلفة الإنتاج المخزن}$$

$$\text{تكلفة المبيعات} = \text{ح/ 601 مواد أولية مستهلكة} + \text{أعباء وظيفة الشراء} + \text{أعباء وظيفة الإنتاج} - \text{ح/ 72 إنتاج}$$

$$\text{مخزن} - \text{ح/ 73 إنتاج مثبت} - \text{ح/ 74 إعانات الاستغلال}$$

$$\text{مع العلم أن ح/ 72 إنتاج مخزن} = \text{مخزون آخر المدة} - \text{مخزون أول المدة}$$

$$\text{ح/ 72} = \text{مخ 2} - \text{مخ 1}$$

كما نعالج ح/ 72 إنتاج مخزن كما يلي:

◀ إذا كان ح/ 72 دائن (موجب) يطرح من تكلفة المبيعات.

◀ إذا كان ح/ 72 مدين (سالب) يضاف إلى تكلفة المبيعات.

◀ يجب طرح حساب 709 تخفيضات وتنزيلات وحسومات ممنوحة من الحساب الرئيسي **70 رقم الأعمال**.

وللتوضيح أكثر سنتناول أمثلة شاملة في المحور الموالي، متبوعة بالشرح المفصل.

المحور الرابع

المؤشرات والنسب المالية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة من أكثر الوسائل استخداماً، فهو يمثل الأداة الرئيسية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تشخيص وضعيتها ومعرفة قدراتها على الوفاء بالتزاماتها المختلفة، وذلك بغرض استنتاج نقاط الضعف والقوة، كما أنه يعتبر أداة مهمة في عملية التخطيط مما يساعد المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

وتعتبر المؤشرات والنسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، فهي تترجم نشاط المؤسسة على شكل علاقات رياضية بين عنصر أو عدة عناصر من القوائم المالية، وتمتاز بالدقة والسهولة في التطبيق والقابلية للمقارنة مع القيم النموذجية أو مع مؤسسات مماثلة.

وسنحاول في هذا المحور التطرق إلى أهم المؤشرات والنسب المالية الأكثر استعمالاً، مع تفسير النتائج من الناحية المالية والاقتصادية، كما سنتطرق إلى احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولاً: الأداء المالي في المؤسسة

يتحقق الأداء الفعال في المؤسسة عندما تمتلك الكفاءة والفعالية، حيث يقصد بالكفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أي الرشادة والعقلانية وحسن استخدام الموارد وتجنب التبذير، وهي تعبير عن درجة النجاح في تحقيق الأهداف.

والفعالية يقصد بها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك، وهي نتيجة تفاعل مكونات الأداء الكلي بما يحتويه من أنشطة وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف خلال فترة زمنية معينة، ويتم تقييمها عن طريق مؤشرات كمية ونوعية.

أما تقييم الأداء فهو يهدف إلى معرفة الفرق بين الأهداف المنتظرة والأهداف المحققة فعلاً، والعمل على إيجاد الانحرافات بينها وتشخيص أسبابها، من أجل اتخاذ قرارات مناسبة لتصحيح هذه الانحرافات. كما يمكن النظر إلى تقييم الأداء على أنه قياس للأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها مسبقاً، والعمل على تحليل الانحرافات ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء، وبالتالي يشكل تقييم الأداء الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية التي يترتب عليها اتخاذ القرارات المناسبة والموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من طرف المؤسسة.

وبناء على استراتيجيات المؤسسة المختلفة، يمكن القول بأن تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعاليات التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف، وبالتالي استخراج الانحرافات المختلفة تمهيداً لتشخيص مصادر القوة والضعف في نشاط المؤسسة، والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الخلل في الأداء، وذلك من خلال استعمال المؤشرات والنسب المالية.

ثانياً: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية

إن هدف التحليل المالي هو تحقيق التوازن المالي للمؤسسة بصفة مستمرة، من خلال التوازن بين عناصر الخصوم التي تمثل موارد المؤسسة وعناصر الأصول التي تمثل استخداماتها. وتعتبر المؤشرات المالية من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص وتقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي في تاريخ معين، وتنقسم المؤشرات المالية إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

1- رأس المال العامل الدائم (الصافي) Permanent working capital

ويقصد به مدى تغطية احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة بالاعتماد على أموالها الدائمة، ورأس المال العامل الدائم (الصافي)* عبارة عن هامش الضمان المتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الموجودات المتداولة (أصول جارية). ويعرف رأس المال العامل الدائم على أنه " حصة رؤوس الأموال الدائمة التي تبقى بحوزة المؤسسة بعدما تمول كل أصولها غير الجارية".

كما يعرف على أنه " هامش ضمان للسيولة داخل المؤسسة يتمثل في كونه ذلك القسم من الأموال الدائمة الغير المستعملة في إطار تمويل الأصول غير الجارية". ويمكن حسابه بطريقتين:

أ- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الدائم (الصافي) = أموال الدائمة - أصول غير جارية

ويظهر رأس المال العامل الدائم (الصافي) طبيعة رأس المال العام الصافي في المؤسسة كما يلي:

✓ **طبيعة التمويل:** حيث أن رأس المال العامل الدائم يتحصل على موارده التمويلية من رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة و القروض طوية الأجل).

✓ **طبيعة الإستثمار:** حيث أن رأس المال العامل الدائم يظهر الأوجه الكلاسيكية للإستثمار (التركيز على شراء إستثمارات التي تبقى في المؤسسة لمدة طويلة)، ويتميز كعنصر أساسي من أدوات الإنتاج خاصة في المؤسسات الصناعية.

ب- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الدائم (الصافي) = أصول جارية - الديون قصيرة الأجل

ويفضل حساب رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية بدل عن حسابه من أعلى الميزانية، لأنه أكثر دلالة على التوازن المالي في المؤسسة فهو يربط بين عناصر السيولة قصيرة الأجل والديون قصيرة الأجل، وهي العناصر التي تتركز عليها المؤسسة بصورة كبيرة.

* يطلق على رأس المال العامل الدائم (الصافي) في بعض المراجع برأس المال العامل فقط، دون إضافة كلمة دائم أو صافي.

وعند حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي) تظهر ثلاثة احتمالات وهي:

❖ **رأس المال العامل الدائم (الصافي) = 0:** وهو يمثل التوازن المالي الأدنى، ويعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في ميعاد استحقاقها بالاعتماد على أصولها الجارية، وفي هذه الحالة المؤسسة لا تملك فائض في السيولة.

❖ **رأس المال العامل الدائم (الصافي) < 0:** وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها بالاعتماد على أصولها الجارية فقط، كما تكون المؤسسة في هذه الحالة قادرة على مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها، كما تعني هذه الحالة وجود فائض ناتج عن تمويل احتياجات المؤسسة الدائمة بمواردها الدائمة، وتمثل الحالة المثلى.

❖ **رأس المال العامل الدائم (الصافي) > 0:** في هذه الحالة تتعرض المؤسسة إلى صعوبات في الأجل القصير، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بتسديد ديونها قصيرة الأجل في ميعاد استحقاقها بالاعتماد على أصولها الجارية، مما يتطلب القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات في سياستها المالية من أجل تحقيق التوازن المالي.

2- رأس المال العامل الخاص Private working capital

ويقصد به مدى تغطية احتياجات المؤسسة طويلة الأجل لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة بالاعتماد على أموالها الخاصة، ويمكن حسابه بطريقتين:

أ- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول غير جارية

ب- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الخاص = أصول جارية - مجموع الديون

ويفضل حساب رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية كما أشرنا إليه سابقاً، وعليه تظهر ثلاثة احتمالات وهي:

❖ **رأس المال العامل الخاص = 0:** وهو شكل التوازن المالي الأدنى، ويعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بجميع ديونها (قصيرة وطويلة الأجل) في ميعاد استحقاقها بالاعتماد على أصولها الجارية، دون وجود فائض في السيولة.

❖ **رأس المال العامل الخاص < 0:** وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة تسديد كل ديونها عند تاريخ استحقاقها بالاعتماد على أصولها الجارية، فكلما امتلكت المؤسسة رأس مال عاملاً خاصاً موجب كلما زادت ثقة الدائنين خاصة الموردين والبنوك بالمؤسسة.

❖ رأس المال العامل الخاص > 0: يعني وجود اختلال في التوازن المالي في المؤسسة، فهي غير قادرة على الوفاء بتسديد كل ديونها في ميعاد استحقاقها بالاعتماد على أصولها الجارية، وفي هذه الحالة تتعرض المؤسسة إلى صعوبات مالية مما يتطلب القيام بإجراءات تصحيحية، من أجل تحقيق التوازن المالي.

3- رأس المال العامل الإجمالي Total working capital

يقصد به مجموع الأصول الجارية التي يتكف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة، أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال ويعبر عن مجموع القيم المتداولة المتمثلة في المخزونات والقيم غير جاهزة والقيم الجاهزة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

والهدف من حساب رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي قامت بها المؤسسة لتمويل أصولها الجارية، أي مقدار الاحتياجات قصيرة الأجل التي يمكن استرجاعها في نفس الفترة.

4- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): Foreign working capital

ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها لتمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

والهدف من حساب رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) هو معرفة مدى ارتباط المؤسسة مع الغير في تمويل مختلف استخداماتها، سواء القصيرة أو الطويلة الأجل.

كما تجدر بنا الإشارة إلى وجود عدة عوامل مؤثرة في رأس المال العامل بمختلف أنواعه وهي:

❖ دورة الاستغلال: يختلف رأس المال العامل باختلاف طبيعة دورة الاستغلال، كلما كانت المؤسسة كبيرة الحجم، كلما تطلب وجود حجم أكبر من الأموال لتغطيتها والعكس صحيح.

❖ التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات يكون منتوجها يتميز بالطابع الموسمي، مما يجعل دورة الاستغلال غير منتظمة خلال فصول السنة.

❖ القيمة المضافة: تمثل القيمة المضافة الثروة المكونة من طرف المؤسسة بفضل عاملين أساسيين للإنتاج هما وسائل الإنتاج واليد العاملة، وبذلك فالقيمة المضافة تعتبر مؤشر النقل الاقتصادي للمؤسسة، فالمؤسسات التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة تلجأ إلى الموارد الدائمة لتمويل دوراتها الاستغلالية، خاصة المؤسسات الإنتاجية عكس المؤسسات التجارية.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

لم ينتشر استعمال النسب المالية انتشاراً واضحاً إلا بعد سنة 1930، ويعود سبب هذا الانتشار الواسع للتحليل المالي باستخدام النسب المالية إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها، وما تبع ذلك من تشريعات وقوانين أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية، الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشراتنا، وتعريف جمهور المستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وتساهم النسب المالية في قياس وتحليل الأثر المالي المرتبط بنشاط المؤسسة، بالاعتماد على استخدام مجموعة من المعادلات الرياضية والقوانين الحسابية، وتساعد النسب المالية في الوصول إلى النتائج المطلوبة بشكل صحيح ودقيق.

1- تعريف النسب المالية

وتعرف النسب المالية بأنها " علاقة تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية ويجب مقارنتها بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الأداء المالي".
وتعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين على الأقل، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي على عملية التحليل، وتساعد المؤسسة في اتخاذ القرار.
وبفضل النسب المالية يتمكن المحلل المالي من متابعة مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور، ثم اتخاذ قرارات رشيدة تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضع المالية للمؤسسة (مساهمين، بنوك، زبائن، موردون)، وتعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي بسبب قدرتها على تحليل أداء المؤسسة من جوانب مختلفة.

2- استخدامات النسب المالية

- للنسب المالية دور كبير في تحليل الوضع المالية للمؤسسة، وتستخدم في ما يلي:
- ◀ تعتبر أداة لقياس أداء المؤسسة، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضع المالية.
- ◀ مقارنة النسب المالية بمتوسط نسب الصناعة لمعرفة مستوى أداء المؤسسة.
- ◀ المقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية، بحيث يتمكن المحلل المالي من التنبؤ بالمستقبل بالاعتماد على معلومات مبنية على أسس علمية.
- ◀ معرفة وضع المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى.
- ◀ تساهم في تطوير التسيير الداخلي في المؤسسة.

3- شروط كفاءة استخدام النسب المالية في التحليل المالي

حتى تحقق النسب المالية الأهداف المرجوة منها، لابد أن تتوفر على مجموعة من الشروط ومن أهمها:

- ◀ ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة لكي تكون معبرة ولها مدلول منطقي، فمثلا نسبة مخصصات الإهلاك إلى الاحتياطات أو إلى أوراق القبض لن يكون لها معنى أو مدلول مفيد.
- ◀ عدم الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل واستخلاص النتائج.
- ◀ يجب أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسب المالية المستخدمة.
- ◀ ضرورة إنتقاء عدد من النسب التي تتميز بخاصيتين أساسيتين هما: القدرة التنبؤية للنسبة المستخدمة وكذلك القدرة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في العديد من النسب الأخرى.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقييم والحكم على نتائج النسب المستخرجة (نسب مقبولة أم لا)، لابد أن يكون بناء على مقاييس أو معايير معدة مسبقا ليتم المقارنة والقياس عليها، وهذه النسب التي تكون أساسا لمقارنة نتائج النسب قد تختار أحيانا من قبل المحلل المالي بناء على تجربته وخبرته، أو قد تكون هذه النسب محددة مسبقا من خلال معلومات وتحاليل قامت بها جهات متخصصة على مستوى كل القطاعات والأنشطة.

4- الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند استخدام النسب المالية

حتى تكون لمخرجات النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي مدلولها المنطقي، يجب على المحلل المالي أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ◀ لابد من مقارنة نتائج النسب المالية المستخرجة مع النسب المالية المعيارية (النموذجية) المعمول بها.
- ◀ يجب أن تكون القوائم المالية معدة وفقا للقواعد المحاسبية مع احترام معايير المحاسبة الدولية، لتسهيل عملية المقارنة خاصة عند مقارنة بين مؤسستين لا تنتميان إلى نفس الدولة.
- ◀ يجب على المحلل المالي أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسة لتحقيق شرط التجانس في المقارنة، مثلا يتم مقارنة شركة Coca Cola مع Pepsi، ويتم مقارنة شركة adidas مع Nike ويتم مقارنة Facebook مع twitter، إذ ليس من المنطقي مقارنة شركة Coca Cola مع شركة adidas نظرا لاختلاف طبيعة النشاط، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الحجم فلا يمكن مقارنة شركة Coca Cola بشركة أخرى تنتج نفس النتوج (المشروبات الغازية) وطاقتها الانتاجية وقدراتها التسويقية لا تكفي لتغطية منطقة جغرافية واحدة، فشركة Coca Cola هي شركة عملاقة عالمية، حيث تباع 4000 وحدة في الثانية الواحدة على مستوى العالم خلال سنة 2019، بينما الشركة الثانية هي شركة محلية فقط وغير معروفة عند الجميع، كما يجب أيضا مراعاة نوع طبيعة العملية الانتاجية، فالصناعات الثقيلة تختلف عن الصناعات الخفيفة، وحسب القطاع الذي تنتمي إليه فالقطاع الصناعي يختلف عن القطاع الفلاحي.

5- أنواع النسب المالية Types of financial ratios

هناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعددتها تعددت طرق حسابها، ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وسوف نسلط الضوء على النسب المالية الأكثر دلالة والأوسع استعمالاً، وسنعمد على المجموعات الخمسة الرئيسية وهي: نسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب الدوران، نسب المردودية ونسب التمويل.

المجموعة الأولى: نسب الهيكلية Structuring ratios

ونسب الهيكلية هي العلاقة التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة بين عنصرين على الأقل الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين مصطلح الهيكل المالي ومصطلح هيكل رأس المال، فالهيكل المالي يقصد به مجموع مصادر الموارد المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل، بينما يقصد بهيكل رأس المال مصادر الموارد طويلة الأجل فقط بالإضافة إلى حقوق الملكية (رأس المال).

أ- نسب هيكلية الأصول Asset Structure Ratios

الغرض من حساب هذه النسب هو إظهار الوضعية المالية لاستعمال الأصول المستثمرة والوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى توزيع أمثل لعناصر الأصول، وتقيس الإمكانات المتوفرة لدى المؤسسة أي مدى قدرتها في إحداث تغييرات بصورة واضحة في مكونات أصولها والتكيف مع شروط ومتطلبات السوق، كما توضح كيفية توزيع أموال المؤسسة على عناصر الأصول، وتسمح هذه النسب بقياس ثقل وأهمية كل نوع من مكونات الأصول بالمقارنة مع مجموع الأصول، ويمكن إيضاحها كما يلي:

◀ نسب هيكلية الأصول غير الجارية: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير جارية} = \frac{\text{الأصول غير جارية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

◀ نسب هيكلية الأصول الجارية: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكل الأصول الجارية} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

وتسمح نسبة هيكلية الأصول بقياس طبيعة وبنية الأصول التي تملكها المؤسسة من استخدامات طويلة أو قصيرة الأجل، كما تسمح هذه النسب بإمكانية المؤسسة في تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى، أي الأخذ بعين الاعتبار نوع المؤسسة الصناعية أم تجارية، ففي المؤسسة الصناعية يجب أن تكون نسبة هيكل الأصول غير جارية أكبر من 50% ونسبة هيكل الأصول الجارية أقل من 50% عكس المؤسسة التجارية، وذلك راجع إلى طبيعة النشاط فالمؤسسة الصناعية تمتلك ثببتات أكبر من المؤسسة التجارية.

ب- نسب هيكلية الخصوم Liabilities structure ratios

تسمح لنا هذه النسب بمعرفة بنية وطبيعة الموارد في المؤسسة ومدى ارتباطها بالغير على المدى الطويل أو القصير، وتسمح لنا بمعرفة سياسة التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة، وذلك عن طريق النسب التي تقيس لنا أهمية كل عنصر من عناصر الخصوم مقارنة بمجموع الخصوم، وتتمثل نسب هيكلية الخصوم في ما يلي:

◀ نسب هيكلية الأموال الخاصة: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) \times 100$$

◀ نسبة هيكلية مجموع الديون: وتشمل مجموع الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكلية مجموع الديون} = \left(\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) \times 100$$

◀ نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل} = \left(\frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) \times 100$$

◀ نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل} = \left(\frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \right) \times 100$$

وينبغي أن تكون نسبة هيكلية الأموال الخاصة أكبر من 50% للحفاظ على الاستقلالية المالية ونسبة هيكلية مجموع الديون أقل من 50% حتى لا تكون المؤسسة مشبعة بالديون، كما يستحسن أن تكون نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل أكبر من نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل من أجل الحفاظ على السيولة، وحصول المؤسسة على مهلة زمنية أطول لتسديد التزاماتها.

المجموعة الثانية: نسب السيولة Liquidity ratios

تهتم المؤسسة بدرجة كبيرة بالسيولة لتجنب مخاطر عدم التسديد، وهناك مفهومان للسيولة هما:

◀ **المفهوم الكمي:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى المؤسسة، والتي يمكن تحويلها إلى نقود في وقت ما وبسهولة.

◀ **المفهوم عن طريق التدفق:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة معينة، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من مصادر الأموال الأخرى.

من خلال هذين المفهومين يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ✓ السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها.
 - ✓ السيولة هي القدرة على تسديد مختلف إلتزامات المؤسسة خاصة القصيرة منها.
 - ✓ السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقود جاهزة خلال فترة قصيرة دون خسارة.
- وتهدف مجموعة نسب السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن مختلف المبيعات وتحصيل حقوقها من الزبائن، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع إلتزاماتها قصيرة الأجل، ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لتسديد المؤسسة لالتزاماتها على مدى انتظام تدفقاتها النقدية.
- وتتمثل مجموعة نسب السيولة على عدة نسب وهي:

أ- نسبة سيولة الأصول Liquidity ratio of assets

وتسمح بتقييم أهمية عناصر الأصول الرئيسية بالنسبة لمجموع الأصول وهي:

◀ نسبة سيولة الأصول غير الجارية: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول غير جارية} = \frac{\text{الأصول غير جارية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

◀ نسبة سيولة الأصول الجارية: وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول الجارية} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

تختلف هذه النسبة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة لأن كل قطاع له خصوصيات معينة، لذا

نميز حالتين وهما:

❖ إذا كانت نسبة سيولة الأصول غير جارية $< 50\%$: يعني أن قيمة الأصول غير جارية أكبر من قيمة

الأصول الجارية، ويعني كذلك أن مجموع الاستثمارات أكبر من مجموع القيم المتداولة وهو يتلائم مع

المؤسسة الصناعية، بحكم طبيعة نشاطها بسبب إمتلاكها لتثبيات ضخمة ومباني ومعدات الإنتاج... الخ،

وهو ما يعني صعوبة تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.

❖ إذا كانت نسبة سيولة الأصول غير جارية $> 50\%$: يعني أن قيمة الأصول غير الجارية أقل من قيمة

الأصول الجارية، وتبين لنا سرعة حركة الأصول غير الجارية مما يسمح بتحقيق الأرباح وتوفير السيولة

بسرعة، وهو يتلائم مع طبيعة نشاط المؤسسة التجارية.

ب- نسبة السيولة العامة **General liquidity ratio**

تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على أصولها الجارية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول الجارية} / \text{الديون القصيرة الأجل})$$

ومن خلال هذه النسبة نميز ثلاث حالات وهي:

- ❖ إذا كانت النسبة < 1 : المؤسسة تتمتع بسيولة عامة كبيرة، وبالتالي يمكنها تسديد الالتزامات قصيرة الأجل، باستعمال كل أصولها الجارية التي تمثل مجموع القيم المتداولة.
- ❖ إذا كانت النسبة > 1 : المؤسسة في وضعية مالية حرجة أي رأس المال العامل سالب، وهذا يفسر الوضعية المالية السيئة للمؤسسة، وعليها أن تتخذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- ❖ إذا كانت النسبة $= 1$: فهذا يعني أن رأس المال معدوم، أي وضعية مالية متوازنة الذي يمثل التوازن الأدنى، وبالتالي المؤسسة قادرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون أن يبقى لها فائض في السيولة، مما يشكل خطر مواجهة تسديد المصاريف غير متوقعة.

ويلاحظ أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفرق بين سيولة المخزونات والقيم غير جاهزة، الأمر الذي يتطلب وضع نسب مالية أخرى لتفادي النقص والقصور في نسبة السيولة العامة، لذا يعتبر بعض المحللين أن نسبة السيولة العامة غير ملائمة في تفسير قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وذلك نظرا لشمول الأصول الجارية على المخزون الذي يمثل البضاعة والمواد الأولية و مواد الصيانة وغيرها، ومعظم عناصر المخزون غير قابلة للبيع باستثناء المنتوجات التامة الصنع والبضاعة، وحتى أن المنتوجات التامة الصنع والبضاعة تحتاج لفترة طويلة للبيع وربما لا تباع كلها وبالتالي فإن عناصر المخزون لا تمثل سيولة نقدية حاضرة ولا مؤكدة، ولا يتوقع تحويلها إلى نقود بسرعة.

ج- نسبة السيولة المختصرة **Short liquidity ratio**

تقيس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على القيم غير جاهزة والقيم الجاهزة فقط، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{قيم غير جاهزة} + \text{قيم جاهزة}) / \text{الديون القصيرة الأجل}$$

نلاحظ أنه تم إستبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره يمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة، وبالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتحول إلى نقود، وهذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة تحصيل كل القيم غير جاهزة لتمكنت من تسديد التزاماتها دون المساس بمخزونها، ويجب أن تكون النسبة النموذجية محصورة بين 0.3 و 0.5.

د- نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية) Instant liquidity ratio

وتعتبر من أحسن النسب لتسديد الخصوم المتداولة بغض النظر عن بيع المخزون أو التحصيل من الزبائن، وتقيس قدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بالأموال السائلة التي تمتلكها فعلا، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = (\text{قيم جاهزة} / \text{الديون القصيرة الأجل})$$

وتعتبر هذه النسبة أكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة، كما تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، ويجب أن تكون النسبة النموذجية محصورة بين 0.2 و 0.3*.

المجموعة الثالثة: نسب الدوران (النشاط أو التشغيل) Turning ratios

وتقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في زيادة المبيعات من خلال زيادة حركة المخزون ومدى كفاءة المؤسسة في تحصيل حقوقها من الزبائن، فهي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتوفرة لديها، فالاستثمار المبالغ فيه في المخزون مثلا يعني أن جزءا من أموال المؤسسة مجمد في المخازن ولا تتحصل في المقابل على ربح، بينما الإستثمار الأقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص كبيرة على المؤسسة، ومن أهم نسب الدوران ما يلي:

أ - مدة دوران البضاعة Duration of the goods rotation

تعمل المؤسسة على جعل هذه المدة قصيرة قدر الإمكان، وتحسب مدة دوران البضاعة بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران البضائع المباعة} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 360 \text{ يوم}$$

ومتوسط المخزون عبارة عن (المخزون أول المدة + المخزون آخر المدة)/2

ويعبر عن هذه العلاقة بعدد الأيام اللازمة لبيع المخزون من البضائع، وتختلف القيمة النموذجية باختلاف نوع البضاعة.

ب- مدة دوران المواد الأولية Duration of the raw materials rotation

ويقصد بها المدة التي تستغرقها في عملية الإنتاج للحصول على منتج نصف مصنع أو تام الصنع، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المواد الأولية} = (\text{متوسط مخزون المواد الأولية} / \text{تكلفة المواد الأولية}) \times 360 \text{ يوم}$$

وتختلف القيمة النموذجية لمدة دوران المواد الأولية باختلاف نوع المادة الأولية.

* في بعض الكتب القيمة النموذجية للسيولة الآنية تكون محصورة بين 0.2 و 0.33 وكذلك يوجد بعض الاختلافات في القيم النموذجية الأخرى، لكنها متقاربة.

ج- مدة دوران المنتجات التامة Duration of complete product rotation

ويقصد بها المدة التي تستغرقها المنتجات التامة من تاريخ انتاجها إلى تاريخ بيعها، وتساعد هذه النسبة المحلل المالي في الحكم على كفاءة مصلحة التسويق، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المنتجات التامة} = (\text{متوسط مخزون المنتجات التامة} / \text{تكلفة المنتجات التامة المباعة}) \times 360 \text{ يوم}$$

ويجب مقارنة مدة دوران المنتجات التامة بالمدة النموذجية المتعارف عليها على مستوى الصناعة، حيث تختلف هذه المدة باختلاف نوع المنتج ودرجة المنافسة، كما يجب أيضا مقارنتها بالشركات العاملة في نفس القطاع.

فكلما كانت المدة أقصر كلما ساعد المؤسسة على تحقيق أرباح بسرعة، وبالتالي القدرة على تسديد التزاماتها، كما تلجأ المؤسسة إلى استخدام الخصم عندما يكون دوران المخزون بطيء، فالخصم يسمح بتسريع دوران المخزون مما يؤدي إلى زيادة المبيعات والحصول على سيولة أكبر.

د- مدة دوران الزبائن Duration of Customer rotation

ويقصد بها متوسط المدة التي تمنحها المؤسسة للزبائن لتسديد ديونهم في حالة البيع بالأجل، وعلى المؤسسة أن تنتهج سياسة حكيمة في التعامل مع الزبائن وتصنيفهم حسب المعايير المعمول بها، وذلك بالاعتماد على المعاملات السابقة وعلى قدرتهم المالية وحتى على سلوكهم، بهدف تفادي مخاطر عدم التسديد (الديون المعدومة).

وتساعد هذه النسبة المحلل المالي في الحكم على كفاءة عمليات التحصيل وجودة الديون التجارية للمؤسسة، وتحسب مدة دوران الزبائن بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض} / \text{مبيعات الثلاثي الأخير الآجلة}) \times 360 \text{ يوم}$$

وتقيس مدة متوسط دوران الزبائن متوسط مدة التحصيل، ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر قدر الامكان حتى تستطيع الحصول على سيولة بأسرع وقت ممكن، حيث تقدر المدة النموذجية بأقل من 90 يوم مع مقارنتها بالمؤسسات المماثلة لتقييم أدائها بطريقة أفضل، أما إذا كانت مدة التحصيل أطول من 90 يوم نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة وأنها تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن، وهذا ما يعرضها إلى مشكل نقص السيولة مما يجعلها غير قادرة على تسديد ديونها خاصة قصيرة الأجل، بالإضافة إلى مخاطر عدم التسديد.

كما تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى استخدام الحسم لزيادة تحصيل حقوقها لدى الزبائن، وبالتالي الحصول على سيولة أسرع وتتفادى خطر الديون المعدومة.

ه - مدة دوران الموردين Duration of suppliers rotation

وتبين متوسط المدة الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة لتسديد ديونها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{مشتريات الثلاثي الأخير الآجلة}) \times 360 \text{ يوم}$$

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها، لهذا فمن الأفضل أن تكون هذه الفترة أطول قدر الامكان وفي حدود المعقول للحفاظ على سمعتها، حيث تقدر المدة النموذجية بأكبر من 90 يوم. وينبغي على المؤسسة أن تحرص على أن تكون مدة دوران الموردين أكبر من معدل دوران الزبائن للاستفادة من الفارق الزمني، مما يجنبها مشكلة نقص السيولة. وفي حالة نقص السيولة تلجأ المؤسسة إلى أسلوب التمويل عن طريق العجز وهو الشراء بالأجل للحفاظ على السير العادي للإنتاج، والبيع نقدا للحصول على السيولة وبالتالي القدرة على تسديد التزاماتها.

المجموعة الرابعة: نسب المردودية (الربحية) Profitability ratios

إن استمرار نشاط المؤسسة لمدة طويلة يعتمد على تحقيق إيرادات كافية لتغطية الالتزامات، وتحقيق معدلات جيدة للمساهمين أو الملاك، وتهتم الإدارة العليا بمؤشرات الربحية لأنها تمثل مقياس لكفاءة أداء المؤسسة، كما تقيس لنا هذه النسب العائد من استخدام الموجودات ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ - نسبة مردودية الأموال الدائمة The yield of permanent funds

وتقيس مقدار رقم الأعمال السنوي المحقق من خلال استعمال الموارد الدائمة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الدائمة} = (\text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100$$

فكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كان أفضل للمؤسسة، كما تسمح هذه النسبة بتقييم نشاطها بالمقارنة مع نسب السنوات الماضية ومع المؤسسات المماثلة.

ب - نسبة مردودية الأموال الخاصة The yield of private funds

وتقيس مقدار رقم الأعمال السنوي المحقق من خلال استعمال الموارد الخاصة فقط دون استعمال الموارد الأجنبية، وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = (\text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان العائد من إستغلال الموارد الخاصة مرتفعا.

ج- نسبة المردودية المالية Financial return rate

وتقيس النتيجة الصافية المتحصل عليها باستخدام الأموال الخاصة للمؤسسة، كما تقيس كفاءة المسير في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \right) \times 100$$

وكلما كانت النسبة أكبر من الصفر أي أن المؤسسة حققت ربح كلما كان أفضل لها، وتهم هذه النسبة بالدرجة الأولى الشركاء، فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في زيادة أموالها الخاصة.

د- نسبة المردودية الاقتصادية Economic return rate

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة استخدام ممتلكات المؤسسة لتحقيق الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل، فهي تساعد على قياس ربحية الاستثمارات المستخدمة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

وكلما كانت النسبة أكبر من الصفر كلما كان أفضل للمؤسسة، مع مراعاة حجم الإستثمارات ومقارنتها مع السنوات السابقة، ومع المؤسسات المنافسة.

ونسبة المردودية الاقتصادية تقيس العائد على الأصول أي ربح كل 1 دج مستثمر في أصول المؤسسة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة أو موجودات غير متداولة ملموسة أو غير ملموسة، ويعتبر معدل العائد على الأصول بمثابة العائد على الاستثمار.

د- نسبة المردودية التجارية Commercial return rate

تهتم هذه النسبة بتقييم نشاط المؤسسة وذلك بمقارنة النتيجة برقم الأعمال المحقق، إذ يتطلب على المؤسسة الحصول على ربح ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان رقم الأعمال والإيرادات الأخرى أكبر من مجموع التكاليف التي تحملتها المؤسسة، وتحسب نسبة المردودية التجارية كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \right) \times 100$$

وتعكس هذه النسبة الربح الصافي مقارنة بإجمالي المبيعات، وغالبا يعتبر هامش الربح الاجمالي السبب الرئيسي في تحقيق المؤسسة لربح صافي لأنه يمثل الفرق بين المبيعات وتكلفتها، فكل مؤسسة تسعى إلى تحقيق هامش ربح اجمالي موجب للاستمرار في نشاطها، أما إذا كان هامش الربح الاجمالي سالب، فإن أي زيادة في مبيعات الشركة سوف يترتب عليها زيادة في الخسائر بسبب زيادة تكلفة المنتجات المباعة، مع إفتراض عدم وجود إيرادات أخرى خارج النشاط الأساسي للمؤسسة.

المجموعة الخامسة: نسب التمويل (النسب العامة) Financing ratios

وتقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها لمختلف الاستخدامات، فالمؤسسة بحكم نشاطها تلجأ إلى تمويل طويل أو قصير الأجل، لذا سنحاول توضيح بعض العوامل المهمة في كيفية اختيار المؤسسة لنوع التمويل الذي يناسبها.

1- العوامل المحددة لنوع التمويل المستخدم

هناك عاملين أساسيين يجب أن تأخذها المؤسسة قبل لجوئها لاختيار نوع التمويل وهما:

أ- الملائمة Convenience

يشير هذا العامل إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة مع طبيعة الأصول التي ستمول من هذه المصادر، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار قاعدة التوازن المالي في التمويل حيث تركز على ما يسمى بالملائمة في التمويل، أي على المؤسسة أن تمول الاستخدامات الطويلة الأجل عن طريق الموارد طويلة الأجل، بينما تمول الاستخدامات قصيرة الأجل عن طريق الموارد قصيرة الأجل، وتحتاج هذه القاعدة إلى إيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من استخدام الأصول والتدفقات النقدية الخارجة لتسديد الالتزامات الناشئة عن امتلاك هذه الأصول، ونستنتج من ذلك وطبقاً لقاعدة الملائمة في التمويل أن الأصول يتم تمويلها على النحو التالي:

◀ **الأصول غير جارية:** تمول من مصادر التمويل طويلة الأجل مثل:

✓ زيادة حصص الشركاء.

✓ انضمام شريك جديد.

✓ قروض بنكية تفوق السنة.

◀ **أصول جارية:** تمول من مصادر التمويل قصيرة الأجل مثل:

✓ شراء على الحساب من الموردين.

✓ سلفات مصرفية لا تتعدى السنة.

ب- العائد المتوقع Expected return

يمكن تعريف العائد المتوقع بأنه الاستعانة برؤوس أموال الآخرين عن طريق استخدامها والمتاجرة بها لتحقيق ربح، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة، فإنها تقارن بين معدل العائد المتوقع أن تحصل عليه جراء استخدامها لهذه القروض ومعدل الفائدة التي ستدفعه.

ومن الطبيعي أنه ينبغي على المدير المالي أن يكون ملماً بحجم الأموال التي يحتاج إليها، وأن يبحث عن أفضل مصادر التمويل من حيث التكلفة.

2- التمويل قصير الأجل

سنحاول التركيز على هذا النوع من التمويل بحكم أن له علاقة مباشرة مع السيولة، كما أنه من أكثر أنواع التمويل استخداماً من طرف المؤسسات ويتكرر مرات عديدة خلال السنة، والمتمثل في شراء مختلف احتياجاتها على الحساب وطلب قروض قصيرة لا تتعدى السنة، وهذا كله يعتبر تمويل قصير الأجل.

أ- تعريف التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة أقل من سنة، ويعتبر هذا النوع من التمويل بطبيعته مشكلة مستمرة للمؤسسات التي تحتاج إليه، ولا شك أن مسألة استخدام التمويل المؤقت أو عدم استخدامه يتوقف إلى حد كبير على طبيعة كل مؤسسة، وبمقتضى مبدأ الملائمة في التمويل يتم تمويل الأصول الجارية من مصادر تمويل قصيرة، لذا تبحث المؤسسة عن طرق للمفاضلة بين مصادر التمويل قصير الأجل، وهناك اعتبارين أساسيين للمفاضلة وهما:

◀ **التكلفة:** أي الأعباء التي تتحملها المؤسسة على شكل معدلات فائدة.

◀ **سرعة التمويل:** أي مدى إمكانية الاعتماد عليه في تزويد المؤسسة بالاحتياجات في أقصر مدة ممكنة.

ب- خصائص مصادر التمويل قصير الأجل

يتميز التمويل قصير الأجل بالعديد من الخصائص وهي:

◀ **الإستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، ويقوم التميز بين مصادر التمويل القصيرة والمتوسطة والطويلة على أساس الفترة المتفق عليها، وبالتالي فالقروض قصيرة الأجل هي تلك القروض التي تستحق السداد خلال مدة أقل من سنة حسب ما هو متعارف عليه.

◀ **الدخل:** وتوجد ثلاث مظاهر للتمويل قصير الأجل تميز بين الاقتراض وحقوق الشركاء وهي:

✓ **الأولوية:** يتمتع الدائنون بأسبقية على شركاء المؤسسة فيما يحققه المشروع من دخل، فيجب أولاً دفع جميع الالتزامات التي تقع على المؤسسة نحو الدائنين قبل التفكير في توزيع الأرباح، فقد يضطر الشركاء إلى عدم سحب الأرباح إذا كان ذلك يهدد الأولوية التي يتمتع بها الدائنون.

✓ **التأكيد:** إن دفع مبلغ الفائدة المتفق عليه للبنوك مهما كان مستوى أرباح المؤسسة أكيدة، فالفائدة على الأموال المقترضة تعتبر من الالتزامات، وكل تأخر أو امتناع عن دفعها يعرض المؤسسة للإجراءات القانونية مع تحملها للتعويضات.

✓ **المقدار:** إن الدخل الذي يحصل عليه الدائنون يتحدد بمقدار ثابت، فالبنك مثلاً يستلم 12% على ما يقدمه من قروض للمؤسسة لا أكثر وأقل، وبغض النظر عن مقدار الأرباح أو الخسائر التي تحققها.

◀ **الحق في التسديد:** إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة لديها، تلجأ إلى بيع بعض استثماراتها غير الجارية أو اللجوء إلى الاقتراض من بنوك أخرى... الخ، كما في حالة التصفية فالدائنون لهم الحق في الحصول على أموالهم من الموجودات قبل دفع أي شيء لملاك المؤسسة.

◀ **الإدارة والسيطرة:** ليس للدائنين سواء أصحاب القروض الطويلة أو القصيرة الأجل أي صوت مباشر ولا أي حق في التدخل في إدارة المؤسسة، إلا أنه يمكنهم التأثير وتوجيه النشاط الإداري للمؤسسة بطريقة غير مباشرة من خلال بعض الشروط التي يضعونها في عقد منح القرض، فمثلاً قد يشترط البنك على المؤسسة أن تحافظ على نسبة استقلالية مالية معينة، أو أن لا يقل رصيدها النقدي عن حد معين، أو تتبع سياسة معينة عند توزيع الأرباح... الخ.

3- أنواع نسب التمويل Types of financing ratios

وتشمل نسب التمويل عدة أنواع وهي:

أ- نسبة التمويل الدائم Permanent financing ratio

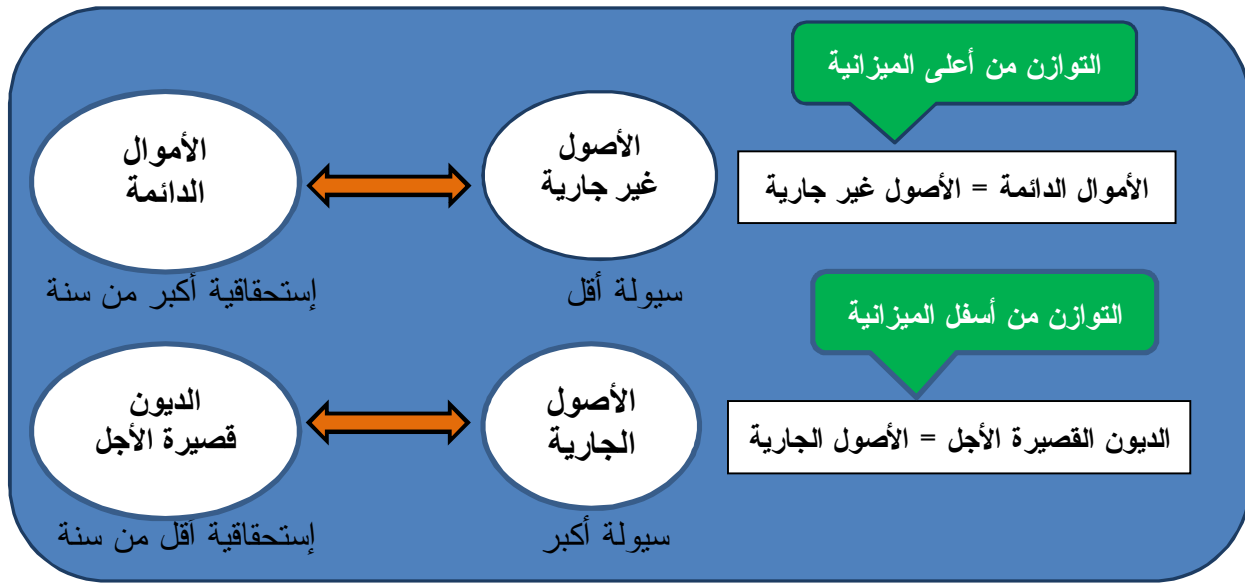
وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة تغطية أصولها غير الجارية بالاعتماد على أموالها الدائمة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير جارية}} \right)$$

ومن خلال هذه النسبة نميز ثلاث حالات مختلفة وهي:

- ❖ **إذا كانت النسبة < 1:** المؤسسة تمويل الأصول غير جارية بواسطة أموالها الدائمة بالإضافة إلى وجود فائض مما يسمح لها بتمويل جزء من الأصول الجارية، وتعتبر الحالة المثلى للمؤسسة ودليل على حسن اختيارها لطريقة التمويل المناسبة.
- ❖ **إذا كانت النسبة > 1:** المؤسسة غير قادة على تمويل الأصول غير جارية بواسطة أموالها الدائمة، مما يجب على المؤسسة اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- ❖ **إذا كانت النسبة = 1:** هذا يعني أن رأس المال العامل الدائم (الصافي) معدوم ولا يوجد أي فائض لتمويل أصولها الجارية، وتسمى بحالة التوازن المالي الأدنى أي مقابلة الأصول ذات السيولة الأقل بالخصوم ذات مدة الإستحقاق الأطول، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة طبقت قاعدة التوازن المالي في التمويل عن طريق الملائمة في تمويل إستخداماتها، لكن أي احتياج لتمويل دورة الاستغلال تجعل المؤسسة تقع في العجز حيث تتميز هذه الحالة بالحساسية الكبيرة، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر يستحسن أن تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من 1، ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال الشكل الموالي.

شكل رقم 04: يوضح حالة التوازن المالي الأدنى (عندما تكون نسبة التمويل الدائم = 1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مضمون الحالة السابقة

إن التوازن من أعلى الميزانية يمكن تحقيقه وهذا راجع لاستحقاقية الأموال الدائمة التي تتعدى السنة، لذا فالوقت في صالح المؤسسة لأن ما هو متاح لديها من أصول غير جارية يمكن أن يتحول إلى سيولة خلال هذه الفترة الطويلة، بينما التوازن من أسفل الميزانية يصعب تحقيقه لأنه يتضح أن الأصول الجارية التي تتغير دورياً يتم تمويلها بواسطة ديون قصيرة الأجل، وتبقى صعوبة التحقيق مما يؤدي إلى عدم التوازن بينهما بسبب التغيرات المتكررة في دورة الاستغلال، وحتى يتم معالجة هذه الصعوبات تقوم المؤسسة بتخصيص جزء من الأموال الدائمة لتمول بها بعض الأصول الجارية، وتلك هي الحالة المثلى كما أشرنا إليها سابقاً.

ب- نسبة التمويل الخاص Private financing ratio

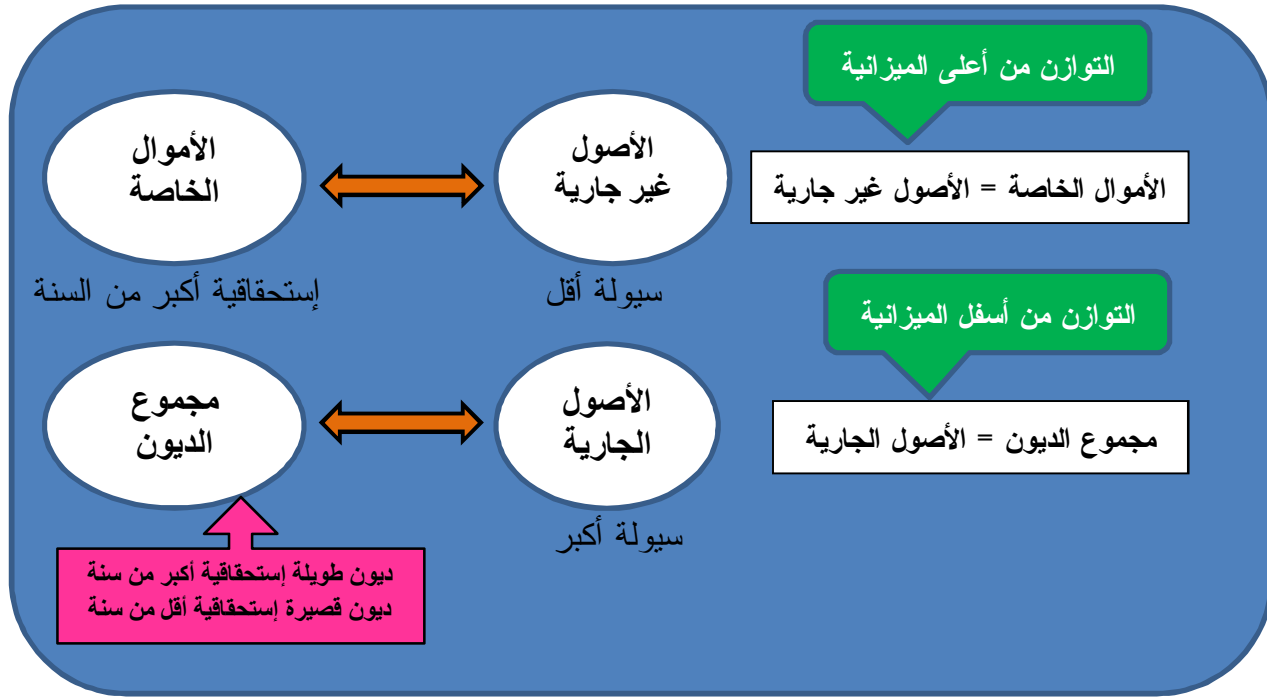
وتعبر عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الجارية بالاعتماد على أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول غير جارية})$$

ومن خلال هذه النسبة نميز ثلاث حالات مختلفة وهي:

- ❖ إذا كانت النسبة < 1 : المؤسسة تمول الأصول غير جارية بواسطة أموالها الخاصة، بالإضافة إلى وجود فائض مما يسمح للمؤسسة بتمويل جزء من الأصول الجارية وهي الحالة المثلى.
- ❖ إذا كانت النسبة > 1 : المؤسسة غير قادرة على تمويل الأصول غير جارية بواسطة أموالها الخاصة، مما يجب على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- ❖ إذا كانت النسبة $= 1$: يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، وأن الأموال الخاصة تغطي الأصول غير جارية دون وجود فائض، وتسمى بحالة التوازن المالي الأدنى، كما يوضحها الشكل الموالي.

شكل رقم 05: يوضح حالة التوازن المالي الأدنى (عندما تكون نسبة التمويل الخاص = 1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مضمون الحالة السابقة

ج- نسبة المديونية Rate of indebtedness

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال والديون من جهة أخرى، وتسمح بمعرفة درجة الخطر المالي ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \left(\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}} \right)$$

وينبغي أن تقل هذه النسبة عن 0.5 في المؤسسة لكي لا تكون مشبعة بالديون، وبالتالي لا تؤثر على سمعتها مما يجعلها لا تجد صعوبة في طلب القروض من البنوك أو الشراء على الحساب مستقبلاً.

د- نسبة الاستقلالية المالية Financial independence ratio

وتبين مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة بدلا من الديون، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \right)$$

فالمؤسسة التي تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير تكون في استقلالية مالية جيدة، وكلما كانت النسبة أكبر من 1 كلما كان أفضل لها.

ملاحظة: تعتبر نسبة المديونية ونسبة الاستقلالية المالية من بين أهم النسب التي يعتمد عليها البنك في قراره المتعلق بمنح القروض للمؤسسات.

رابعاً: احتياجات رأس المال العامل الدائم (Pwcn) Permanent working capital needs

تسعى المؤسسة إلى تحقيق توازنها المالي وذلك من خلال التحليل الأمثل لعناصر الميزانية، ومعرفة قدراتها الانتاجية وطبيعة التمويل ودرجة السيولة ومقدار الربحية، وهذا ما يساعدها في معرفة مقدار احتياجاتها الحقيقية.

1- تعريف احتياجات رأس المال العامل الدائم

تلجأ المؤسسة للحصول على الأموال التي تحتاجها من الشركاء والبنوك لتمويل استثماراتها المختلفة، حيث يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة توفير مجموعة من العناصر خاصة المخزونات، مما يجعلها تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل. ويعرف على أنه " جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بدورة الاستغلال، التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية".

ويمكن تعريفه بأنه " عبارة عن العجز الذي يظهر عندما تكون الاستخدامات أكبر من الموارد الدورية"، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو " رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ".

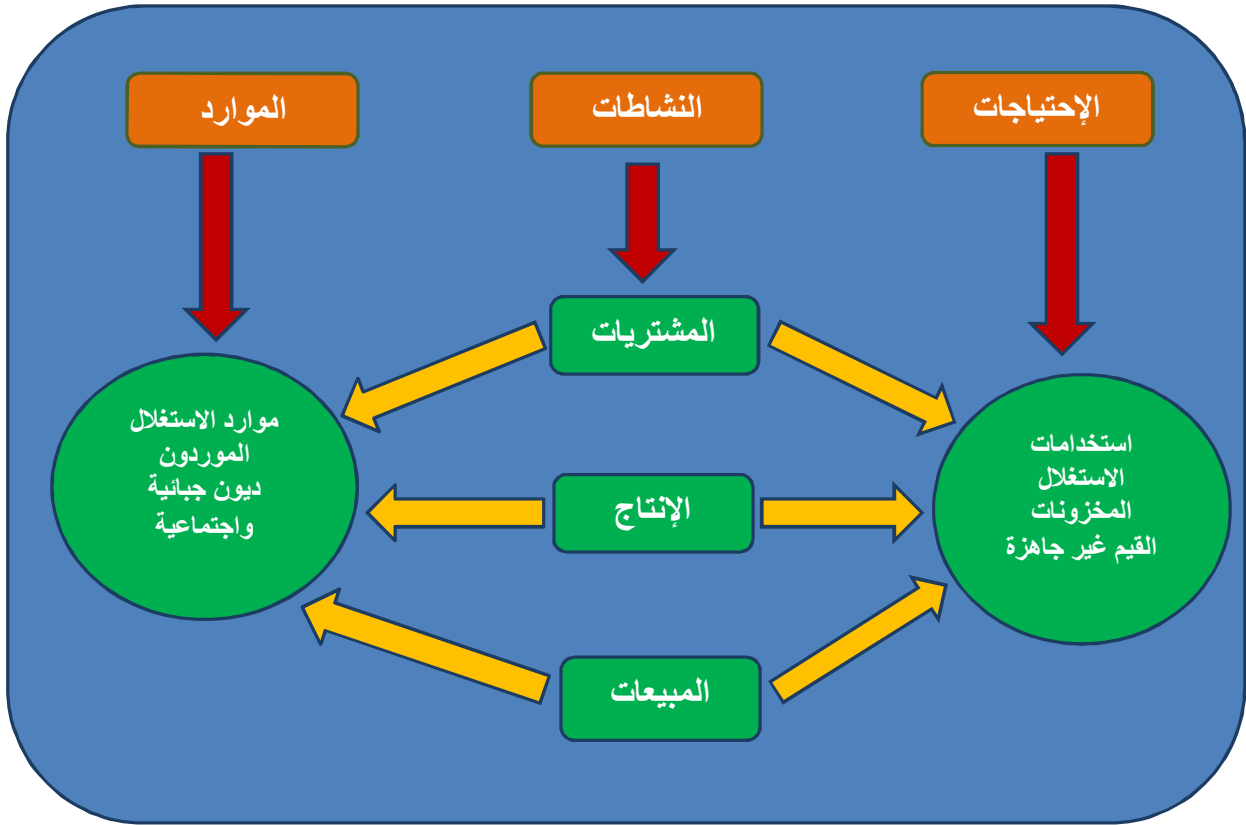
فدورة الاستغلال تنتج عنها احتياجات للتمويل وتكون مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات المصرفية، حيث ينتج عن النشاط المستمر وبفعل العوامل المؤثرة فيه وجود فروقات زمنية بين التدفقات الداخلة الناتجة عن عمليات البيع، والتدفقات الخارجة من المؤسسة والمتمثلة في شراء البضائع والمواد الأولية إلى جانب تسديد ديونها، مما يؤدي إلى ظهور احتياجات رأس المال العامل الدائم.

ويعتبر رأس المال العامل كضمان للمؤسسة فكلما كان موجب كلما قل احتياجاته، كما تم الإشارة إليه سابقاً عند عرض حالات رأس المال العامل الدائم.

وكما هو معروف ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر: أهمها: المخزونات، العملاء، الموردون، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة تسديد ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة مخزوناتها وحقوقها لدى الزبائن، وبالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه باحتياجات رأس المال العامل كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 06: يوضح احتياجات رأس المال العامل



المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 84 بتصرف.

ومن خلال الشكل نلاحظ مختلف العناصر المكونة لدورة الاستغلال التي تخص القيم المتداولة المتعلقة بالموارد والاستخدامات، بينما تظهر احتياجات دورة الاستغلال (احتياجات رأس المال العامل) عندما تكون استخدامات دورة الاستغلال غير كافية لتسديد مختلف الديون، فينتج عجز أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل أخرى.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل

ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{القيم غير الجاهزة} + \text{قيم استغلال}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

ويمكن حسابه أيضا بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

وعند حساب احتياجات رأس المال العامل تظهر ثلاث حالات وهي:

◀ **احتياجات رأس المال العامل < 0:** أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي البحث عن موارد أخرى لتغطية هذا العجز.

◀ **احتياجات رأس المال العامل > 0:** هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل، وفي هذه الحالة الموارد تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال، لذا فالمؤسسة في وضعية جيدة.

◀ **احتياجات رأس المال العامل = 0:** هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة الموارد تغطي دورة الاستغلال دون وجود فائض ولا احتياج.

ومما سبق سنحاول التفريق بين رأس المال العامل الدائم (Pwc) واحتياج رأس المال العامل (Pwcn) من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 07: يوضح الفرق بين رأس المال العامل الدائم (Pwc) واحتياج رأس المال العامل (Pwcn)

معيّار المقارنة	رأس المال العامل الدائم (Pwc)	احتياج رأس المال العامل (Pwcn)
المفهوم	عبارة عن الموارد الدائمة المستعملة لتمويل الاستخدامات طويلة الأجل.	عبارة عن احتياج لجزء من الموارد الدائمة لإكمال تمويل دورة الاستغلال.
طريقة الحساب	من أعلى الميزانية: Pwc = أموال دائمة - أصول غير جارية. من أسفل الميزانية: Pwc = أصول جارية - ديون قصيرة الأجل.	الطريقة الأولى: Pwcn = (القيم غير الجاهزة + قيم استغلال) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) الطريقة الثانية: Pwcn = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)
التغيرات	رأس المال العامل ثابت نسبياً، لأنه يرتبط بالعناصر طويلة الأجل (أصول غير جارية وأموال دائمة).	احتياج رأس المال العامل للاستغلال يتغير باستمرار، لأنه يرتبط بعناصر قصيرة الأجل (مخزونات وقيم غير جاهزة وديون قصيرة الأجل).
العوامل المؤثرة	رأس المال العامل ينتج أساساً من اختيار المؤسسة لطبيعة التمويل وكيفية الإستخدام.	تغيرات المحيط ودرجة المنافسة، تؤثر في مقدار احتياج رأس المال العامل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

خامسا: الخزينة Treasury

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير، ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب خلال فترة معينة، لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة بشكل أفضل.

1- تعريف الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها " محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلية، من وإلى المؤسسة في لحظة معينة".

كما تعرف الخزينة بأنها " مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة في زمن محدد والتي تكون المؤسسة بحاجة إليها، وتشمل كافة القيم الجاهزة والتي يمكن استخدامها بصورة فورية لمواجهة تدفقاتها الخارجية". كما تعرف أيضا بأنها " الفرق بين أصول الخزينة وخصومها".

ويمكن القول أن رصيد الخزينة الصافي يتحدد بالفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في وقت معين. ومعرفة رصيد الخزينة له دور مهم جدا، لأن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تتجسد في تدفقات دخول نقود إلى حساباتها المالية وتدفقات خروج النقود منها، حيث تسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء على الحساب أو عن طريق البنك والصندوق، والقرارات المتعلقة بالبيع على الحساب أو عن طريق البنك والصندوق مما يجعل المؤسسة تهتم أكثر بأجل التسديد، ويتحدد مستوى الخزينة بتحديد مقدار التوازن المالي بين رأس المال العامل وإحتياجاته.

كما أن الخزينة لمؤسسة ما في تاريخ معين هي الفرق بين الموارد التي وظفتها لتمويل نشاطها، والاحتياجات التي تستعمل في ذلك النشاط، حيث كلما كانت الموارد أكبر من الاحتياجات كان هناك فائض في الخزينة، وتسمى بالخزينة الموجبة والعكس صحيح.

2- طرق حساب الخزينة

ويمكن حساب الخزينة بالطرق التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

$$\text{Treasury} = Pwc - Pwcn$$

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

$$\text{Treasury} = \text{Ready values} - \text{Bank advances}$$

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

$$\text{Treasury} = \text{Treasury assets} - \text{Treasury liabilities}$$

وتتمثل عناصر خزينة الأصول في ما يلي:

◀ **سندات الخزينة:** يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل، وعند حلول الأجل يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

◀ **خصم الأوراق التجارية:** وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال، عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم هذه الأوراق التجارية.

◀ **الحساب البنكي:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب المفتوح باسم المؤسسة لدى البنك، ويظهر محاسبيا في ح/ 512 البنك.

◀ **الصندوق:** ويمثل الأموال الجاهزة الموجودة فعلا في صندوق المؤسسة لتسديد بعض المصاريف، ويظهر محاسبيا في ح/ 53 الصندوق.

أما عناصر خزينة الخصوم تتمثل فيما يلي:

◀ **السلفات المصرفية:** وهي عبارة عن قروض بنكية تتميز بقصر أجل استحقاقها، وعادة لا ترتقي إلى مستوى القروض الموجهة لشراء الاستثمارات من حيث المدة وحجم المبالغ.

◀ **السحب على المكشوف:** هو نوع من القروض الناتج عن بقاء الحساب البنكي للمؤسسة مدين لدى البنك.

3- دراسة حالات الخزينة

من خلال مختلف العلاقات الموضحة سابقا نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجاته، وتظهر لنا ثلاث حالات وهي:

◀ **الخزينة < 0:** أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تمتلك فائض يجنبها الوقوع في مشكل السيولة، وعلى هذا يجب على المؤسسة أن تحتفظ بالحد الأدنى فقط من باب تطبيق مبدأ الحيطة والحذر في حدود المعقول لكي لا تجمد أموالها وتضيع فرص الربح، أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة هذه الوضعية (الموازنة بين الربحية والسيولة).

◀ **الخزينة > 0:** أي وجود رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل وعليه فإن هناك نقص في السيولة، وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة، وهذا مما يجعلها تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير (الزبائن)، أو تقترض من بنوك أخرى، أو تتنازل عن بعض استثماراتها وقد تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية بشرط عدم التأثير على طاقتها الإنتاجية.

◀ **الخزينة = 0:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة تتحكم جيدا في توازنها المالي، ولكن هذا من الصعب الوصول إليه من الناحية العملية في المدى القصير.

إن الوصول إلى هذه الحالة (الخرينة = 0) من الناحية النظرية يتم بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل. وفي هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل قام بتلبية كل احتياجاته، أو بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الحالة المثلى للخرينة، لكنها من ناحية التطبيق العملي صعبة التحقيق ونادرة الحدوث، لأنها لا تتحقق إلا بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة بنسبة 100% كما أنها تعبر عن العلاقة المثالية بين السيولة والربحية، وتمتاز هذه الحالة بالحساسية الكبيرة فكل تغير طفيف سواء كان إيجابياً أو سلبياً ولو بـ 1 دج، ستصبح الخرينة موجبة أو سالبة.

4- التأثير على رأس المال العامل واحتياجاته

يهدف جعل الخرينة متوازنة تلجأ المؤسسة بالتأثير على رأس المال العامل واحتياجاته، ونميز حالتين وهما:

أ- الحالة الأولى: إذا كانت الخرينة $0 <$ وهذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من إحتياج رأس المال العامل، فعلى المؤسسة أن تقوم بالتأثير على رأس المال العامل وتخفيضه باللجوء إلى الإجراءات التالية:

- ✓ تخفيض الموارد الدائمة عن طريق تسديد بعض القروض طويلة الأجل، حتى تدعم المؤسسة استقلالها المالي وتخفض من نسبة المديونية.

✓ رفع قيمة الإستخدامات غير جارية، فتقوم المؤسسة بشراء إستثمارات إضافية.

✓ الزيادة من الاستعمالات الدورية، عن طريق رفع قيمة المخزونات عند انخفاض الأسعار.

✓ تخفيض موارد الدورة عن طريق تسديد ديون الموردين والضرائب ومختلف الالتزامات قصيرة الأجل.

ب- الحالة الثانية: إذا كانت الخرينة $0 >$ هذا يعني أن رأس المال العامل أقل من إحتياج رأس المال العامل، فعلى المؤسسة أن تقوم بعكس الإجراءات السابقة.

خاتمة

ومما سبق يمكن القول أن توازن الميزانية المالية في المؤسسة، تعتمد على دقة التعديلات التي يقوم بها المحلل المالي من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، الذي يجب أن تتوفر فيه شروط الامام والتحكم بتقنيات التحليل المالي، فكلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية دقيقة. مما يسهل من حساب المؤشرات والنسب المالية، لما لها من دور كبير في معرفة نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة وتجعلها تراقب مقدار احتياجات دورة الاستغلال بدقة، وتتعرف على المستوى الحقيقي للخرينة، وهذا ما يجعلها توازن بين الربحية السيولة.

المحور الخامس

حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

تمهيد

سنتناول في هذا المحور حالات شاملة حول التحليل المالي وتتمثل في مجموعة من التمارين لكل محور، ومتبوعة بشرح مفصل لمختلف النتائج مع ربطها بالقيم المعيارية التي تطرقنا إليها سابقا وإعطاء تفسير اقتصادي مناسب لترسيخ الفهم بصورة أحسن، كما اعتمدنا في هذا المحور على تمارين متنوعة لمختلف الحالات التي قد يصادفها الطالب، وتتميز بالشمولية والتفسير المفصل قدر الإمكان.

أولاً: حالات عملية شاملة حول التحليل العمودي والأفقي

التمرين الأول: الجانب النظري

- (1) عرف التحليل العمودي والأفقي، وأيهما أفضل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ولماذا؟.
- (2) من بين خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة في التحليل المالي القدرة على التغذية العكسية، ما المقصود منها؟.
- (3) ما هي القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي باختصار؟.

حل التمرين الأول

- (1) **التحليل العمودي**: هو عبارة عن تحويل المبالغ المالية للعناصر الفرعية إلى نسب مئوية من المبالغ المالية للعناصر الرئيسية وبالنسبة لمجموع الميزانية ولكل فترة، ويقوم هذا التحليل بدراسة بنية ميزانية واحدة من حيث التوزيع النسبي لعناصرها المختلفة، وذلك لإظهار الأهمية النسبية لكل عنصر من المجموعة التي ينتمي إليها، ويطلق على التحليل العمودي بالتحليل الساكن.
- التحليل الأفقي**: يتضمن التحليل لعدة سنوات بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والنقصان لكل عنصر، ويهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، وهذا يتطلب مجموعة من القوائم المالية للمقارنة (على الأقل ثلاثة ميزانيات) حتى نتمكن من القياس والتحليل، ويطلق على التحليل الأفقي بالتحليل الديناميكي.
- وبالتالي فالتحليل الأفقي هو الأفضل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، لأنه يدرس تطور وتغير عناصر الميزانية خلال سنوات متعددة، مما يساعد المحلل المالي على أداء مهامه بشكل أفضل.
- (2) **المقصود من القدرة على التغذية العكسية**: هو أن تساعد المعلومة المحاسبية في تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ بالمستقبل، من خلال الاستفادة من التحليلات المالية السابقة.
- (3) **القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي**: قرارات الإستثمار، قرارات التمويل، قرارات التخطيط والرقابة المالية.

التمرين الثاني

إليك المعلومات المستخرجة من الميزانية المحاسبية لإحدى المؤسسات الصناعية، مع إفتراض أن نتيجة الدورة تم توزيعها (الوحدة ألف دج).

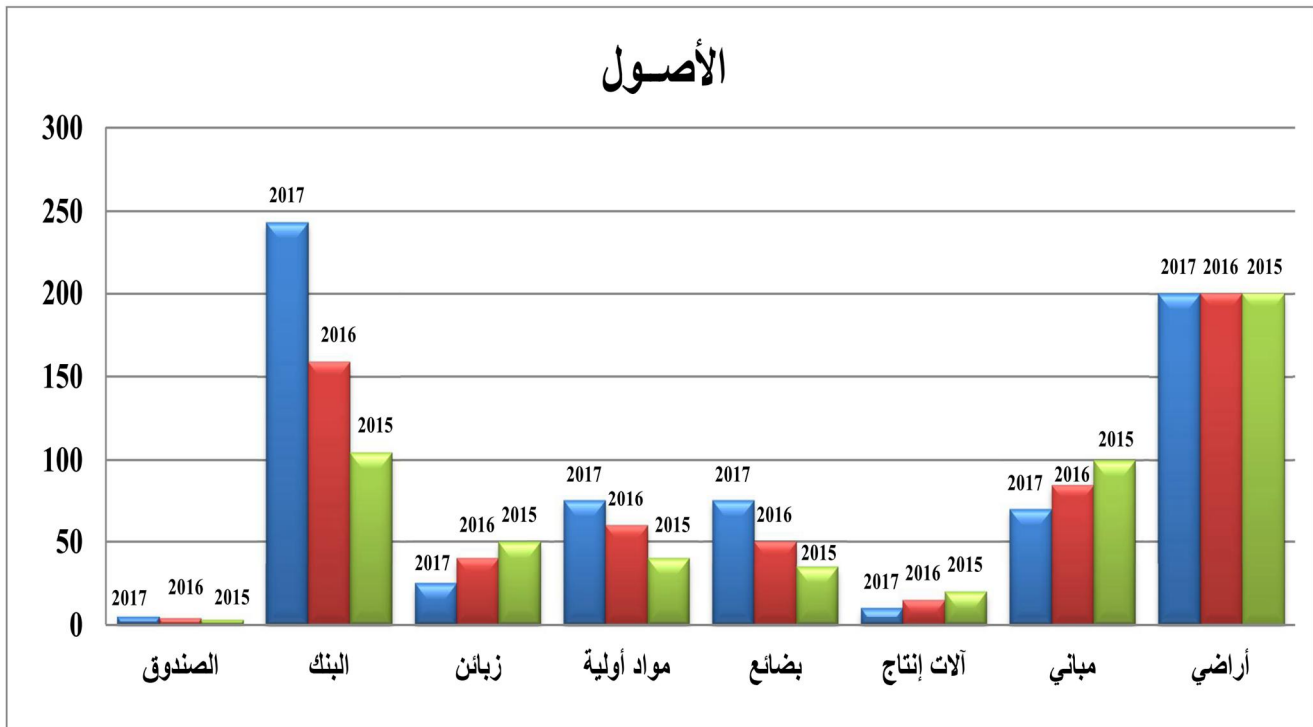
2017	2016	2015	الخصوم	رح	2017	2016	2015	الأصول	رح
250.000	250.000	250.000	رأس المال	101	200.000	200.000	200.000	أراضي	211
50.000	70.000	60.000	إحتياجات	106	70.000	85.000	100.000	مباني	213
250.000	155.000	100.000	قروض بنكية	164	10.000	15.000	20.000	آلات إنتاج	215
50.000	35.000	40.000	موردون	401	75.000	50.000	35.000	بضائع	30
70.000	40.000	50.000	ضرائب أخرى	447	75.000	60.000	40.000	مواد أولية	31
30.000	60.000	50.000	شركاء ح/ جارية	457	25.000	40.000	50.000	زبائن	411
					243.500	159.000	104.500	البنك	512
					1.500	1.000	500	الصندوق	53
700.000	610.000	550.000	المجموع		700.000	610.000	550.000	المجموع	

المطلوب:

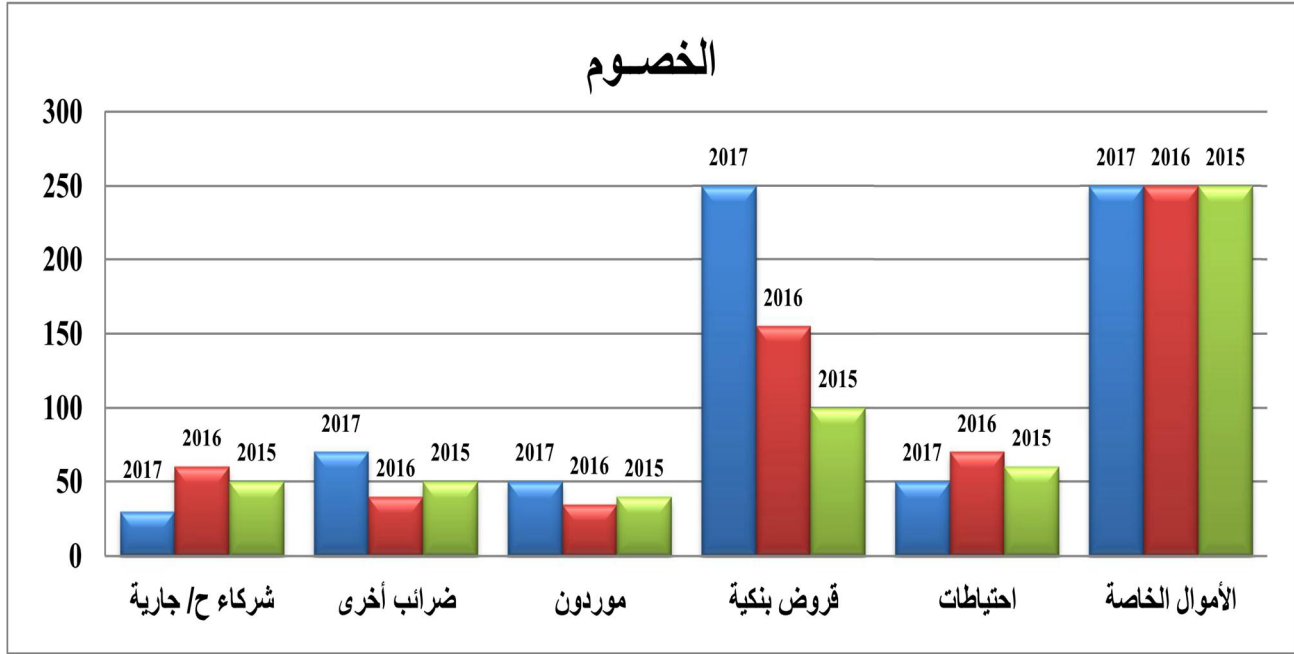
- ✓ تمثيل عناصر الأصول والخصوم باستعمال الأعمدة البيانية؟.
- ✓ دراسة وتحليل الميزانية عموديا وأفقيا مع الشرح، وبافتراض أن سنة 2015 هي سنة الأساس؟.

حل التمرين الثاني

- 1- تمثيل عناصر الأصول والخصوم باستعمال الأعمدة البيانية
أ- التمثيل البياني لعناصر الأصول (الوحدة مليون دج).



ب - التمثيل البياني لعناصر الخصوم (الوحدة مليون دج).



2- الدراسة العمودية

أ - الدراسة العمودية لعناصر الأصول

يتم حساب نسبة كل عنصر فرعي مقارنة بالعنصر الرئيسي (المجموعات المحاسبية لكل صنف) الذي ينتمي إليه، وفي نفس الوقت يتم حساب نسبته مع مجموع الميزانية. جدول يوضح الدراسة العمودية لعناصر الأصول خلال سنوات 2015، 2016 و 2017.

2017			2016			2015			الأصول
بالنسبة إلى مجموع الأصول	بالنسبة إلى العنصر الرئيسي	المبالغ	بالنسبة إلى مجموع الأصول	بالنسبة إلى العنصر الرئيسي	المبالغ	بالنسبة إلى مجموع الأصول	بالنسبة إلى العنصر الرئيسي	المبالغ	
% 28.57	% 71.42	200000	% 32.78	% 66.67	200000	% 36.37	% 62.5	200000	أراضي
% 10	% 25	70000	% 13.93	% 28.33	85000	% 18.18	% 31.25	100000	مباني
% 1.42	% 3.57	10000	% 2.46	% 5	15000	% 3.64	% 6.25	20000	آلات إنتاج
% 40	% 100	280000	% 49.18	% 100	300000	% 58.18	% 100	320000	مجموع الأصول غير جارية
% 10.71	% 50	75000	% 8.19	% 45.45	50000	% 6.37	% 46.67	35000	بضائع
% 10.71	% 50	75000	% 9.84	% 54.55	60000	% 7.28	% 53.33	40000	مواد أولية
% 21.42	% 100	150000	% 18.03	% 100	110000	% 13.63	% 100	75000	مجموع المخزونات
% 3.57	% 100	25000	% 6.56	% 100	40000	% 9.09	% 100	50000	زبائن
% 3.57	% 100	25000	% 6.56	% 100	40000	% 9.09	% 100	50000	مجموع حسابات الغير
% 34.79	% 99.39	243500	% 26.06	% 99.37	159000	% 19	% 99.52	104500	البنك
% 0.21	% 0.61	1500	% 0.16	% 0.63	1000	% 0.09	% 0.48	500	الصندوق
% 35	% 100	245000	% 26.23	% 100	160000	% 19.09	% 100	105000	مجموع الحسابات مالية
% 100	% 100	700000	% 100	% 100	610000	% 100	% 100	550000	مجموع الأصول

ملاحظة: تم تقريب بعض النسب المئوية.

من خلال الجدول السابق، نقوم بدراسة كل عنصر من عناصر الأصول عموديا لكل سنة على حدى،

كما يلي:

❖ سنة 2015

← **أراضي:** نلاحظ أنها تمثل 62.5 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 36.37 % من مجموع الأصول.
 ← **مباني:** نلاحظ أنها تمثل 31.25 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 18.18 % من مجموع الأصول.
 ← **آلات إنتاج:** نلاحظ أنها تمثل 6.25 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 3.64 % من مجموع الأصول.

← **مجموع الأصول غير الجارية:** نلاحظ أنها تمثل 58.18 % من مجموع الأصول، وهذا يتناسب طبيعياً نشاط المؤسسة الصناعية، لأنه أكبر من 50 %.

← **بضائع:** نلاحظ أنها تمثل 46.67 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 6.37 % من مجموع الأصول.
 ← **مواد أولية:** نلاحظ أنها تمثل 53.33 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 7.28 % من مجموع الأصول.

← **مجموع المخزونات:** نلاحظ أنها تمثل 13.63 % من مجموع الأصول.

← **زبائن:** نلاحظ أنها تمثل 100 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 9.09 % من مجموع الأصول.

← **مجموع حسابات الغير:** نلاحظ أنها تمثل 9.09 % من مجموع الأصول.

← **البنك:** يمثل 99.52 % من العنصر الرئيسي بينما يمثل 19 % من مجموع الأصول.

← **الصندوق:** يمثل 0.48 % من العنصر الرئيسي بينما يمثل 0.09 % من مجموع الأصول.

← **مجموع الحسابات المالية:** نلاحظ أنها تمثل 19.09 % من مجموع الأصول وهي أكبر من نسبة الزبائن، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تبيع عن طريق البنك والصندوق أكثر من بيعها على الحساب وهذا أفضل للمؤسسة، كما نلاحظ أنها لا تحتفظ بنسبة كبيرة من النقود في الصندوق وهذا هو المعمول به، حيث في بعض المؤسسات تحدد سقف للمبالغ الموضوعة في الصندوق، والباقي يتم تحويله إلى البنك تجنباً للسرقة والاختلاس.

وكما أن مجموع الأصول الجارية تمثل 41.82 % من مجموع الأصول، وهذا يتناسب طبيعياً نشاط المؤسسة الصناعية لأنه أقل من القيمة النموذجية 50 %.

❖ سنة 2016

← **أراضي:** نلاحظ أنها تمثل 66.67 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 32.78 % من مجموع الأصول.

- ◀ مبانى: نلاحظ أنها تمثل 28.33 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 13.93 % من مجموع الأصول.
- ◀ آلات إنتاج: نلاحظ أنها تمثل 5 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 2.46 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع الأصول غير الجارية: نلاحظ أنها تمثل 49.18 % من مجموع الأصول وهذا لا يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية لأنه أقل من 50 %.
- ◀ بضائع: نلاحظ أنها تمثل 45.45 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 8.19 % من مجموع الأصول.
- ◀ مواد أولية: نلاحظ أنها تمثل 54.55 % من العنصر الرئيسي بينما تمثل 9.84 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع المخزونات: نلاحظ أنها تمثل 18.03 % من مجموع الأصول.
- ◀ زبائن: نلاحظ أنه يمثل 100 % من العنصر الرئيسي بينما يمثل 6.56 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع حسابات الغير: نلاحظ أنها تمثل 6.56 % من مجموع الأصول.
- ◀ البنك: يمثل 99.37 % من العنصر الرئيسي بينما يمثل 26.06 % من مجموع الأصول.
- ◀ الصندوق: يمثل 0.63 % من العنصر الرئيسي بينما يمثل 0.16 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع الحسابات المالية: نلاحظ أنها تمثل 26.23 % من مجموع الأصول وهي أكبر من نسبة الزبائن، وهذا ما يدل أن المؤسسة تبيع عن طريق البنك والصندوق أكثر من بيعها على الحساب وهذا أفضل لها، مما يعني أنها تتجنب مشاكل عدم التحصيل بنسبة كبيرة.
- وكما أن مجموع الأصول الجارية تمثل 50.82 % من مجموع الميزانية، وهذا لا يتناسب طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية لأنه أكبر من القيمة النموذجية 50 %.

❖ سنة 2017

- ◀ أراضي: نلاحظ أنها تمثل 71.42 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 28.57 % من مجموع الأصول.
- ◀ مبانى: نلاحظ أنها تمثل 25 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 10 % من مجموع الأصول.
- ◀ آلات إنتاج: نلاحظ أنها تمثل 3.57 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 1.42 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع الأصول غير الجارية: نلاحظ أنها تمثل 40 % من مجموع الأصول، وهذا لا يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية لأنه أقل من 50 %.
- ◀ بضائع: نلاحظ أنها تمثل 50 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 50 % من مجموع الأصول.
- ◀ مواد أولية: نلاحظ أنها تمثل 50 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 50 % من مجموع الأصول.

- ◀ مجموع المخزونات: نلاحظ أنها تمثل 21.42 % من مجموع الأصول.
- ◀ زبائن: نلاحظ أنه يمثل 100 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 3.57 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع حسابات الغير: نلاحظ أنها تمثل 3.57 % من مجموع الأصول.
- ◀ البنك: يمثل 99.39 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 34.79 % من مجموع الأصول.
- ◀ الصندوق: يمثل 0.61 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 0.21 % من مجموع الأصول.
- ◀ مجموع الحسابات المالية: نلاحظ أنها تمثل 35 % من مجموع الأصول وهي أكبر من نسبة الزبائن بكثير، وهذا ما يدل أن المؤسسة تبيع عن طريق البنك والصندوق أكثر من بيعها على الحساب وهذا أفضل لها، مما يعني أنها تتجنب مشاكل عدم التحصيل والديون المعدومة.
- وكما نستنتج من خلال الجدول السابق أن مجموع الأصول الجارية تمثل 60 % من مجموع الميزانية، وهذا لا يتناسب طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية، لأنه أكبر من القيمة النموذجية المعمول بها وهي 50 % فعلى المؤسسة القيام بإجراءات تصحيحية مناسبة، مثل تسديد ديونها قصيرة الأجل وزيادة شراء آلات ومعدات الإنتاج... الخ.

ب - الدراسة العمودية لعناصر الخصوم

- يتم حساب نسبة كل عنصر فرعي مع العنصر الرئيسي (المجموعات المحاسبية لكل صنف) الذي ينتمي إليه، وفي نفس الوقت يتم حساب نسبته مع مجموع الميزانية.
- جدول يوضح الدراسة العمودية لعناصر الخصوم لسنوات 2015، 2016 و 2017.

الخصوم	2017			2016			2015		
	بالنسبة إلى مجموع الخصوم	بالنسبة إلى العنصر الرئيسي	المبالغ	بالنسبة إلى مجموع الخصوم	بالنسبة إلى العنصر الرئيسي	المبالغ	بالنسبة إلى مجموع الخصوم	بالنسبة إلى العنصر الرئيسي	المبالغ
رأس المال	35.71 %	83.33 %	250000	40.98 %	78.12 %	250000	45.45 %	80.65 %	250000
إحتياجات	7.14 %	16.67 %	50000	11.48 %	21.88 %	70000	10.91 %	19.35 %	60000
مجموع الأموال الخاصة	42.86 %	100 %	300000	52.46 %	100 %	320000	56.36 %	100 %	310000
قروض بنكية	35.71 %	100 %	250000	25.41 %	100 %	155000	18.18 %	100 %	100000
مجموع الديون طويلة الأجل	35.71 %	100 %	250000	25.41 %	100 %	155000	18.18 %	100 %	100000
موردون	7.14 %	33.33 %	50000	5.73 %	25.93 %	35000	7.27 %	28.58 %	40000
ضرائب أخرى	10 %	46.67 %	70000	6.56 %	29.63 %	40000	9.09 %	35.71 %	50000
شركاء ح/جارية	4.29 %	20 %	30000	9.84 %	44.44 %	60000	9.09 %	35.71 %	50000
مجموع الديون قصيرة الأجل	21.42 %	100 %	150000	22.13 %	100 %	135000	25.45 %	100 %	140000
مجموع الخصوم	100 %	100 %	700000	100 %	100 %	610000	100 %	100 %	550000

ملاحظة: تم تقريب بعض النسب المئوية.

❖ سنة 2015

← رأس المال: نلاحظ أنه يمثل 80.65 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 45.45 % من مجموع الخصوم.

← إحتياطات: نلاحظ أنها تمثل 19.35 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 10.91 % من مجموع الخصوم.

← مجموع الأموال الخاصة: نلاحظ أنها تمثل 56.36 % من مجموع الخصوم، وهذا ما يدل أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية مقبولة، لأنها تعتمد على أموالها الخاصة بنسبة تفوق القيمة النموذجية وهي 50 % من الخصوم.

← قروض بنكية: نلاحظ أنها تمثل 100 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 18.18 % فقط من مجموع الخصوم.

← مجموع الديون طويلة الأجل: نلاحظ أنها تمثل 18.18 % من مجموع الخصوم.

← موردون: نلاحظ أنه يمثل 28.58 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 7.27 % من مجموع الخصوم.

← ضرائب أخرى: نلاحظ أنها تمثل 35.71 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 9.09 % من مجموع الخصوم.

← شركاء ح/ جارية: نلاحظ أنها تمثل 35.71 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 9.09 % من مجموع الخصوم.

← مجموع الديون قصيرة الأجل: نلاحظ أنها تمثل 25.45 % من مجموع الخصوم.

كما نلاحظ أن مجموع الديون (ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل) تمثل 43.64 % من مجموع الخصوم، وهذا يعني أن المؤسسة غير مشبعة بالديون ولا تعاني من مديونية كبيرة، لأن النسبة أقل من القيمة النموذجية المعمول بها وهي 50 %.

❖ سنة 2016

← رأس المال: نلاحظ أنه يمثل 78.12 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 40.98 % من مجموع الخصوم.

← إحتياطات: نلاحظ أنها تمثل 21.88 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 11.48 % من مجموع الخصوم.

◀ **مجموع الأموال الخاصة:** نلاحظ أنها تمثل 52.46 % من مجموع الخصوم، وهذا ما يدل أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، لأنها تعتمد على أموالها الخاصة بنسبة تفوق القيمة النموذجية وهي 50 % من الخصوم.

◀ **قروض بنكية:** نلاحظ أنها تمثل 100 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 25.41 % من مجموع الخصوم.

◀ **مجموع الديون طويلة الأجل:** نلاحظ أنها تمثل 25.41 % من مجموع الخصوم.

◀ **موردون:** نلاحظ أنه يمثل 25.93 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 5.73 % من مجموع الخصوم.

◀ **ضرائب أخرى:** نلاحظ أنها تمثل 29.63 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 6.56 % من مجموع الخصوم.

◀ **شركاء ح/جارية:** نلاحظ أنها تمثل 44.44 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 9.84 % من مجموع الخصوم.

◀ **مجموع الديون قصيرة الأجل:** نلاحظ أنها تمثل 22.13 % من مجموع الخصوم.

كما نلاحظ أن مجموع الديون (ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل) تمثل 47.54 % من مجموع الخصوم، وهذا يعني أن المؤسسة لا تعاني من نسبة مديونية كبيرة، لأنها أقل من القيمة النموذجية 50 %.

كما نلاحظ أن نسبة الديون طويلة الأجل أكبر من نسبة الديون قصيرة الأجل، وهي وضعية جيدة للمؤسسة فهي تمتلك الوقت الكافي لتسديد ديونها طويلة الأجل.

سنة 2017

◀ **رأس المال:** نلاحظ أنه يمثل 83.33 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 35.71 % من مجموع الخصوم.

◀ **إحتياطات:** نلاحظ أنها تمثل 16.67 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 7.14 % من مجموع الخصوم.

◀ **مجموع الأموال الخاصة:** نلاحظ أنها تمثل 42.86 % من مجموع الخصوم وهذا ما يدل أن المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية، أي أقل من القيمة النموذجية وهي 50 % من الخصوم، فالمؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بنسبة تفوق أموالها الخاصة، وهذا ما يؤثر على سمعتها خاصة لدى البنوك والموردون، فعلى المؤسسة إتخاذ إجراءات تصحيحية مثل تسديد أفساط من القروض البنكية، أو زيادة رأس مالها عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إنضمام شريك جديد، بالإضافة إلى تكوين إحتياطات إختيارية وحجز جزء من الأرباح... الخ.

◀ قروض بنكية: نلاحظ أنها تمثل 100 % من العنصر الرئيسي، بينما تمثل 35.71 % من مجموع الخصوم.

◀ مجموع الديون طويلة الأجل: نلاحظ أنها تمثل 35.71 % من مجموع الخصوم.

◀ موردون: نلاحظ أنه يمثل 33.33 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 7.14 % من مجموع الخصوم.

◀ ضرائب أخرى: نلاحظ أنها تمثل 46.67 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 10 % من مجموع الخصوم.

◀ شركاء ح/ جارية: نلاحظ أنها تمثل 20 % من العنصر الرئيسي، بينما يمثل 4.29 % من مجموع الخصوم.

◀ مجموع الديون قصيرة الأجل: نلاحظ أنها تمثل 21.42 % من مجموع الخصوم.

كما نلاحظ أن مجموع الديون (ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل) تمثل 57.14 % من مجموع الخصوم، وهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة، لأن النسبة أكبر من القيمة النموذجية 50 %.

3- الدراسة الأفقية للميزانية

أ- الدراسة الأفقية لعناصر الأصول

لدينا سنة الأساس هي 2015.

ونسبة التغير = (العنصر الجديد - عنصر سنة الأساس) / عنصر سنة الأساس.

وبالتالي يمكن إعداد الجدول وفق الطريقة التالية:

جدول يوضح الدراسة الأفقية لعناصر الأصول خلال سنوات 2015، 2016 و 2017

2017		2016		2015	الأصول
نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ	المبالغ	
0 %	200.000	0 %	200.000	200.000	أراضي
30- %	70.000	15- %	85.000	100.000	مباني
50- %	10.000	25- %	15.000	20.000	آلات انتاج
12.5 - %	280.000	6.25- %	300.000	320.000	مجموع الأصول غير جارية
114.29 %	75000	42.86 %	50.000	35.000	بضائع
87.5 %	75000	50 %	60.000	40.000	مواد أولية
100 %	150.000	46.47 %	110.000	75.000	مجموع المخزونات
50- %	25000	20- %	40.000	50.000	زبائن
50- %	25.000	20- %	40.000	50.000	مجموع حسابات الغير
133.01 %	243500	52.15 %	159.000	104.500	البنك
200 %	1500	100 %	1.000	500	الصندوق
133.33 %	245.000	52.38 %	160.000	105.000	مجموع الحسابات المالية
27.27 %	700.000	10.91 %	610.000	550.000	مجموع الأصول

- من خلال الجدول نقوم بدراسة أفقية لكل عنصر من عناصر الأصول بدلالة الزمن لمعرفة مدى ثباته أو نقصانه أو زيادته، مع إعطاء بعض التفسيرات المحتملة لهذا التغير كما يلي:
- ◀ **أراضي:** نلاحظ أنها ثابتة ولم تتغير طيلة سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى خصائص هذا العنصر الذي يتميز بالثبات، ما عدا في حالة إعادة التقييم، أو شراء أراضي أخرى بهدف التوسع، أو التنازل عن بعض الأراضي غير المستغلة بسبب الحاجة إلى السيولة...الخ.
 - ◀ **مباني:** نلاحظ أنها في انخفاض مستمر، وهذا بسبب أقساط اهتلاكها.
 - ◀ **آلات إنتاج:** نلاحظ أنها في انخفاض مستمر، وهذا بسبب أقساط اهتلاكها.
 - ◀ **مجموع الأصول غير الجارية:** نلاحظ أنها انخفضت خلال سنتي 2016 و 2017 بسبب انخفاض في قيمة المباني والآلات الإنتاج.
 - ◀ **بضائع:** نلاحظ أنها في زيادة مستمرة حيث زادت بنسبة 42.86 % في سنة 2016 وزادت بنسبة 114.29 % في سنة 2017 مقارنة بسنة الأساس 2015، وهذا راجع إلى زيادة مشتريات المؤسسة.
 - ◀ **مواد أولية:** نلاحظ أنها في زيادة مستمرة حيث زادت بنسبة 50 % في سنة 2016 وزادت بنسبة 87.5 % في سنة 2017 مقارنة بسنة الأساس 2015، وهذا يدل على زيادة الطلب على منتجات المؤسسة، وبالتالي الحاجة إلى شراء كميات إضافية من المواد الأولية.
 - ◀ **مجموع المخزونات:** نلاحظ أنها في زيادة مستمرة خلال سنتي 2016 و 2017 بسبب زيادة في قيمة البضائع والمواد الأولية.
 - ◀ **زبائن:** نلاحظ انخفاض مستمر خلال سنتي 2016 و 2017 بسبب تسديد الزبائن لديونهم، وإلى تغير سياسة البيع في المؤسسة حيث أصبحت تبيع بشيك أو نقداً، ولا تبيع على الحساب إلا نادراً.
 - ◀ **مجموع حسابات الغير:** نلاحظ أنها تمثل 100 % من عنصر الزبائن الذي تم شرحه سابقاً، كما نلاحظ أن المؤسسة لا تعتمد على أوراق القبض في معاملاتها التجارية.
 - ◀ **البنك:** نلاحظ أنه في زيادة مستمرة وبنسبة كبيرة، وهذا راجع إلى تحصيل المؤسسة لمعظم حقوقها من الزبائن بشيك، كما أنها تحصلت على قروض بنكية بشيك وهذا ما يفسره زيادة القروض البنكية في جانب الخصوم بالإضافة إلى زيادة المبيعات.
 - ◀ **الصندوق:** نلاحظ أنه في زيادة مستمرة، وهذا راجع إلى التحويل من البنك إلى الصندوق لتسديد بعض المصاريف، وتحصيل المؤسسة لبعض حقوقها من الزبائن نقداً.
 - ◀ **مجموع الحسابات المالية:** نلاحظ أنها في زيادة مستمرة، وهذا راجع إلى زيادة رصيد البنك والصندوق خلال سنة 2016 و 2017.

ب - الدراسة الأفقية لعناصر الخصوم

جدول يوضح الدراسة الأفقية لعناصر الخصوم خلال سنوات 2015، 2016 و 2017.

2017		2016		2015	الخصوم
نسبة التغير	المبالغ	نسبة التغير	المبالغ		
0 %	250.000	0 %	250.000	250.000	رأس المال
- 16.67 %	50.000	16.67 %	70.000	60.000	إحتياطيات
-3.22 %	30.000	3.22 %	320.000	310.000	مجموع الأموال الخاصة
150 %	250.000	55 %	155.000	100.000	قروض بنكية
150 %	250.000	55 %	155.000	100.000	مجموع الديون طويلة الأجل
25 %	50.000	- 12.5 %	35.000	40.000	موردون
40 %	70.000	- 20 %	40.000	50.000	ضرائب أخرى
- 40 %	30.000	20 %	60.000	50.000	شركاء ح/ جارية
7.14 %	150.000	3.57 %	135.000	140.000	مجموع الديون قصيرة الأجل
27.27 %	700.000	10.91 %	610.000	550.000	مجموع الخصوم

من خلال الجدول نقوم بدراسة أفقية لكل عنصر من عناصر الخصوم بدلالة الزمن لمعرفة مدى ثباته أو نقصانه أو زيادته، مع إعطاء بعض التفسيرات المحتملة لهذا التغير كما يلي:

◀ رأس المال: نلاحظ أنه ثابت ولم يتغير طيلة سنوات الدراسة وهذا راجع إلى خصائص هذا العنصر الذي يتميز بالثبات، ما عدا في بعض الحالات التي تتم فيه رفعه أو تخفيضه.

◀ إحتياطيات: نلاحظ أنها زادت في سنة 2016 وهذا راجع إلى تحقيق المؤسسة ربح، وبالتالي تكوين إحتياطيات مما يؤدي إلى زيادتها، كما أنها انخفضت خلال سنة 2017 وهذا راجع إلى احتمال تحقيق المؤسسة لخسارة وتم تغطيتها بالاحتياطيات، أو إلى توزيع الاحتياطيات الاختيارية على الشركاء.

◀ مجموع الأموال الخاصة: نلاحظ أنها زادت في سنة 2016 وانخفضت خلال سنة 2017 وهذا راجع إلى تأثير الاحتياطيات عكس رأس المال الذي بقي ثابت.

◀ قروض بنكية: نلاحظ أنها في زيادة مستمرة خلال سنتي 2016 و 2017 وهذا بسبب زيادة الاقتراض من طرف المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، ورغبة المؤسسة في التوسع وهذا ما يفسر الزيادة في الحساب البنكي للمؤسسة في جانب الأصول.

◀ مجموع الديون طويلة الأجل: نلاحظ أنها تمثل 100 % من عنصر القروض البنكية الذي تم شرحه سابقا، كما نلاحظ أن المؤسسة لم تخصص مؤونات للأعباء والأخطار طويلة الأجل.

◀ موردون: نلاحظ أنه انخفض خلال سنة 2016 وهذا راجع إلى تسديد المؤسسة لجزء من ديونها اتجاه الموردين، كما أنها زادت في سنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة شراء المؤسسة للبضائع والمواد الأولية على الحساب كما يظهر في جانب الأصول.

◀ **ضرائب أخرى:** نلاحظ أنها انخفضت خلال سنة 2016 وهذا راجع إلى تسديد المؤسسة لجزء من الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب، كما أنها زادت في سنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة الضرائب المستحقة ولم يتم تسديدها بعد.

◀ **شركاء ح/ جارية:** نلاحظ أنه زاد في سنة 2016 وهذا راجع إلى تحقيق المؤسسة ربح، وبالتالي يتم توزيع جزء من الأرباح على الشركاء مما يؤدي إلى زيادة نصيبهم، كما أنه انخفض خلال سنة 2017 وهذا راجع إلى احتمال تحقيق المؤسسة لنتيجة خسارة، أو إلى سحب الشركاء لأموالهم.

◀ **مجموع الديون قصيرة الأجل:** نلاحظ أنها انخفضت خلال سنة 2016 وهذا راجع إلى أن انخفاض في قيمة الموردون والضرائب أكبر من زيادة قيمة شركاء ح/ جارية، كما نلاحظ أن مجموع الديون قصيرة الأجل زادت في سنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة مشتريات المؤسسة بالأجل وإلى زيادة الضرائب المستحقة، كما نلاحظ زيادة في شركاء ح/ جارية لكن تأثيره أقل مقارنة بانخفاض حساب الموردون والضرائب.

التمرين الثالث

إليك بعض المعلومات المحاسبية لمؤسسة صناعية مع إفتراض سنة 2014 هي سنة الأساس كما يلي:

العنصر	2014	2015	نسبة التغير	2016	نسبة التغير
احتياطات	؟	58.800	5 %	؟	20 %
موردو المخزونات	160.000	؟	7.5 % -	؟	15 % -

المطلوب

- (1) إكمال الجدول مع تبرير العمليات الحسابية ؟.
- (2) دراسة عناصر الميزانية أفقياً، مع إعطاء تفسيرين فقط لكل عنصر ؟.

حل التمرين الثالث

(1) إكمال الجدول مع تبرير العمليات الحسابية

لدينا القانون التالي: نسبة التغير = (العنصر الجديد - عنصر سنة الأساس) / عنصر سنة الأساس

نرمز لمبلغ الاحتياطات لسنة 2014 بالرمز س ثم نطبق عليه القانون.

نسبة التغير = (العنصر الجديد - عنصر سنة الأساس) / عنصر سنة الأساس

$$\text{ومنه } 0.05 = (58.800 - \text{س}) / \text{س}$$

$$0.05 \text{ س} = 58.800 - \text{س}$$

$$\text{ومنه س} = 56.000 \text{ أي الاحتياطات لسنة } 2014 = 56.000$$

نرمز لمبلغ الاحتياطات لسنة 2016 بالرمز ع ثم نطبق عليه القانون
نسبة التغير = (العنصر الجديد - عنصر سنة الأساس) / عنصر سنة الأساس
ومنه $0.20 = (ع - 56.000) / 56.000$

$$56000 - ع = 56000 \times 0.20$$

ومنه $ع = 67200$ أي **الاحتياطات لسنة 2016 = 67.200**

نرمز لمبلغ موردو المخزونات لسنة 2015 بالرمز ص ثم نطبق عليه القانون
نسبة التغير = (العنصر الجديد - عنصر سنة الأساس) / عنصر سنة الأساس
ومنه $0.075 = (ص - 160.000) / 160.000$

$$160.000 - ص = 160.000 \times 0.075$$

ومنه $ص = 148.000$ أي **موردو المخزونات لسنة 2015 = 148.000**

نرمز لمبلغ موردو المخزونات لسنة 2016 بالرمز ك ثم نطبق عليه القانون
نسبة التغير = (العنصر الجديد - عنصر سنة الأساس) / عنصر سنة الأساس
ومنه $0.15 = (ك - 160.000) / 160.000$

$$160.000 - ك = 160.000 \times 0.15$$

ومنه $ك = 136000$ أي **موردو المخزونات لسنة 2016 = 136.000**

بعد ايجاد كل العناصر نقوم بإكمال الجدول.

العنصر	2014	2015	نسبة التغير	2016	نسبة التغير
احتياطات	56.000	58.800	5 %	67.200	20 %
موردو المخزونات	160.000	148.000	- 7.5 %	136.000	- 15 %

(2) دراسة عناصر الميزانية أفقياً مع إعطاء تفسيرين فقط لكل عنصر

إحتياطات: نلاحظ زيادة مستمرة خلال 2015 و 2016 وهذا راجع إلى ما يلي:

✓ تحقيق المؤسسة لأرباح، وبالتالي زيادة مقدار الاحتياطات.

✓ تحويل جزء من مؤونات أخرى للخصوم غير مبررة إلى الاحتياطات.

موردو المخزونات: نلاحظ انخفاض مستمر خلال 2015 و 2016 وهذا راجع إلى ما يلي:

✓ تسديد المؤسسة نقداً أو بشيك لبعض ديونها المتعلقة بالمخزونات.

✓ تغيير سياسة المؤسسة في مجال الشراء، فأصبحت تشتري عن طريق البنك أو الصندوق بدل من

الشراء على الحساب.

ملاحظة: يمكن إعطاء تفسيرات أخرى.

ثانياً: حالات عملية شاملة حول المؤشرات والنسب المالية

التمرين الأول: الجانب النظري

- (1) ما هي أهم المؤشرات المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي؟.
- (2) عرف النسب المالية؟.
- (3) ما هي أهم النسب المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي؟.
- (4) لماذا يفضل في التحليل المالي عند حساب مختلف المؤشرات والنسب، التركيز على التحليل أسفل الميزانية بدل من أعلى الميزانية؟.
- (5) متى تلجأ المؤسسة إلى استخدام الخصم؟.
- (6) متى تلجأ المؤسسة إلى استخدام الحسم؟.
- (7) ما المقصود بالتمويل عن طريق العجز، وماهي أهدافه؟.

حل التمرين الأول: الجانب النظري

(1) أهم المؤشرات المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي هي:

✓ رأس المال العامل الدائم (الصافي).

✓ رأس المال العامل الخاص.

✓ رأس المال العامل الإجمالي.

✓ رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي).

(2) تعريف النسب المالية

تعرف بأنها علاقة تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، ويجب مقارنتها بالنسب النموذجية ومقارنتها أيضاً مع المؤسسات المماثلة، مما يسهل على المحلل المالي من تقييم الأداء والحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

(3) أهم النسب المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي هي:

✓ نسب الهيكلية.

✓ نسب السيولة.

✓ نسب الدوران.

✓ نسب المردودية.

✓ نسب التمويل.

(4) يفضل في التحليل المالي عند حساب مختلف المؤشرات التركيز على التحليل أسفل الميزانية بدل من أعلى الميزانية، بهدف إعطاء الدقة في التحليل فكلما كانت فترة التحليل قصيرة كلما كانت النتائج أكثر دقة، بالإضافة إلى أن مشكل المؤسسة عموماً يكمن في السيولة وفي تسديد مختلف الالتزامات قصيرة الأجل من ضرائب وموردين... الخ.

(5) تلجأ المؤسسة إلى استخدام الخصم عندما يكون دوران المخزون بطيء، فالخصم يسمح بتسريع دوران المخزون مما يؤدي إلى زيادة المبيعات.

(6) تلجأ المؤسسة إلى استخدام الحسم لزيادة تحصيل حقوقها لدى الزبائن، وبالتالي الحصول على سيولة أسرع وتتفادى خطر الديون المعدومة.

(7) التمويل عن طريق العجز

هو أسلوب تلجأ إليه المؤسسة في حالة نقص السيولة، وهو الشراء بالأجل من الموردين للحفاظ على السير العادي للإنتاج والبيع نقداً للحصول على السيولة، وبالتالي القدرة على تسديد مختلف الالتزامات في الأجل المحددة.

التمرين الثاني

لنكن لديك الميزانية المالية للمؤسسة الصناعية لسنة 2018 كما يلي: (الوحدة ألف دج)

المبلغ	الخصوم	رح	المبلغ	الأصول	رح
120.000	رأس المال	101	90.000	أراضي	211
10.000	احتياطات	106	70.000	مباني	213
70.000	قروض بنكية	164	30.000	بضائع	30
50.000	موردون	401	20.000	مواد ولوازم	31
50.000	ضرائب أخرى	447	50.000	زبائن	411
			30.000	البنك	512
			10.000	الصندوق	53
300.000	المجموع		300.000	المجموع	

المطلوب:

- (1) إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة؟.
- (2) حساب رأس المال العامل الدائم مع إعطاء التفسير الاقتصادي؟.
- (3) حساب رأس المال العامل الخاص، ماذا تلاحظ وما هي أهم الاقتراحات التي تقدمها للمؤسسة؟.
- (4) حساب نسب هيكل الأصول، ماذا تلاحظ وهل يتناسب الهيكل المالي مع طبيعة النشاط ولماذا؟.
- (5) حساب نسب السيولة العامة والمختصرة والأنية مع إعطاء التفسير الاقتصادي؟.
- (6) حساب نسبة المديونية، ماذا تلاحظ وما هي أهم الاقتراحات التي تقدمها للمؤسسة؟.

حل التمرين الثاني

(1) إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
130.000	أموال خاصة	160.000	أصول غير جارية
70.000	د ط أ	50.000	مخزونات
100.000	د ق أ	50.000	قيم غير جاهزة
		40.000	قيم جاهزة
300.000	المجموع	300.000	المجموع

(2) حساب رأس المال العامل الدائم مع إعطاء التفسير الاقتصادي

$$ر م ع د = أصول جارية - د ق أ$$

$$ر م ع د = 100.000 - 40.000 + 50.000 + 50.000$$

$$ر م ع د = 40.000 \text{ دج}$$

نلاحظ أن ر م ع د موجب مما يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على أصولها الجارية، بالإضافة إلى وجود فائض في السيولة يمكن أن يستخدم حسب إحتياجات المؤسسة.

(3) حساب رأس المال العامل الخاص ماذا تلاحظ، وما هي أهم الاقتراحات التي تقدمها للمؤسسة؟

$$ر م ع خ = أصول جارية - مجموع الديون$$

$$ر م ع خ = (40.000 + 50.000 + 50.000) - (70.000 + 100.000)$$

$$ر م ع خ = - 30.000 \text{ دج}$$

ر م ع خ سالب مما يعني عدم قدرة المؤسسة تسديد جميع ديونها بالإعتماد على أصولها الجارية.

أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها للمؤسسة هي:

تكوين احتياطات إختيارية، زيادة حصص الشركاء، التنازل عن بعض التثبيات... الخ.

(4) حساب نسب هيكل الأصول ماذا تلاحظ، وهل يتناسب الهيكل المالي مع طبيعة النشاط ولماذا؟

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير جارية} = (\text{أصول غير جارية} / \text{مجموع الأصول})$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير جارية} = 100 \times (300.000 / 160.000)$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير جارية} = 53\%$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول الجارية} = (\text{أصول جارية} / \text{مجموع الأصول})$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول الجارية} = 100 \times (300.000 / 140.000)$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول الجارية} = 47\%$$

نلاحظ أن نسبة هيكل الأصول غير الجارية أكبر من نسبة هيكل الأصول الجارية، وبالتالي فإن هيكل

الأصول يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية.

(5) حساب نسب السيولة العامة والمختصرة والآنية مع إعطاء التفسير الاقتصادي؟.

❖ نسبة السيولة العامة = (أصول جارية / د ق أ)

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (40.000 / 140.000)$$

نسبة السيولة العامة = 1.4

النسبة أكبر من القيمة النموذجية 1 فالمؤسسة لها سيولة عامة كافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل وفي الوقت المحدد بالاعتماد على أصولها الجارية، بالإضافة إلى وجود فائض.

❖ نسبة السيولة المختصرة = (قيم غير جاهزة + قيم جاهزة) / د ق أ

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = 100.000 / (40.000 + 50.000)$$

نسبة السيولة المختصرة = 0.9

يعني أنه يمكن الاعتماد على القيم غير جاهزة والقيم جاهزة لتغطية ديونها قصيرة الأجل، فهي أكبر من المجال النموذجي (0.3 - 0.5).

❖ نسبة السيولة الآنية = (قيم جاهزة / د ق أ)

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = (100.000 / 40.000)$$

نسبة السيولة الآنية = 0.4

وهي نسبة مقبولة ويمكن الاعتماد على القيم الجاهزة لتغطية ديونها قصيرة الأجل، فهي أكبر من المجال النموذجي (0.2 - 0.3).

(6) حساب نسبة المديونية ماذا تلاحظ وما هي أهم الإقتراحات التي تقدمها للمؤسسة؟.

❖ نسبة المديونية = (مجموع الديون / مجموع الخصوم)

$$\text{نسبة المديونية} = (300.000 / 170.000)$$

نسبة المديونية = 0.56

نلاحظ أن نسبة المديونية أكبر من النسبة النموذجية 0.5 ويعني أن المؤسسة تعتمد على الديون أكثر من أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها، مما يجعلها تعاني من مشكل المديونية.

أهم الإقتراحات التي يمكن تقديمها للمؤسسة هي:

✓ تكوين إحتياطات إختيارية.

✓ زيادة حصص الشركاء في رأس المال.

✓ حجز جزء من الأرباح.

✓ تسديد جزء من الديون سواء القصيرة أو الطويلة الأجل.

✓ تجنب الشراء على الحساب والإقتراض خاصة في الفترة الحالية.

التمرين الثالث

لتكن لديك الميزانية المحاسبية للمؤسسة الصناعية لسنة 2019 كما يلي:

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق. م. ص.	إهت/ ومؤونات	المبلغ دج	الأصول	رح
500.000	رأس المال	101	400.000		400.000	أراضي	211
50.000	إحتياطات	106	270.000	30.000	300.000	مباني	213
100.000	قروض بنكية	164	40.000	10.000	50.000	بضائع	30
200.000	مؤونات أخرى للأعباء	158	50.000		50.000	مواد أولية	31
60.000	موردون	401	70.000	20.000	90.000	زبائن	411
			70.000		70.000	البنك	512
			10.000		10.000	الصندوق	53
910.000	المجموع		910.000	60.000	970.000	المجموع	

معلومات إضافية:

✓ بعد إعادة التقييم تبين أن القيمة الحقيقية للأراضي هي 450.000 دج، بينما القيمة الحقيقية للمباني تقدر ب 330.000 دج.

✓ بسبب سوء التخزين أدى إلى إنخفاض قيمة البضائع ب 20.000 دج.

✓ بعد التدقيق في الوضعية المالية للزبائن تبين ما يلي:

◀ الزبون أحمد أعلن إفلاسه، ولا يمكن تسديد دينه المقدر ب 12.000 دج.

◀ الزبون عبد السلام أعلن إفلاسه أيضاً، ولا يمكن تسديد دينه المقدر ب 8.000 دج.

◀ باقي الزبائن في وضعية مالية جيدة.

✓ القسط الأول من القروض البنكية يسدد بعد 14 أشهر ويقدر ب 1.250 دج.

✓ أصبحت نصف مؤونات أخرى للأعباء مبررة تستعمل خلال السنة الحالية، والباقي دون مبرر مع العلم أن نسبة الضريبة هي 25 %.

المطلوب:

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية مع تبرير العمليات الحسابية ؟.

(2) إعداد الميزانية المالية ؟.

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة ؟.

(4) حساب رأس المال الخاص مع إعطاء التفسير الاقتصادي ؟.

(5) حساب نسبة السيولة الآنية مع إعطاء التفسير الاقتصادي ؟.

(6) إذا قدمت المؤسسة طلب الحصول على قرض بنكي، هل يوافق البنك أم لا مع التعليل ؟.

حل التمرين الثالث

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية

330.000 = ق ح	مباني	450.000 = ق ح	أراضي
270.000 = ق م ص		400.000 = ق م ص	
60.000 = ق +		50.000 = ق +	
70.000 = ق ح	زبائن	30.000 = ق ح	البضائع
70.000 = ق م ص		40.000 = ق م ص	
0 = ق		10.000 = ق -	

القيمة الحقيقية للزبائن = المبلغ الإجمالي - الديون المعدومة

$$70.000 = 8.000 - 12.000 - 90.000 = \text{القيمة الحقيقية للزبائن}$$

قروض بنكية كلها ديون طويلة الأجل = 100.000

مؤونات أخرى للأعباء نصف مبرر يستعمل خلال السنة الحالية = 100.000 تعتبر د ق أ

النصف الآخر غير مبرر = 100.000 نفرض عليه الضريبة

مقدار الضريبة = $0.25 \times 100.000 = 25.000$ يعتبر د ق أ، والباقي 75.000 تحول للاحتياطات

(2) إعداد الميزانية المالية

المبلغ	الخصوم	رح	ق ±	ق. م. ص	ق ح	الأصول	رح
500.000	رأس المال	101	50.000	400.000	450.000	أراضي	211
100.000	فارق إعادة التقييم	105	60.000	270.000	330.000	مباني	213
125.000	إحتياطات	106					
725.000	مجموع الأموال الخاصة		110.000	670.000	780.000	مجموع الأصول غير الجارية	
100.000	قروض بنكية	164	10.000-	40.000	30.000	بضائع	30
				50.000	50.000	مواد أولية	31
100.000	مجموع د ط أ		10.000-	90.000	80.000	مجموع المخزونات	
100.000	مؤونات أخرى للأعباء	158	0	70.000	70.000	زبائن	411
60.000	موردون	401					
25.000	ضرائب أخرى	447					
185.000	مجموع د ق أ			70.000	70.000	مجموع القيم غير جاهزة	
				70.000	70.000	البنك	512
				10.000	10.000	الصندوق	513
				80.000	80.000	مجموع قيم الجاهزة	
1.010.000	المجموع		100.000	910.000	1.010.000	المجموع	

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
725.000	الأموال الخاصة	780.000	أصول غير جارية
100.000	د ط أ	80.000	مخزونات
185.000	د ق أ	70.000	القيم غير جاهزة
		80.000	القيم الجاهزة
1.010.000	المجموع	1.010.000	المجموع

(4) حساب رأس المال الخاص مع إعطاء التفسير الاقتصادي

$$ر م ع خ = أصول جارية - مجموع الديون$$

$$ر م ع خ = (80.000 + 70.000 + 80.000) - (185.000 + 100.000)$$

$$ر م ع خ = - 55.000$$

يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد كل الالتزامات باستعمال أصولها الجارية فقط، ومن جهة أخرى المؤسسة غير قادرة على تمويل استخداماتها طويلة الأجل بالاعتماد على أموالها الخاصة.

(5) حساب نسبة السيولة الآتية مع إعطاء التفسير الاقتصادي

$$\text{نسبة السيولة الآتية} = \text{ق ج} / \text{د ق أ}$$

$$\text{نسبة السيولة الآتية} = 185.000 / 80.000$$

$$\text{نسبة السيولة الآتية} = 0.43$$

النسبة أكبر من المجال النموذجي (0.2 - 0.3) وبالتالي المؤسسة لديها فائض في السيولة الآتية، ويمكن استعماله حسب احتياجات المؤسسة.

(6) إذا قدمت المؤسسة طلب الحصول على قرض بنكي هل يوافق البنك أم لا مع التعليل ؟.

للإجابة عن هذا السؤال يجب من حساب نسبة المديونية والإستقلالية المالية

$$\text{نسبة المديونية} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$\text{نسبة المديونية} = 1.010.000 / (185.000 + 100.000)$$

$$\text{نسبة المديونية} = 0.28$$

النسبة أقل من القيمة النموذجية 0.5 وبالتالي تعتبر مقبولة، لأن المؤسسة تعتمد على الديون بشكل أقل ولا تمثل نسبة كبيرة من مجموع الخصوم.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{أ خ} / \text{مجموع الديون}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 285.000 / 725.000$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 2.54$$

النسبة أكبر من القيمة النموذجية 1 وبالتالي تعتبر نسبة مقبولة للمؤسسة، لأنها تعتمد على أموالها الخاصة أكبر من اعتمادها على الديون في تمويل مختلف استخداماتها، مما يجعلها تتمتع باستقلالية مالية مقبولة.

وبعد حساب نسبة المديونية والاستقلالية المالية، وجدنا أنهما نسب مقبولة في المؤسسة مقارنة بالقيم النموذجية المعمول بها، وبالتالي يوافق البنك على منح قرض للمؤسسة.

التمرين الرابع

لتكن لديك المعلومات التالية: (الوحدة ألف دينار)

المدة المعيارية	المبلغ	تكلفة المخزون	مخزون آخر المدة	مخزون أول المدة	نوع المخزون
40 يوم	600.000	تكلفة البضاعة المباعة	70.000	80.0000	بضاعة
55 يوم	990.000	تكلفة المواد الأولية	100.000	120.000	مواد أولية
25 يوم	1.116.000	تكلفة المنتجات التامة المباعة	96.000	90.0000	منتجات تامة الصنع

المطلوب:

- (1) حساب مدة دوران البضاعة المباعة مع الشرح ؟.
- (2) حساب مدة دوران المواد الأولية مع الشرح ؟.
- (3) حساب مدة دوران المنتجات التامة، مع العلم أن مدة دوران المنتجات التامة في المؤسسات المنافسة هي 32 يوم مع الشرح ؟.

حل التمرين الرابع

(1) حساب مدة دوران البضاعة المباعة

متوسط مخزون البضاعة المباعة = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2

متوسط مخزون البضاعة المباعة = $2 / (70.000 + 80.000)$

متوسط مخزون البضاعة المباعة = 75.000

مدة دوران البضائع المباعة = $(600.000 / 75.000) \times 360$ يوم

مدة دوران البضائع المباعة = 45 يوم

ويقصد بها متوسط المدة التي يستغرقها بيع البضاعة من تاريخ شرائها إلى غاية تاريخ بيعها، فكلما كانت المدة أقل كلما كانت أفضل للمؤسسة، حيث تقيس هذه المدة مدى كفاءة الإدارة في زيادة المبيعات من خلال زيادة حركة المخزون، ونلاحظ أنها أكبر من المدة المعيارية 40 يوم، وبالتالي على المؤسسة اتخاذ الاجراءات المناسبة المتعلقة بتسريع دوران البضاعة، ومن بينها:

◀ إعادة النظر في سعر البيع وتطوير طرق التسويق من خلال التركيز على المزيج التسويقي.

◀ دراسة سلوك المستهلك والعمل على تلبية رغباته.

◀ منح خصومات وتسهيلات للزبائن... الخ.

2) حساب مدة دوران المواد الأولية

متوسط مخزون المواد الأولية = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2

متوسط مخزون المواد الأولية = $2 / (100.000 + 120.000)$

متوسط مخزون المواد الأولية = **110.000**

مدة دوران المواد الأولية = $(990.000 / 110.000) \times 360$ يوم

مدة دوران المواد الأولية = 40 يوم

ويقصد بها المدة المستغرقة لتحويل المواد الأولية للحصول على منتج نصف مصنع أو تام الصنع،

ونلاحظ مدة دوران المواد الأولية أقل من القيمة المعيارية 55 يوم، وهذا راجع إلى ما يلي:

◀ المؤسسة تمتلك آلات ذات تكنولوجيا متطورة.

◀ وجود عمال ذو كفاءة ومهارة عالية في ورشات الإنتاج.

◀ التنظيم والتنسيق الجيد.

◀ وجود روح المبادرة والانضباط.

◀ الاعتماد على العمل الجماعي... الخ.

3) حساب مدة دوران المنتجات التامة، مع العلم أن مدة دوران المنتجات التامة في المؤسسات المنافسة

هي **32 يوم**

متوسط مخزون المنتجات التامة المباعة = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2

متوسط مخزون المنتجات التامة المباعة = $2 / (96.000 + 90.000)$

متوسط مخزون المنتجات التامة المباعة = **93.000**

مدة دوران المنتجات التامة = $(1.116.000 / 93.000) \times 360$ يوم

مدة دوران المنتجات التامة = 30 يوم

ويقصد بها المدة التي تستغرقها المنتجات التامة من تاريخ إنتاجها إلى غاية تاريخ بيعها، وتساعد هذه

النسبة المحلل المالي في الحكم على كفاءة مصلحة التسويق، فكلما كانت المدة أقصر كلما ساعد المؤسسة

على تحقيق أرباح بسرعة، وبالتالي القدرة على تسديد مختلف التزاماتها.

ونلاحظ أنها أكبر من المدة المعيارية 25 يوم، إذ يكمن الخلل في مصلحة التسويق وعليها إيجاد

الطول لتسريع بيع المنتجات التامة الصنع، مثل استخدام الخصم بغرض زيادة المبيعات... الخ.

كما نلاحظ أن مدة دوران المنتجات التامة للمؤسسة قريبة من مدة دوران المنتجات التامة للمؤسسات

المنافسة (32 يوم)، وهذا يدل على شدة المنافسة وعلى تقارب أداء المؤسسة مع أداء المؤسسات المماثلة.

التمرين الخامس

لتكن لديك بعض المعلومات المستخرجة من الميزانيات المالية للمؤسسة A وللمؤسسة B لهما نفس طبيعة النشاط ونفس الفترة (الوحدة ألف دج).

العناصر	المؤسسة A	المؤسسة B
رقم الأعمال الثلاثي الأخير الأجل (على الحساب)	10.000	15.000
مشتريات الثلاثي الأخير الأجل (على الحساب)	6.000	13.000
موردون	2.000	2.500
عملاء	2.300	4.700
أموال خاصة	10.000	20.000
مجموع الأصول	40.000	50.000
النتيجة الصافية	2.000	2.000

المطلوب:

- حساب مدة دوران العملاء والموردون للمؤسسة A وللمؤسسة B وماهي أفضل مؤسسة في سياسة التحصيل والتسديد ولماذا؟.
- حساب المردودية المالية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة A وللمؤسسة B وماهي أفضل مؤسسة من ناحية المردودية ولماذا؟.

حل التمرين الخامس

1 حساب مدة دوران العملاء والموردون للمؤسسة A وللمؤسسة B.

العنصر	كيفية الحساب	المؤسسة A	المؤسسة B
مدة دوران العملاء	(العملاء + أوراق القبض) / رع الثلاثي الأخير الأجل x 360 يوم	83 يوم	113 يوم
مدة دوران الموردون	(الموردون + أوراق الدفع) / مشتريات الثلاثي الأخير الأجل x 360 يوم	120 يوم	69 يوم

من خلال النتائج أفضل مؤسسة في سياسة التحصيل هي المؤسسة A لأن المدة أقل من 90 يوم، عكس المؤسسة B، بينما أفضل مؤسسة في سياسة التسديد هي المؤسسة A لأن المدة أكبر من 90 يوم، عكس المؤسسة B، أي أن المؤسسة A تتمتع بسيولة وتحفظ بها أحسن من المؤسسة B.

2 حساب المردودية المالية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة A وللمؤسسة B.

العنصر	كيفية الحساب	المؤسسة A	المؤسسة B
المردودية الاقتصادية	(النتيجة الصافية / مجموع الأصول) x 100	5 %	4 %
المردودية المالية	(النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) x 100	20 %	10 %

ومن خلال النتائج المتحصل عليها أفضل مؤسسة في المردودية الاقتصادية هي المؤسسة A فرغم أنها حققت نفس النتيجة، إلا أن المؤسسة A حققت نتيجة قدرها 2.000 بفضل مجموع استخداماتها (الأصول) التي تقدر ب 40.000 دج، عكس المؤسسة B حققت نتيجة 2.000 بفضل مجموع استخداماتها (الأصول) التي تقدر ب 50.000 دج، وأفضل مؤسسة في المردودية المالية هي المؤسسة A لأن كل 1 دج مستثمر يحقق ربح ب 0.2 دج، بينما المؤسسة B كل 1 دج مستثمر يحقق ربح ب 0.1 دج.

التمرين السادس

إليك المعلومات التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = 90.000 دج.

رأس المال العامل الخاص = 40.000 دج.

رأس المال العامل الدائم = 60.000 دج.

نسبة السيولة المختصرة = 1.1

نسبة السيولة الآنية = 0.9

نسبة هيكل الأصول غير جارية = 0.35

المطلوب:

(1) إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة مع تبرير العمليات الحسابية؟.

(2) حساب نسبة الإستقلالية المالية مع إعطاء التفسير الاقتصادي؟.

حل التمرين السادس

(1) إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة مع تبرير العمليات الحسابية

لدينا رأس المال العامل الخاص = 40.000 دج

ومنه أصول جارية - مجموع الديون = 40.000 دج

مع العلم أن رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون (د ط أ + د ق أ)

أصول جارية - 90.000 دج = 40.000 دج

ومنه أصول جارية = 130.000 دج

ولدينا رأس المال العامل الدائم = 60.000 دج.

ومنه أصول جارية - د ق أ = 60.000 دج

وبالتعويض نجد د ق أ = 70.000 دج

ولدينا رأس المال العامل الأجنبي = 90.000 دج

ومنه د ط أ + د ق أ = 90.000 دج

وبالتعويض نجد د ط أ = 20.000 دج

لدينا نسبة السيولة الآنية = 0.9 ومنه ق ج / د ق أ = 0.9

ومنه 70.000 x 0.9 = ق ج

وبالتعويض نجد ق ج = 63.000 دج

لدينا نسبة السيولة المختصرة = 1.1

ومنه (ق غ ج + ق ج) / د ق أ = 1.1

وبالتعويض نجد ق غ ج = 14.000 دج

ولدينا أصول جارية = مخزونات + ق غ ج + ق ج

وبالتعويض نجد مخزونات = 53.000 دج

ولدينا نسبة هيكله الأصول غير جارية = 0.35

ومنه نسبة هيكله الأصول جارية = الأصول - نسبة هيكله الأصول غير جارية

وبالتالي نسبة هيكله الأصول جارية = 0.65

أي أصول جارية / الأصول = 0.65

وبالتعويض نجد الأصول = 200.000 دج

الأصول غير جارية = أصول - أصول جارية

وبالتعويض نجد الأصول غير جارية = 70.000 دج

ولدينا مبدأ التوازن الأصول = الخصوم ومنه الخصوم = 200.000 دج

الأموال الخاصة = الخصوم - مجموع الديون

وبالتعويض نجد الأموال الخاصة = 110.000 دج

ملاحظة: يمكن استعمال طرق رياضية أخرى، بشرط الحصول على نفس النتائج.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها، يتم إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
110.000	الأموال الخاصة	70.000	أصول غير جارية
20.000	د ط أ	53.000	مخزونات
70.000	د ق أ	14.000	القيم غير جاهزة
		63.000	القيم الجاهزة
200.000	المجموع	200.000	المجموع

(2) حساب نسبة الإستقلالية المالية مع إعطاء التفسير الإقتصادي

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

نسبة الإستقلالية المالية = 90.000 / 110.000

نسبة الإستقلالية المالية = 1.22

نلاحظ أن النسبة أكبر من القيمة النموذجية 1 وبالتالي تعتبر نسبة مقبولة للمؤسسة، لأنها تعتمد على

أموالها الخاصة أكبر من إتمادها على الديون، مما يجعلها تتمتع بنوع من الإستقلالية المالية.

التمرين السابع

لتكن لديك الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأوراس لسنة 2016 كما يلي:

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق. م. ص	إهت/ مؤونات	المبلغ دج	الأصول	رح
1.000.000	رأس المال	101	800.000		800.000	أراضي	211
100.000	احتياطات	106	360.000	40.000	400.000	مباني	213
200.000	قروض بنكية	164	180.000	20.000	200.000	ألات إنتاج	215
400.000	مؤونات للأعباء	158	80.000	20.000	100.000	بضائع	30
40.000	موردون	401	100.000		100.000	مواد أولية	31
120.000	شركاء ح/ جارية	455	180.000		180.000	زبائن	411
			140.000		140.000	البنك	512
			20.000		20.000	الصندوق	53
1.860.000	المجموع		1.860.000	80.000	1.940.000	المجموع	

معلومات إضافية:

- ✓ بعد إعادة التقييم تبين أن القيمة الحقيقية للأراضي زادت ب 10 %، بينما القيمة الحقيقية للمباني تقدر ب 400.000 دج.
- ✓ بعد التدقيق في مبلغ الإهلاك المتراكم لألات الإنتاج تبين أن المحاسب أخطأ في الحساب، حيث أن مجموع الإهلاك المتراكم الصحيح هو 25.000 دج.
- ✓ بسبب سوء التخزين أدى إلى انخفاض قيمة البضائع ب 15 %.
- ✓ يقدر مخزون العمل من المواد الأولية ب 10.000 دج لضمان السير العادي للإنتاج.
- ✓ بعد التدقيق في الوضعية المالية للزبائن، تبين أن الزبون عبد السلام لا يمكن تسديد دينه المقدر ب 18.000 دج إلا بعد 18 شهر بسبب عسر مالي.
- ✓ يوجد قسط من القروض البنكية يسدد بعد 09 أشهر، ويقدر ب 20.000 دج.
- ✓ أصبحت 25 % من مؤونات للأعباء دون مبرر، مع العلم أن نسبة الضريبة هي 25 %، والباقي مبرر يستعمل خلال السنة القادمة.

المطلوب:

- (1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية مع تبرير العمليات المحاسبية؟.
- (2) إعداد الميزانية المالية؟.
- (3) إعداد الميزانية المالية المختصرة؟.
- (4) حساب رأس المال العامل الدائم مع التفسير الاقتصادي؟.
- (5) حساب نسبة المديونية مع إعطاء التفسير الاقتصادي؟.

حل التمرين السابع

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية

ق ح = 400.000	مباني	ق ح = 880.000	أراضي
ق م ص = 360.000		ق م ص = 800.000	
ق + = 40.000		ق + = 800.00	
ق ح = 85.000	بضائع	ق ح = 175.000	آلات الإنتاج
ق م ص = 80.000		ق م ص = 180.000	
ق + = 5.000		ق - = 5.000	

مواد أولية مبلغ 10.000 دج يعتبر أصول غير جارية، والباقي يسجل عادي في مخزونات = 90.000 دج
 زبائن مبلغ 18.000 دج يعتبر ضمن الأصول غير جارية، والباقي قيم غير جاهزة = 162.000 دج
 قروض بنكية 20.000 دج تعتبر د ق أ، والباقي ديون طويلة الأجل = 180.000 دج
 مؤونات للأعباء 25 % غير مبررة = 100.000 نفرض عليها الضريبة
 مقدار الضريبة = $0.25 \times 100.000 = 25.000$ تعتبر د ق أ، والباقي 75.000 إحتياجات
 مؤونات أخرى للأعباء 75 % مبررة = 300.000 تعتبر د ط أ (لأنها ستستعمل خلال السنة القادمة).

(2) إعداد الميزانية المالية

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق ±	ق.م. ص	ق ح	الأصول	رح
1.000.000	رأس المال	101	80.000	800.000	880.000	أراضي	211
120.000	فارق إعادة التقييم	105	40.000	360.000	400.000	مباني	213
175.000	إحتياجات	106	5.000 -	180.000	175.000	آلات إنتاج	215
				18.000	18.000	زبائن	411
				10.000	10.000	مواد أولية	31
1.295.000	مجموع الأموال الخاصة		115.000	1.368.000	1.483.000	مجموع الأصول غير جارية	
180.000	قروض بنكية	164	5.000	80.000	85.000	بضائع	30
300.000	مؤونات للأعباء ط الأجل	158		90.000	90.000	مواد أولية	31
480.000	مجموع ديون طويلة الأجل		5.000	170.000	175.000	مجموع المخزونات	
40.000	موردون	401		162.000	162.000	زبائن	411
120.000	شركاء حسابات جارية	455					
25.000	ضرائب أخرى	447					
20.000	قروض بنكية ق الأجل	164					
205.000	مجموع ديون قصيرة الأجل			162.000	162.000	مجموع القيم غير جاهزة	
				140.000	140.000	البنك	512
				20.000	20.000	الصندوق	53
				160.000	160.000	مجموع القيم الجاهزة	
1.980.000	مجموع الخصوم		120.000	1.860.000	1.980.000	مجموع الأصول	

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
1.295.000	الأموال الخاصة	1.483.000	أصول غير جارية
480.000	د ط أ	175.000	مخزونات
205.000	د ق أ	162.000	القيم غير جاهزة
		160.000	القيم الجاهزة
1.980.000	المجموع	1.980.000	المجموع

(4) حساب رأس المال العامل الدائم مع إعطاء التفسير الاقتصادي

$$\text{رم ع د} = \text{أصول جارية} - \text{د ق أ}$$

$$\text{رم ع د} = 205.000 - 160.000 + 162.000 + 175.000$$

$$\text{رم ع د} = 292.000 \text{ دج}$$

رأس المال العامل الدائم موجب يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها الجارية، بالإضافة إلى وجود فائض يستعمل حسب احتياجات المؤسسة.

(5) حساب نسبة المديونية

$$\text{نسبة المديونية} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$\text{نسبة المديونية} = 685.000 / 1.980.000$$

$$\text{نسبة المديونية} = 0.35$$

النسبة أقل من القيمة النموذجية 0.5 وبالتالي تعتبر نسبة مقبولة للمؤسسة، لأنها تعتمد على الديون بشكل أقل في تمويل مختلف احتياجاتها فهي غير مشبعة بالديون.

التمرين الثامن

إليك المعلومات التالية المستخرجة من ميزانية مؤسسة النجاح كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = 180.000 \text{ دج.}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = 80.000 \text{ دج.}$$

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = 120.000 \text{ دج.}$$

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = 1.2$$

$$\text{نسبة السيولة الأنية} = 0.1$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير جارية} = 0.75$$

المطلوب:

✓ إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة مع تبرير العمليات الحسابية؟.

حل التمرين الثامن

إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة مع تبرير العمليات الحسابية

لدينا رأس المال العامل الخاص = 80.000 دج ولدينا رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

ومنه أصول جارية - مجموع الديون = 80.000 دج.

أصول جارية - 180.000 = 80.000 دج.

ومنه أصول جارية = 260.000 دج

ولدينا رأس المال العامل الدائم = 120.000 دج.

ومنه أصول جارية - د ق أ = 120.000 دج وبالتعويض نجد د ق أ = 140.000 دج

ولدينا رأس المال العامل الأجنبي = 180.000 دج

ومنه د ط أ + د ق أ = 180.000 دج وبالتعويض نجد د ط أ = 40.000 دج

لدينا نسبة السيولة الآنية = 0.1 أي ق ج / د ق أ = 0.1

ومنه 0.1 x 140.000 = ق ج = 14.000 دج

لدينا نسبة السيولة المختصرة = 1.2

أي (ق غ ج + ق ج) / د ق أ = 1.2 وبالتعويض نجد ق غ ج = 154.000 دج

ولدينا أصول جارية = مخزونات + ق غ ج + ق ج وبالتعويض نجد مخزونات = 92.000 دج

ولدينا نسبة هيكله الأصول غير جارية = 0.75

ومنه نسبة هيكله الأصول جارية = الأصول - نسبة هيكله الأصول غير جارية

وبالتالي نسبة هيكله الأصول جارية = 0.25

أي أصول جارية / أصول = 0.25 وبالتعويض نجد مجموع الأصول = 1.040.000 دج

الأصول غير جارية = أصول - أصول جارية وبالتعويض نجد الأصول غير جارية = 780.000 دج

ولدينا أصول = خصوم ومنه خصوم = 1.040.000 دج

أخ = خصوم - مجموع الديون وبالتعويض نجد أخ = 860.000 دج

إعادة تشكيل الميزانية المالية المختصرة

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
860.000	أخ	780.000	أصول غير جارية
40.000	د ط أ	92.000	مخزونات
140.000	د ق أ	154.000	القيم غير جاهزة
		14.000	القيم الجاهزة
1.040.000	المجموع	1.040.000	المجموع

التمرين التاسع

إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة المستقبل لسنة 2017 كما يلي:

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق. م. ص	إهت/ مؤونات	المبلغ دج	الأصول	رح
500.000	رأس المال	101	400.000		400.000	أراضي	211
50.000	إحتياطات	106	180.000	20.000	200.000	مباني	213
25.000	نتيجة الدورة (ربح)	120	90.000	10.000	100.000	ألات إنتاج	215
200.000	مؤونات للأعباء	158	40.000	10.000	50.000	بضائع	30
100.000	قروض بنكية	164	50.000		50.000	مواد أولية	31
20.000	موردو المخزونات	401	90.000		90.000	زبائن	411
35.000	شركاء ح/ جارية	455	60.000		60.000	البنك	512
			20.000		20.000	الصندوق	53
930.000	مجموع الخصوم		930.000	40.000	970.000	مجموع الأصول	

معلومات إضافية:

✓ بعد إعادة التقييم تبين أن القيمة الحقيقية للأراضي زادت ب 20 %، بينما القيمة الحقيقية للمباني تقدر ب 188.000 دج.

✓ بسبب سوء التخزين أدى إلى انخفاض قيمة البضائع ب 5 %.

✓ يقدر مخزون العمل للمواد الأولية ب 7.000 دج لضمان السير العادي للإنتاج.

✓ بعد التدقيق في الوضعية المالية للزبائن، تبين أن الزبون علي لا يمكن تسديد دينه المقدر ب 8.000 دج إلا بعد 14 شهر بسبب عسر مالي.

✓ حسب قرار مجلس الإدارة فإنه تم توزيع النتيجة كما يلي:

◀ إحتياطات قانونية: 1.250 دج إحتياطات نظامية: 2.000 دج، والباقي تم توزيعه على الشركاء.

✓ يوجد قسط من قروض بنكية يسدد بعد 06 أشهر يقدر ب 10.000 دج، وقسط آخر يسدد بعد 10 شهر ويقدر ب 9.000 دج.

✓ أصبحت 20 % من مؤونات أخرى للأعباء دون مبرر مع العلم أن نسبة الضريبة هي 25 %، والباقي مبرر يستعمل خلال السنة الحالية.

المطلوب:

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية مع تبرير العمليات الحسابية؟.

(2) إعداد الميزانية المالية؟.

(3) إعداد والميزانية المالية المختصرة؟.

(4) حساب رأس المال العامل الخاص مع التفسير الاقتصادي وإعطاء أهم الاقتراحات التي تراها مناسبة؟.

(5) حساب نسبة السيولة العامة والمختصرة مع إعطاء التفسير الاقتصادي؟.

حل التمرين التاسع

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية

188.000 = ق ح	مباني	480.000 = ق ح	أراضي
180.000 = ق م ص		400.000 = ق م ص	
<u>8.000 = + ق</u>		<u>80.000 = + ق</u>	

بضائع ق ح = 47.500 تم حسابها كما يلي: 50.000 - (50.000 x 0.05)

40.000 = ق م ص
<u>7.500 = + ق</u>

مواد أولية مبلغ 7.000 يعتبر أصول غير جارية، والباقي يسجل عادي في مخزونات = 43.000 دج

زبائن مبلغ 10.000 يعتبر أصول غير جارية، والباقي قيم غير جاهزة = 80.000 دج

نتيجة الدورة: إحتياطات قانونية 1.250 + إحتياطات نظامية 2.000 = 3.250 تضاف إلى الإحتياطات

والباقي: 21.750 توزع على الشركاء.

قروض بنكية (10.000 دج + 9.000 دج) = 19.000 دج تعتبر د ق أ، والباقي د ط أ = 81.000 دج

مؤونات أخرى للأعباء 20 % غير مبررة = 40.000 نفرض عليها الضريبة

مقدار الضريبة هي 0.25 x 40.000 = 10.000 تعتبر د ق أ، والباقي 30.000 تضاف إلى الإحتياطات

مؤونات أخرى للأعباء 80 % مبررة، وتستعمل خلال السنة الحالية = 160.000 تعتبر د ق أ

(2) إعداد الميزانية المالية

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق ±	ق. م. ص	ق ح	الأصول	رح
500.000	رأس المال	101	80.000	400.000	480.000	أراضي	211
95.500	فرق إعادة التقييم	105	8.000	180.000	188.000	مباني	213
83.250	إحتياطات	106		90.000	90.000	ألات إنتاج	215
				7.000	7.000	مواد أولية	31
				8.000	8.000	زبائن	411
678.750	مجموع الأموال الخاصة		88.000	685.000	773.000	مجموع أصول غير جارية	
81.000	قروض بنكية	164	7.500	40.000	47.500	بضائع	30
				43.000	43.000	مواد أولية	31
81.000	مجموع د ط أ		7.500	83.000	90.500	مجموع المخزونات	
160.000	مؤونات أخرى للأعباء	158		82.000	82.000	زبائن	411
19.000	قروض بنكية ق أ	164					
20.000	موردو المخزونات	401					
10.000	ضرائب أخرى	447					
56.750	شركاء ح/ جارية	455					
265.750	مجموع د ق أ			82.000	82.000	مجموع القيم غير جاهزة	
				60.000	60.000	البنك	512
				20.000	20.000	الصندوق	53
				80.000	80.000	مجموع القيم الجاهزة	
1.025.500	مجموع الخصوم		95.500	930.000	1.025.500	مجموع الأصول	

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
678.750	الأموال الخاصة	773.000	أصول غير جارية
81.000	د ط أ	90.500	مخزونات
265.750	د ق أ	82.000	القيم غير جاهزة
		80.000	القيم الجاهزة
1.025.500	المجموع	1.025.500	المجموع

(4) حساب رأس المال العامل الخاص مع إعطاء التفسير الاقتصادي

رم ع خ = أصول جارية - مجموع الديون

$$\text{رم ع خ} = (265.750 + 81.000) - (80.000 + 82.000 + 90.500)$$

رم ع خ = - 94.250 دج

رأس المال العامل الخاص سالب فالمؤسسة غير قادرة على تسديد كل ديونها باستعمال أصولها الجارية.

أهم الاقتراحات

- ✓ تسريع دوران المخزونات وزيادة الإنتاج، مما يسمح بزيادة الأصول الجارية.
- ✓ تحويل قرض الشريك ح/ 455 إلى حصص إضافية في رأس المال، وبالتالي تتخفف ديون قصيرة الأجل وترتفع الأموال الخاصة، مما يؤثر إيجاباً على رأس المال العامل الخاص.
- ✓ زيادة حصص نقدية جديدة من طرف الشركاء أو انضمام شريك جديد، مما يؤدي إلى زيادة الأموال الخاصة.

(5) حساب نسبة السيولة العامة مع إعطاء التفسير الاقتصادي

نسبة السيولة العامة = أصول جارية / د ق أ

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 265.750 / (80.000 + 82.000 + 90.500)$$

نسبة السيولة العامة = 0.95

نلاحظ أن النسبة أقل من القيمة النموذجية 1 أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها الجارية.

نسبة السيولة المختصرة = (ق غ ج + ق ج) / د ق أ

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = 265.750 / (82.000 + 90.000)$$

نسبة السيولة المختصرة = 0.64

النسبة أكبر من المجال النموذجي (0.3 و 0.5) فالنسبة مقبولة عكس نسبة السيولة العامة، فالمشكل في

قيمة المخزون المنخفضة وضعف الإنتاج، لذا على المؤسسة رفع قيمة مخزونها والعمل على زيادة دورانه.

لتكن لديك الميزانية المحاسبية لمؤسسة الأمل لسنة 2018 كما يلي:

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق. م. ص	إهت/ مؤونات	المبلغ دج	الأصول	رح
450.000	رأس المال	101	350.000		350.000	أراضي	211
60.000	إحتياجات	106	200.000	20.000	220.000	مباني	213
50.000	مؤونات للأعباء	158	85.000	5.000	90.000	ألات انتاج	215
190.000	قروض بنكية	164	25.000	5.000	30.000	بضائع	30
10.000	موردو المخزونات	401	20.000		20.000	مواد أولية	31
40.000	شركاء حسابات جارية	455	70.000	5.000	75.000	زبائن	411
			50.000		50.000	البنك	512
800.000	المجموع		800.000	35.000	835.000	المجموع	

معلومات إضافية:

✓ بعد إعادة التقييم تبين أن القيمة الحقيقية للأراضي زادت ب 30 %، بينما القيمة الحقيقية للمباني تقدر ب 230.000 دج.

✓ بسبب سوء التخزين أدى إلى إنخفاض قيمة البضائع ب 10 %.

✓ يقدر مخزون العمل من المواد الأولية ب 2.000 دج لضمان السير العادي للإنتاج.

✓ بعد التدقيق في الوضعية المالية للزبائن تحصلنا على المعلومات التالية:

الملاحظة	الديون المعدومة	المبلغ	الزبائن
عسر مالي، يسدد الباقي بعد 14 شهر	2.000	5.000	الزبون عبد السلام
وفاة	7.000	7.000	الزبون عمر
إفلاس	11.000	11.000	شركة الأمل

مع العلم أن باقي الزبائن في وضعية مالية جيدة.

✓ يوجد قسط من قروض بنكية يسدد بعد 03 أشهر يقدر ب 15.000 دج، وقسط آخر يسدد بعد 11 شهر ويقدر ب 14.000 دج.

✓ أصبحت 90 % من مؤونات أخرى للأعباء دون مبرر مع العلم أن نسبة الضريبة هي 23 %، والباقي مبرر يستعمل خلال السنة القادمة.

المطلوب:

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية مع تبرير العمليات الحسابية؟.

(2) إعداد الميزانية المالية؟.

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة؟.

(4) حساب نسبة هيكل الأصول غير الجارية مع إعطاء التفسير الإقتصادي؟.

(5) حساب نسبة المديونية مع إعطاء التفسير الإقتصادي؟.

(6) حساب نسبة السيولة العامة والآنية مع إعطاء التفسير الإقتصادي؟.

حل التمرين العاشر

(1) إجراء التعديلات اللازمة على الميزانية المحاسبية

أراضي ق ح = 455.000	مباني ق ح = 230.000
ق م ص = 350.000	ق م ص = 200.000
ق + = 105.000	ق + = 30.000

بضائع ق ح = 27.000 = (50.000 x 0.1) - 30.000	زبائن ق ح = 52.000 = 3.000 - 20.000 - 75.000
ق م ص = 25.000	ق م ص = 67.000 = 3.000 - 70.000
ق + = 2.000	ق - = 15.000

الديون المدومة للزبائن = (11.000 + 7.000 + 2.000) = **20.000** دج وتمثل قيمة الإنخفاض الحقيقي

ومبلغ 3.000 دج من الزبائن تعتبر أصول غير جارية، وبالتالي تطرح.

مواد أولية مبلغ 2.000 يعتبر أصول غير جارية، والباقي يسجل عادي في المخزونات = 18.000 دج

قروض بنكية (14.000 + 15.000) = 29.000 دج تعتبر د ق أ والباقي د ط أ = 161.000 دج

مؤونات أخرى للأعباء 90 % غير مبررة = 0.9 x 50.000 = 45.000 دج نفرض عليها ضريبة.

ضرائب على مؤونة غير مبررة = 0.23 x 45.000 = 10.350 دج تعتبر د ق أ

والباقي 34.650 دج تضاف للإحتياطيات

المؤونة المبررة تستعمل خلال السنة القادمة = 10 x 50.000 = 5.000 دج تعتبر د ط أ

(2) إعداد الميزانية المالية

المبلغ دج	الخصوم	رح	ق ±	ق.م. ص	ق ح	الأصول	رح
450.000	رأس المال	101	105.000	350.000	455.000	أراضي	211
122.000	فرق إعادة التقييم	105	30.000	200.000	230.000	مباني	213
94.650	إحتياطيات	106		85.000	85.000	ألات إنتاج	215
				2.000	2.000	مواد أولية	31
				3.000	3.000	زبائن	411
666.650	مجموع الأموال الخاصة		135.000	640.000	775.000	مجموع أ غ ج	
5.000	مؤونات للأعباء	158	2.000	25.000	27.000	بضائع	30
161.000	قروض بنكية	164		18.000	18.000	مواد أولية	31
166.000	مجموع د ط أ		2.000	43.000	45.000	مجموع المخزونات	
29.000	قروض بنكية ق أ	164	15.000-	67.000	52.000	زبائن	411
10.000	موردو المخزونات	401					
40.000	شركاء حسابات جارية	455					
10.350	ضرائب أخرى	447					
89.350	مجموع د ق أ		15.000-	67.000	52.000	مجموع قيم غ ج	
				50.000	50.000	البنك	512
				50.000	50.000	مجموع القيم الجاهزة	
922.000	مجموع الخصوم		122.000	800.000	922.000	مجموع الأصول	

(3) إعداد الميزانية المالية المختصرة

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
666.650	أخ	775.000	أصول غير جارية
166.000	د ط أ	45.000	مخزونات
89.350	د ق أ	52.000	القيم غير جاهزة
		50.000	القيم الجاهزة
922.000	المجموع	922.000	المجموع

(4) حساب نسبة هيكل الأصول غير الجارية مع إعطاء التفسير الاقتصادي

نسبة هيكل الأصول غير الجارية = أصول غير جارية / مجموع الأصول

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير الجارية} = 922.000 / 775.000$$

$$\text{نسبة هيكل الأصول غير الجارية} = 84.06\%$$

بما أن هذه النسبة أكبر من النسبة النموذجية 50 % فهي تتماشى وتتلائم مع طبيعة نشاط المؤسسة

الصناعية.

(5) حساب نسبة المديونية مع إعطاء التفسير الاقتصادي

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الخصوم

$$\text{نسبة المديونية} = 922.000 / 255.350$$

$$\text{نسبة المديونية} = 27.69\%$$

نلاحظ أن هذه النسبة أقل من النسبة النموذجية 50 % فهي جيدة للمؤسسة، لأنها تعتمد على الديون

بنسبة 27.69 % فقط في تمويل استخداماتها، كما تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة

وتسمح بمعرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير.

(6) حساب نسبة السيولة العامة والآنية مع إعطاء التفسير الاقتصادي

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / ديون قصيرة الأجل

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 89.350 / 147.000$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 1.65$$

نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من القيمة النموذجية 1، وبالتالي المؤسسة قادرة على تسديد ديونها

قصيرة الأجل بالاعتماد على جميع أصولها الجارية مع وجود فائض.

نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = 89.350 / 50.000$$

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = 0.56$$

نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من المجال النموذجي (0.2 و 0.3)، وهي نسبة مقبولة فالمؤسسة قادرة على

تسديد جزء معتبر من ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على قيمها الجاهزة فقط.

ثالثاً: حالات شاملة حول احتياجات رأس المال العامل والخزينة

التمرين الأول (الجانب النظري)

- 1) عرف إحتياجات رأس المال العامل ؟.
- 2) عرف خزينة المؤسسة، وما هي حالتها المثلى ؟.

حل التمرين الأول

- 1) تعريف احتياجات رأس المال العامل: هي عبارة عن قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة، ارتباطاً مباشراً بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.
- 2) تعريف خزينة المؤسسة: هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة في زمن معين، وتشمل كافة القيم الجاهزة والتي يمكن استخدامها بصورة فورية لتسديد ديونها في تلك الفترة. وتكون الخزينة في حالتها المثلى عندما تساوي الصفر، وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساوياً لاحتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة تتحكم جيداً في توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الحالة.

التمرين الثاني

لتكن لديك الميزانية المحاسبية المختصرة للمؤسسة الصناعية لسنة 2018 كما يلي: (الوحدة ألف دج).

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
566.600	أخ	670.000	أصول غير جارية
167.000	د ط أ	50.000	مخزونات
89.400	د ق أ	57.000	القيم غير جاهزة
		46.000	القيم الجاهزة
823.000	المجموع	823.000	المجموع

إذا علمت أن السلفات المصرفية تمثل 40 % من الديون قصيرة الأجل.

المطلوب:

- 1) حساب احتياجات رأس المال العامل مع التفسير ؟.
- 2) حساب الخزينة مع التفسير ؟.

حل التمرين الثاني

1) حساب احتياجات رأس المال العامل مع التفسير

احتياجات رأس المال العامل = (القيم غير الجاهزة + قيم استغلال) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

$$\text{السلفات المصرفية} = 89.400 \times 0.4 = 35.760$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (57.000 + 50.000) - (35.760 - 89.400)$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = 53.360 \text{ دج}$$

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، فالمؤسسة بحاجة إلى إيجاد موارد تقدر ب 53.360 دج على الأقل.

(2) حساب الخزينة مع التفسير

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

$$\text{الخزينة} = 46.000 - 35.760$$

الخزينة = 10.240 دج

نلاحظ أن الخزينة موجبة، فالمؤسسة لديها فائض في السيولة وقادرة على تسديد السلفات المصرفية بالاعتماد على قيمها الجاهزة فقط والمتمثلة أساسا في البنك والصندوق، مع وجود فائض يقدر ب 10.240 دج، لكن على المؤسسة أن لا تجمد أموالها وتضيع فرص الربح، لذا يجب الاحتفاظ بالحد الأدنى واستعمال الباقي حسب احتياجات المؤسسة.

التمرين الثالث

لتكن لديك الميزانية المالية للمؤسسة الصناعية لسنة 2019 كما يلي: (الوحدة ألف دج).

المبلغ دج	الخصوم	المبلغ دج	الأصول
400.000	أخ	600.000	أصول غير جارية
160.000	د ط أ	30.000	مخزونات
100.000	د ق أ	20.000	القيم غير جاهزة
		10.000	القيم الجاهزة
660.000	المجموع	660.000	المجموع

إذا علمت أن السلفات المصرفية تمثل 25 % من الديون قصيرة الأجل.

المطلوب:

(1) حساب احتياجات رأس المال العامل مع التفسير؟.

(2) حساب الخزينة مع التفسير؟.

حل التمرين الثالث

(1) حساب احتياجات رأس المال العامل مع التفسير

احتياجات رأس المال العامل = (القيم غير الجاهزة + قيم استغلال) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

$$\text{السلفات المصرفية} = 100.000 \times 0.25 = 25.000$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (20.000 + 30.000) - (25.000 - 100.000)$$

احتياجات رأس المال العامل = - 25.000 دج

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة، وهذا يعني أن احتياجات تمويل دورة الاستغلال أقل من موارد التمويل، وفي هذه الحالة الموارد تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال بالإضافة إلى وجود فائض.

2) حساب الخزينة مع التفسير

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

$$\text{الخزينة} = 25.000 - 10.000$$

$$\text{الخزينة} = - 15.000$$

نلاحظ أن الخزينة سالبة فالمؤسسة تعاني من نقص في السيولة، فهي عاجزة عن تسديد السلفات المصرفية بالاعتماد على قيمها الجاهزة، وعليها الإسراع في اتخاذ إجراءات مناسبة مثل تسريع تحصيل حقوقها لدى الزبائن وتجنب البيع بالأجل خاصة في الفترة الحالية.

التمرين الرابع

إذا توفرت لديك المعلومات التالية:

رأس المال العامل الدائم = 150.000 ، مخزونات = 130.000 ، القيم غير الجاهزة = 80.000

الديون قصيرة الأجل = 75.000 منها السلفات المصرفية = 15.000

المطلوب:

(1) حساب الخزينة مع التفسير ؟.

(2) استنتج قيمة القيم الجاهزة ؟.

حل التمرين الرابع

(1) حساب الخزينة مع التفسير

أولاً: نحسب احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (قيم استغلال + القيم غير الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (130.000 + 80.000) - (15.000 - 75.000)$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = 150.000 \text{ دج}$$

ولدينا الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

$$\text{الخزينة} = 150.000 - 150.000 \text{ ومنه الخزينة} = 0 \text{ دج}$$

نلاحظ أن الخزينة = 0 أي أن رأس المال العامل يغطي كل احتياجات رأس المال العامل دون وجود

أي فائض، وهذه هي الحالة المثلى للخزينة.

(2) إستنتاج قيمة القيم الجاهزة

لدينا الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

$$\text{ومنه القيم الجاهزة} - 15.000 = 0$$

$$\text{القيم الجاهزة} = 15.000 \text{ دج}$$

رابعاً: حالات عملية شاملة حول جدول حسابات النتائج

التمرين الأول (الجانب النظري)

- 1) عرف جدول حسابات النتائج؟.
- 2) ما هي المعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول حسابات النتائج؟.
- 3) ما هي استعمالات الفائض الإجمالي عن الاستغلال عند إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؟.

حل التمرين الأول (الجانب النظري)

- 1) تعريف جدول حسابات النتائج: وهو عبارة عن بيان يلخص الأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو التسديد ويظهر نتيجة الدورة.
- 2) المعلومات الدنيا الواجب توفرها في جدول حسابات النتائج هي:

- ◀ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الأتية: الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال.
- ◀ منتجات الأنشطة العادية.
- ◀ المنتجات المالية والأعباء المالية.
- ◀ أعباء المستخدمين.
- ◀ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- ◀ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية.
- ◀ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية.
- ◀ نتيجة الأنشطة العادية.
- ◀ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- ◀ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ◀ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3) يستعمل الفائض الإجمالي عن الاستغلال في المجالات التالية:

- ◀ يعتبر مؤشر هام لمعرفة مردودية المؤسسة.
- ◀ يساعد المؤسسة على معرفة سبب التغير في رقم الأعمال.
- ◀ يساعد على معرفة مستوى أداء المؤسسة من خلال مقارنتها بالقيم النموذجية وبالمؤسسات الأخرى.
- ◀ يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة مبيعات المؤسسة.
- ◀ يساعد في معرفة مدى نجاح السياسة التجارية المعتمدة من طرف المؤسسة.

التمرين الثاني

لتكن لديك المعلومات التالية والمستخرجة من الدفاتر المحاسبية لمؤسسة الأوراس لصناعة النسيج، والتي تنتج أربعة منتجات لسنة 2018 كما يلي: (الوحدة ألف دج).

$$\text{رقم أعمال المنتج A} = 5.000$$

$$\text{رقم أعمال المنتج B} = 20.000$$

$$\text{رقم أعمال المنتج C} = 12.000$$

$$\text{رقم أعمال المنتج D} = 13.000$$

$$\text{تغير المخزونات} = 1.500$$

$$\text{المشتريات المستهلكة} = 20.000$$

$$\text{الخدمات الخارجية} = 8.000$$

$$\text{أعباء المستخدمين} = 7.000$$

$$\text{العناصر غير العادية للمنتجات} = 1.155$$

$$\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة} = 3.000$$

$$\text{المنتجات المالية} = 2.000$$

$$\text{المنتجات العملياتية الأخرى} = 17.000$$

$$\text{الأعباء العملياتية الأخرى} = 10.000$$

$$\text{المخصصات للاهتلاكات والمؤونات} = 6.000$$

$$\text{الأعباء المالية} = 9.000$$

$$\text{استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات} = 4.000$$

المطلوب:

(1) إعداد جدول حسابات النتائج **حسب الطبيعة**، مع العلم أن نسبة الضريبة على أرباح الشركات IBS تقدر ب 23 % ؟.

(2) حساب نسبة تغير رقم الأعمال مع التفسير، وللعلم أن رقم الأعمال للسنة الماضية = 44.000 دج مع التفسير؟.

(3) حساب نسبة القيمة المضافة للاستغلال مقارنة برقم الأعمال، مع العلم أن النسبة المعيارية للصناعة هي 45 % مع التفسير؟.

(4) حساب نسبة هامش الربح الصافي، مع العلم أن متوسط نسبة هامش الربح في المؤسسات المنافسة هي 12 % مع التفسير؟.

حل التمرين الثاني

(1) إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

2017	2018	ملاحظة	البيان
	50.000		المبيعات والمنتجات الملحقة رقم الأعمال
	1.500		تغير المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
	48.500		1- إنتاج السنة المالية
	20.000		المشتريات المستهلكة
	8.000		الخدمات الخارجية
	28.000		2- استهلاك السنة المالية
	20.500		3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
	7.000		أعباء المستخدمين
	3.000		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
	10.500		4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
	17.000		المنتجات العملياتية الأخرى
	10.000		الأعباء العملياتية الأخرى
	6.000		المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
	4.000		استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	15.500		5- النتيجة العملياتية
	2.000		المنتجات المالية
	9.000		الأعباء المالية
	7.000 -		6- النتيجة المالية
	8.500		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
	1.955		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (23 X 8.500) %
	6.545		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	1.155		العناصر غير العادية- المنتجات
	1.155		9- النتيجة غير عادية
	7.700		10- النتيجة الصافية للسنة المالية

(2) حساب نسبة تغير رقم الأعمال مع التفسير، وللعلم أن رقم الأعمال للسنة الماضية = 44.000 دج

$$\text{نسبة تغير رقم الأعمال} = \left[\frac{\text{رع}_n}{\text{رع}_{n-1}} - 1 \right] \times 100$$

$$\text{نسبة تغير رقم الأعمال} = \left[\frac{44.000}{(44.000 - 50.000)} \right] \times 100$$

$$\text{نسبة تغير رقم الأعمال} = 13.63\%$$

نلاحظ أن رقم الأعمال ارتفع بنسبة 13.63 % مقارنة بالسنة الماضية، وهذا مؤشر ايجابي وتساعدنا

هذه النسبة في معرفة مدى نمو نشاط المؤسسة، مقدار الحصة السوقية، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

◀ زيادة الكميات المباعة بسبب معرفة احتياجات المستهلك، الاهتمام بالجودة، منح تسهيلات... الخ، وهذا ما

يعكس كفاءة مصلحة التسويق.

◀ التحكم في سعر التكلفة مما يجعل المؤسسة تتحكم في سعر البيع مقارنة بأسعار المؤسسات المنافسة.

◀ إستغلال المؤسسة للفرص المتاحة... الخ.

(3) حساب نسبة القيمة المضافة للاستغلال مقارنة برقم الأعمال، مع العلم أن القيمة المعيارية للصناعة هي 45 %

نسبة القيمة المضافة للاستغلال = (القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال) $\times 100$

نسبة القيمة المضافة للاستغلال = $100 \times (50.000 / 20.500)$

نسبة القيمة المضافة للاستغلال = 41 %

وتعتبر مؤشر تعكس مدى قدرة المؤسسة على ايجاد الثروة، ونلاحظ أنها أقل من القيمة المعيارية للصناعة 45 %، وبالتالي على المؤسسة اتخاذ المزيد من القرارات المناسبة لاسيما المتعلقة بالمشتريات المستهلكة التي تؤثر سلبا على القيمة المضافة، لذا يجب من الاستهلاك العقلاني لهذا العنصر والتحكم أكثر في تخفيض سعر شراء المواد الأولية المستعملة في الإنتاج، عن طريق البحث عن أفضل الموردين.

(4) حساب نسبة هامش الربح الصافي، مع العلم أن متوسط نسبة هامش الربح الصافي في المؤسسات المنافسة هي 12 %

نسبة هامش الربح الصافي = (النتيجة الصافية للسنة المالية / رقم الأعمال) $\times 100$

نسبة هامش الربح الصافي = $100 \times (50.000 / 7.700)$

نسبة هامش الربح الصافي = 15.4 %

نلاحظ أن نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة أكبر من متوسط نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسات المنافسة، وهذا يدل على أن أداء المؤسسة أحسن من أداء المؤسسات المنافسة رغم بعض نقاط الضعف مثل نسبة القيمة المضافة للاستغلال المحسوبة سابقا والتي أقل من القيمة المعيارية، لكن على العموم نسبة هامش الربح الصافي هي الأكثر دلالة لأنها تعبر عن الربحية الصافية للمؤسسة مما يسمح لها بالنمو والتوسع، كما أن المستثمرون يركزون كثيرا على هذه النسبة خاصة إذا تميزت بالزيادة مقارنة بالسنوات السابقة.

التمرين الثالث

ليك المعلومات التالية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية لمؤسسة النجاح، المتخصصة في إنتاج

المنتجات الجلدية لسنة 2017 كما يلي:

تم بيع مختلف المنتجات حسب البطاقة الوصفية التالية:

نوع المنتج	عدد الوحدات المباعة	سعر البيع الوحدوي دج	التكلفة الوحدوية دج	طريقة البيع	
				نسبة البيع عن طريق البنك	نسبة البيع عن طريق الصندوق
المحافظ	1.000	9.500	7.000	60 %	10 %
الحقائب	100	70.000	48.000	70 %	15 %
الألبسة	1.000	9.000	6.000	10 %	50 %

رصيد الصندوق = 20.000 دج، بينما رصيد موردو المخزونات = 80.000 دج.

المنتجات الأخرى العملياتية = 100.000 دج

التكاليف التجارية = 2.180.000 دج

الأعباء الإدارية = 1.330.000 دج

دفعت تعويض 70.000 دج بشيك لأحد الأشخاص بناء على حكم قضائي، بسبب ضرر لحق به أثناء بناء جدار خارجي للمؤسسة.

مجموع إهلاكات مختلف التثبيتات = 2.000.000 دج

المنتجات المالية = 900.000 دج.

البنك = 50.000 دج، بينما يقدر حقوق المؤسسة لدى الزبائن = 30.000 دج

الأعباء المالية = 100.000 دج

المنتجات غير العادية = 300.000 دج

المطلوب:

- (1) إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، مع العلم أن نسبة الضريبة على الأرباح تقدر ب 23% ؟.
- (2) حساب نسبة هامش الربح الإجمالي، مع العلم أن القيمة المعيارية للصناعة هي 45% مع التفسير؟.
- (3) حساب نسبة هامش الربح الصافي، مع العلم أن القيمة النموذجية هي 20% وأن متوسط نسبة النتيجة الصافية للسنة المالية للمؤسسات المنافسة تقدر ب 10% مع التفسير؟.

حل التمرين الثالث

(1) إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

حساب رقم الأعمال الاجمالي لمختلف المنتجات

$$\text{رع} = (1.000 \text{ وحدة} \times 9.500 \text{ دج}) + (100 \text{ وحدة} \times 70.000 \text{ دج}) + (1.000 \text{ وحدة} \times 9.000 \text{ دج})$$

رقم الأعمال = 25.500.000 دج

حساب تكلفة المبيعات الاجمالية

$$\text{تكلفة المبيعات} = (1.000 \text{ وحدة} \times 7.000 \text{ دج}) + (100 \text{ وحدة} \times 48.000 \text{ دج}) + (1.000 \text{ وحدة} \times 6.000 \text{ دج})$$

تكلفة المبيعات = 17.800.000 دج

ملاحظة:

الحسابات التالية (الصندوق، موردو المخزونات، البنك والزيائن) لا تظهر في جدول حسابات النتائج لأنها من حسابات الميزانية، بينما تظهر حسابات المجموعة السادسة والسابعة فقط في جدول حسابات النتائج.

وبالاعتماد على المعلومات السابقة، نشكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة كما يلي:

2016	2017	ملاحظة	البيان
	25.500.000		رقم الأعمال
	17.800.000		تكلفة المبيعات
	7.700.000		هامش الربح الاجمالي
	100.000		منتجات أخرى عملياتية
	2.180.000		التكاليف التجارية
	1.330.000		الأعباء الإدارية
	4.290.000		النتيجة العملياتية
	900.000		المنتجات المالية
	100.000		الأعباء المالية
	800.000		النتيجة المالية
	5.090.000		النتيجة العادية قبل الضريبة
	1.170.700		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (5.090.000 x 23 %)
	3.919.300		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	70.000		أعباء غير عادية
	300.000		منتجات غير عادية
	230.000		النتيجة غير عادية
	4.149.300		النتيجة الصافية للسنة المالية

(2) حساب نسبة هامش الربح الإجمالي، مع العلم أن القيمة المعيارية للصناعة هي 45 %

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = (\text{هامش الربح الاجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = (25.500.000 / 7.700.000) \times 100$$

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = 30.19\%$$

تعكس هذه النسبة مقدار الفرق الإجمالي بين رقم الأعمال وتكلفة مبيعاتها، مما يساعد المؤسسة في اتخاذ

القرارات المناسبة، ونلاحظ أنها أقل من القيمة المعيارية للصناعة وهي 45 % ويرجع السبب إلى ما يلي:

◀ احتمال انخفاض سعر البيع الودوي مقارنة بالسعر السائد في السوق لأسباب مختلفة (كشدة المنافسة،

نقص الجودة، ضعف تسويق المنتجات... الخ)، وبالتالي على المؤسسة اتخاذ القرارات المناسبة.

◀ كما قد تفسره نقص الكميات المباعة مقارنة بالمؤسسات المنافسة للأسباب السالفة الذكر.

◀ احتمال زيادة سعر تكلفة المنتجات مقارنة بأسعار تكلفة منتجات المنافسين، وبالتالي ينخفض هامش

الربح الإجمالي مما يجعل نسبة هامش الربح الإجمالي تنخفض، وعلى المؤسسة التحكم في تكاليف

الإنتاج وتخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن مع تجنب الهدر في استخدام المواد الأولية، والعمل على

الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد، كما يجب على المؤسسة استخدام طرق وأساليب حديثة في إدارة

التكلفة لغرض تخفيضها، مثل تقنية التكلفة المستهدفة، طريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC،

الجودة الشاملة والتحسين المستمر... الخ.

3) حساب نسبة هامش الربح الصافي مع العلم أن القيمة النموذجية هي 20 % وأن متوسط نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسات المنافسة تقدر ب 10 %

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = (\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = (4.149.300 / 25.500.000) \times 100$$

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = 16.27\%$$

ومن خلال هذه النسبة يمكن مقارنة نسبة النتيجة الصافية للسنة المالية مع رقم الأعمال لغرض معرفة عائد الأموال المستثمرة ومختلف التكاليف التي تؤثر على الربحية، مما يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات. كما نلاحظ أنها أقل من القيمة النموذجية والتي تمثل 20 %، لذا يجب على المؤسسة تحليل وضعيتها المالية لمعرفة نقاط الضعف والقوة.

ومن جهة أخرى عندما نستعمل أداة مهمة من أدوات التحليل المالي وهي المقارنة مع المؤسسات المماثلة، نجد أن المؤسسة حققت نسبة أفضل بكثير من المؤسسات المنافسة والتي تقدر فيها متوسط نسبة هامش الربح الصافي المحقق ب 10 %، إذن يمكن القول أن المؤسسة تتميز بأداء مالي أفضل من المؤسسات المنافسة بغض النظر عن القيمة النموذجية، لأن هناك متغيرات اقتصادية ذات تأثير كبير مثل شدة المنافسة وحالة الاقتصاد (ركود أو إنتعاش)، بينما القيمة النموذجية تركز على افتراض الاستقرار العام لحالة الاقتصاد (لا ركود ولا إنتعاش)، مما يجعل طريقة المقارنة الأقرب إلى الواقع في تفسير هذه النسب. وكلما كانت هذه النسبة موجبة وأكبر مقارنة بالمؤسسات المنافسة، كلما ساعد المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها وزيادة حصتها السوقية.

التمرين الرابع

اليك المعلومات التالية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية لمؤسسة المستقبل، المتخصصة في إنتاج الأقمشة لسنة 2019 كما يلي:

- ◀ تم بيع 500 وحدة بسعر وحدوي 1.800 دج
- ◀ يقدر مخزون أول المدة ب 120.000 دج، بينما يقدر مخزون آخر المدة ب 180.000 دج
- ◀ إنتاج مثبت = 70.000 دج
- ◀ المنتجات الأخرى العملياتية = 20.000 دج
- ◀ مشتريات مستهلكة = 140.000 منها 100.000 تخص الحسابات من ح/ 602 إلى ح/ 608
- ◀ أعباء المستخدمين = 90.000 دج
- ◀ مجموع اهتلاكات مختلف التثبيتات = 100.000 دج

← منتجات أخرى عملياتية = 20.000 دج

← المنتوجات المالية = 40.000 دج

← خدمات خارجية = 50.000 دج

← خدمات خارجية أخرى = 30.000 دج

← ضرائب ورسوم = 80.000 دج

← الأعباء المالية = 20.000 دج

← أعباء غير عادية = 79.800 دج

← المنتوجات غير العادية = 10.000 دج

← توزع مختلف الأعباء على وظائف المؤسسة كما يلي:

الأعباء	وظيفة الشراء	وظيفة الإنتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الإدارة
ح/ 602 إلى ح/ 608	% 20	% 30	% 40	% 10
ح/ 61	% 15	% 45	% 25	% 15
ح/ 62	% 20	% 40	% 15	% 25
ح/ 63	% 10	% 60	% 15	% 15
ح/ 64	% 40	% 40	% 15	% 05
ح/ 68	% 10	% 70	% 15	% 05

المطلوب:

(1) إكمال جدول توزيع الأعباء .؟

(2) إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، مع العلم أن نسبة الضريبة على الأرباح تقدر ب 19 % .؟

حل التمرين الرابع

(1) إكمال جدول توزيع الأعباء

الأعباء	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الإنتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الإدارة
من ح/ 602 إلى ح/ 608	100.000	20.000	30.000	40.000	10.000
ح/ 61 خدمات خارجية	50.000	7.500	22.500	12.500	7.500
ح/ 62 خدمات خارجية أخرى	30.000	6.000	12.000	4.500	7.500
ح/ 63 أعباء المستخدمين	90.000	9.000	54.000	13.500	13.500
ح/ 64 ضرائب ورسوم	80.000	32.000	32.000	12.000	4.000
ح/ 68 إهلاكات	100.000	10.000	70.000	15.000	5.000
المجموع	450.000	84.500	220.500	97.500	47.500

قبل إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، يجب حساب بعض العناصر وهي:

❖ حساب مواد أولية مستهلكة

ح/ 60 مشتريات مستهلكة = ح/ 601 مواد أولية مستهلكة + من ح/ 602 إلى ح/ 608

وبالتعويض: 140.000 دج = ح/ 601 مواد أولية مستهلكة + 100.000 دج

ومنه ح/ 601 مواد أولية مستهلكة = 40.000 دج

❖ حساب إنتاج مخزن

ح/ 72 إنتاج مخزن = مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة

وبالتعويض: ح/ 72 إنتاج مخزن = 180.000 دج - 120.000 دج

ومنه ح/ 72 إنتاج مخزن = 60.000 دج

❖ حساب تكلفة المبيعات

تكلفة المبيعات = ح/ 601 مواد أولية مستهلكة + أعباء وظيفة الشراء + أعباء وظيفة الإنتاج - ح/ 72 إنتاج مخزن

مخزن - ح/ 73 إنتاج مثبت - ح/ 74 إعانات الاستغلال

وبالتعويض: تكلفة المبيعات = 40.000 دج + 84.500 دج + 220.500 دج - 60.000 دج - 70.000 دج

ومنه تكلفة المبيعات = 215.000 دج

(2) إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة، مع العلم أن نسبة الضريبة على الأرباح تقدر ب 19 %

2018	2019	ملاحظة	البيان
	900.000		رقم الأعمال (500 وحدة x 1.800 دج)
	215.000		تكلفة المبيعات
	685.000		هامش الربح الإجمالي
	20.000		منتجات أخرى عملياتية
	97.500		التكاليف التجارية
	47.500		الأعباء الإدارية
	560.000		النتيجة العملياتية
	40.000		المنتجات المالية
	20.000		الأعباء المالية
	20.000		النتيجة المالية
	580.000		النتيجة العادية قبل الضريبة
	110.200		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (19 % x 580.000)
	469.800		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	79.800		أعباء غير عادية
	10.000		منتجات غير عادية
	69.800		النتيجة غير عادية
	400.000		النتيجة الصافية للسنة المالية

تم إنجاز هذا العمل بعون الله وتوفيقه

قائمة المراجع

أولا - القوانين والمراسيم

- (1) القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- (2) القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.
- (3) قانون الضرائب المباشرة لسنة 2020 الصادر عن المديرية العامة للضرائب الجزائرية.
- (4) القانون رقم 07-20 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 33، بتاريخ 04 جوان 2020.

ثانيا- الكتب باللغة العربية

- (1) خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000.
- (2) خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- (3) خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000.
- (4) خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (5) رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001.
- (6) زايد سالم أبو شناف وآخرون، أساسيات التكاليف، الطبعة الأولى، منشورات كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2019.
- (7) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
- (8) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2000.
- (9) عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، سطيف الجزائر، 2011.
- (10) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، دار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004.
- (11) عبد الوهاب رميدي وعلي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
- (12) عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2016.
- (13) غانم شطا، النظام المحاسبي المالي، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- 14) محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2014.
- 15) محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية (محاسبة، مالي، ائتماني)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- 16) محمد مدحت غسان الخيري ودلال غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الإنحراف والإختلاس، الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- 17) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
- 18) محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة السابعة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- 19) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 20) مكرم عبد المسيح باسيلي، المحاسبة الإدارية الأصالة والمعاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 21) نصر الدين عيساوي، المحاسبة المالية المعقدة 2، مؤسسة نوميد غراف للنشر والإشهار، قسنطينة الجزائر، 2017.
- 22) نوح لبوز، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة الجزائر، 2009.
- 23) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 24) وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
- 25) الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

ثالثا - الكتب باللغة الأجنبية

- 1) Bruno bachy et Michel sion, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS, 2^{ème} édition Dunod, Paris, 2009.
- 2) Claude alazard, Contrôle de gestion, 4^{ème} édition, dunod, Paris, 1992.
- 3) Georges Langlois et Michèle Mollet, Gestion financières, 3^{ème} édition, foucher, paris, 2000.
- 4) Hubert de La Bruslerie, Analyse financière information financière, evaluation, diagnostic, 4^{ème} édition, Dunod, Paris, 2010.
- 5) Patrick Piget, Gestion financière de l'entreprise, 2^{ème} édition, economica, Paris, 2005.
- 6) Peter Atrill and Eddie McLaney, Financial Accounting for Decision Makers, sixth édition, prentice hall, England, 2011.
- 7) Pierre Cabane, L'essentiel de la finance à l'usage des managers, 2^{ème} édition, éditions d'organisation, Paris, 2004
- 8) Steven M. Bragg, Financial analysis A Controller's Guide, second édition, Published by John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, England, 2007.

رابعا - القواميس

- 1) Babylon Pro, version 9.0.7.
- 2) Express English Dictionary, version 1.0.0.0.
- 3) larousse, Dictionnaire de français, imprimerie maury à malesherbes, France, janvier 2013.